جامعة ابن خلدون– تيارت–
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التجارية

واقع وآداء الصناعة التحويلية في الاقتصاد الجزائري [2017-2000]

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص : تجارة دولية و مالية

إعداد الطالبة:
- قدار أحلام

إشراف الأستاذ:
د/ حواس أمين

أعضاء لجنة المناقشة:

د. ميدون سيساني	رئيسا
د. حواس أمين	مشرفا
د. ساعد محمد	مناقشا
د. حري خليفة	مناقشا

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ ...../...../2020

السنة الجامعية: 2020/2019

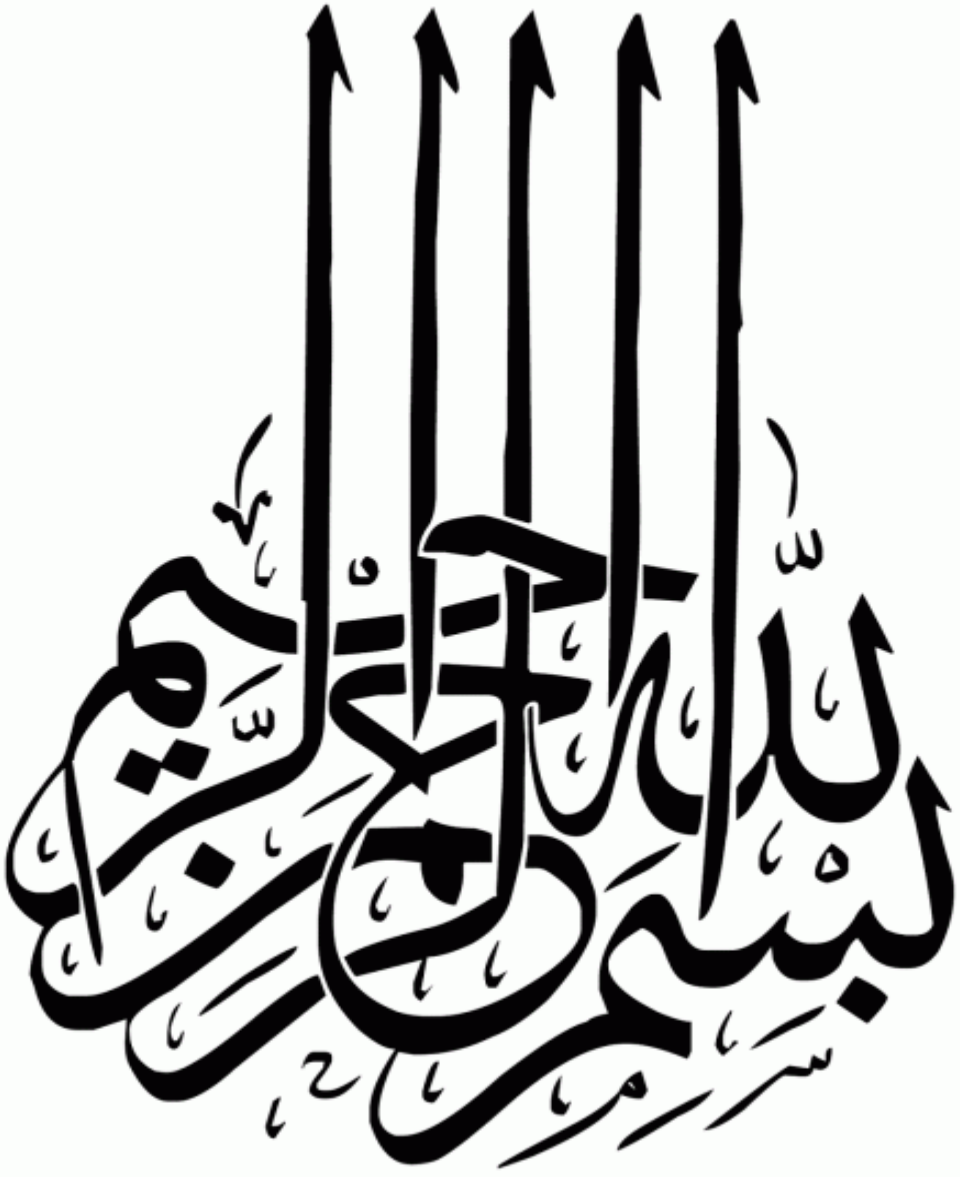
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾

إن الشكر و العرفات أولا و أخيرا لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم فالحمد لله الذي أعطاني القوة و المقدرة ما مكنني الوصل إلى هذا المستوى لإتمام هذا العمل المتواضع .

و بعده سبحانه لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر للأستاذ المشرف حواس أمين على قبوله للإشراف على هذا العمل و الذي أفادني من خبرته و تفضل علي بالنصائح و التوجيهات التي ساهمت في تجاوز العقبات و تقليل الصعوبات دون أن أنسى جهده الكبير علي أسأل الله تعالى أن يزيده من علمه وفضله كما أتقدم بالشكر و التقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة و اثراء هذا العمل.

الإهـداء

أشكرك وحدك ربي هذا كثيرا يليق بجلال وجهك و عظيم سلطانك يا خير معين

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى الأم الصابرة المجاهدة

و إلى المربي الأول والدي رحمه الله.

إلى سندي و أملي أبنائي .

إلى صديقتي العزيزة مليكة

و إلى كل طالب علم.

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر
الإهداء
الفهرس
قائمة الجداول و الأشكال البيانية
مقدمة عامة ..... أ

الفصل الأول

إطار عام حول التصنيع و الصناعة

مقدمة 06
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سياسة التصنيع..... 07
المطلب الأول: مفهوم التصنيع 07
المطلب الثاني: ظروف وأنماط التصنيع 08
المطلب الثالث: أهمية التصنيع..... 11
المبحث الثاني : أهمية السياسات الصناعية..... 13
المطلب الأول : مفهوم السياسة الصناعية و نشأتها 13
المطلب الثاني : مضمون السياسات الصناعية 17
المطلب الثالث : أنواع السياسات الصناعية..... 20
المطلب الرابع : أهمية السياسات الصناعية وأهدافها 23
المبحث الثالث :اهم نظريات التنمية الاقتصادية في الصناعة 26
المطلب الأول: نظرية النمو المتوازن 26
المطلب الثاني: نظرية النمو الغير متوازن 31
المطلب الثالث: نظرية أقطاب النمو..... 34
المطلب الرابع: نظرية الصناعات المصنعة 36
المطلب الخامس: تقييم نظريات التنمية الصناعية 38
خاتمة الفصل الأول 40

الفصل الثاني

الإطار النظري للصناعات التحويلية

مقدمة 42
المبحث الأول: ماهية الصناعات التحويلية: 43
المطلب الأول: التأصيل النظري للصناعات التحويلية 43
المطلب الثاني: هيكلة و استراتيجية الصناعة التحويلية..... 44
المبحث الثاني: قياس أداء قطاع الصناعات التحويلية 47
المطلب الأول: مؤشرات الإنتاج..... 47
المطلب الثاني: مؤشرات التغيرات الهيكلية..... 50
المطلب الثالث: أهم مؤشرات أداء الصناعة الحديثة..... 51
المبحث الثالث: التنافسية الصناعية..... 54
المطلب الأول: مفهوم التنافسية الصناعية..... 54
المطلب الثاني: أنواع التنافسية و مقوماتها..... 57
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنافسية..... 61
خاتمة الفصل الثاني 67

الفصل الثالث

واقع الصناعة التحويلية في الإقتصاد الجزائري

مقدمة 69
المبحث الأول: مقومات الصناعة الجزائرية 70
المطلب الأول: المقومات الطبيعية 70
المطلب الثاني: المقومات البشرية 72
المطلب الثالث: المقومات المادية..... 75
المطلب الرابع: خصائص الصناعة الجزائرية..... 76
المبحث الثاني: تشخيص لأداء الصناعة التحويلية بالجزائر..... 81
المطلب الأول : تقييم قدرة القطاع على الإنتاج و التصدير..... 81

الفهرس

المطلب الثاني: تقييم الأداء العام لفعالية و تنافسية قطاع الصناعات التحويلية..... 83
المطلب الثالث: تقييم قدرة الصناعة التحويلية على خلق مناصب شغل..... 84
المبحث الثالث: المحاور الكبرى لتطوير الصناعة في الجزائر 87
المطلب الأول: الصناعة في الجزائر مرحلة التخطيط (1967- 1989) 87
المطلب الثاني : مرحلة الصناعة في ظل اقتصاد السوق خلال التسعينات 93
المطلب الثالث: أداء القطاع الصناعي خلال (1998 – 2010) 95
المطلب الرابع: المشاكل و التحديات التي تواجه الصناعة الجزائرية في المرحلة الحالية 98
خاتمة الفصل الثالث 100
خاتمة 102
قائمة المصادر و المراجع 106

قائمة الجداول و الأشكال البيانية

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
3-1	حجم القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية للفترة من 1990إلى 2016	81
3-2	صادرات قطاع الصناعات التحويلية للفترة من 1990 إلى 2015	82
3-3	معدل أداء و تنافسية قطاع الصناعات التحويلية CIP للفترة من 1990 إلى 2015.	83
3-4	تطور حصة مناصب الشغل العاملة في القطاع الصناعي ما بين 1990و 2016	85
3-5	توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي 1967-1969	88
3-6	توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي خلال المرحلة 1970-1973	89
3-7	توزيع الاستثمارات على فروع القطاع الصناعي خلال المرحلة 1974-1977	90
3-8	توزيع الإستثمارات العامة في القطاع الصناعي للفترة(1980-1989)	92
3-9	إعادة الهيكلة الصناعية والخصخصة نوفمبر1996-ديسمبر1997	95
3-10	تطور معدلات نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000-2010	97
3-11	تطور مؤشر الإنتاج الصناعي للفترة(2000-2010)	98

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الابداع يقوي الاقتصاد	16
1-2	العوامل المؤثرة على ربحية المؤسسة	63
2-2	مؤشرات التنافسية العالمية.	66
1-3	مقارنة للترتيب العالمي لأداء قطاع الصناعات التحويلية الجزائري مع مجموعة من الدول للفترة من 1990 إلى 2016.	84

مقدمة عامة

مقدمة عامة

هيمن الاستعمار منذ عهد بعيد على اقتصاديات البلدان العربية وسخرها لمصالحه، لكن بعد أن نالت هذه الدول العربية استقلالها السياسي اعتقد صناع القرار فيها أن قطاع الصناعة هو الطريق المؤدي إلى دعم هذا الاستقلال باستقلال اقتصادي على أمل التخلص من تبعيتها للقوى الاقتصادية الدولية وقد قدم بعضها نماذج جيدة في مجالي الاسراع بمعدات النمو والاضطلاع بنشاطات حيوية للتنمية.

تعتبر التنمية الصناعية الركيزة الأساسية لإرساء قواعد الإنتاج وتعظيم القدرات التصديرية الوطنية من خلال المحافظة على المزايا المتاحة وتطوير المزايا التنافسية في ضوء عالم يتسم بالغير من خلال اتفاقيات دولية ومسايرة التكتلات الاقتصادية، وأصبح التصنيع وسيلة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنويع مصادر الدخل والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والموالية لتطورها والذي يسمح بدوره بنمو القطاع الانتاجي.

يملك القطاع الصناعي إمكانيات كبيرة مع باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى من خلال توفير المواد الأولية و المدخلات نصف مصنعة و الرفع من القدرات التنافسية من خلال تبني سياسة التقدم العلمي والتكنولوجي و سياسة الجودة و التنمية البشرية، و تعتبر الجزائر من الدول المتميزة نسبيا في ميدان البدء بالتصنيع لهذا باشرت بإصلاحات هيكلة مالية تجارية و استثمارية بعدما أدركت عدم نجاح استراتيجياتها التنموية التي جرى اتباعها في الماضي إلى جانب بناء اقتصاداتها من ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي و خلق المزيد من فرص العمل و تطوير مستوى المهارة الانتاجية لدى القوى العاملة و جلب التكنولوجيا من أجل خلق تكنولوجيا ذاتية و تحقيق النهوض الاقتصادي. يعتبر قطاع الصناعة ذا أهمية كبيرة في الدول والجزائر محل الدراسة له وزن كبير في تحقيق معدلات نمو مرتفعة لزيادة الصادرات وجذب المزيد من الاستثمارات الصناعية وتقليل من الاستيراد وتوفير المزيد من فرص العمل، لكن هذه الأهداف بعيدة التحقيق على أرض الواقع نظرا للمشاكل التي تعاني منها الجزائر والذي أدى إلى تراجع نمو هذا القطاع وانخفاض عوائده.

الإشكالية العامة

وبناءا على مع تقدم، فإن المشكلة الأساسية التي تطرحها هذه الدراسة تتمثل في:

ما هو حقيقة أداء الصناعات التحويلية في الجزائر ومساهمته في الاقتصاد الوطني؟

ويمكن تفريع هذه الإشكالية إلى العديد من الإشكاليات الفرعية والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال محتويات هذا البحث:

- ما هو الدور النظري لعملية التصنيع في رفع الأداء الاقتصادي للبلدان؟

- ما هي أهم مميزات الصناعات التحويلية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية؟
- ما هو وزن قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر؟
- هل تسهم الصناعات التحويلية بشكل إيجابي ومؤثر على تطور البنية الاقتصادية للبلد؟

فرضيات البحث:

من أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة تمت الاستعانة بالفرضيات التالية:

- يعتبر التصنيع محركا رئيسيا للتغيير الهيكلي النموذجي المصاحب لنمط النمو الاقتصادي السريع.
- تمثل الصناعات التحويلية قطاعا ديناميكيا في الهيكل الاقتصادي نظرا للمزايا التي يتمتع بها كخلق التكنولوجيا ومناصب العمل والتأثيرات الخارجية الإيجابية على شكل التعلم بالممارسة واقتصاديات الحجم.
- يشهد قطاع الصناعات التحويلية انخفاضا ملحوظا في حصته من الناتج الوطني ويعتبر أداؤه مخيبا للآمال.
- يسهم قطاع الصناعات التحويلية بشكل ضعيف في رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا هذا الموضوع نتيجة للأسباب التالية:

- الرغبة في اطلاعنا أكثر على الموضوع والتعمق فيه.
- ما افرزته الجهود التنموية في مجال الصناعة في الجزائر من خلال لبراز دافعية الدراسة ومناقشة الاشكالية والدور الذي يلعبه القطاع الصناعي وفقا للمعطيات الوطنية بعث عملية التنمية.

إلى جانب إيماننا بأن هذا الموضوع يلائم إلى حد ما التخصص الذي أنتمي إليه.

أهمية الدراسة:

تتبع الأهمية من عدة اعتبارات خاصة وأن الاقتصاد العالمي أخذ في العولمة والتي نتجت منها مفاهيم حقيقية مثل مفهوم التنمية الصناعية إن القطاع الصناعي يلعب دورا هاما في تحقيق أهداف التنمية الصناعية من خلال الخصائص العديدة التي تساعد على زيادة وتوسيع الانتاج ونمو فرص العمل وتحقيق فرص الترابط

والتكامل فيما بين القطاعات الاقتصادية ومن هنا لجأت الضرورة للقيام بدراسة القطاع وتحفيزه للرفع من امكانيات الانتاجية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- دراسة التصنيع وأهميته في الجزائر.
- أهمية سياسات الصناعية وأهدافها.
- معرفة الاستراتيجية الصناعية في الجزائر.

مجال وحدود الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف الموجودة من هذه الدراسة والإجابة عن الاشكالية المطروحة قدمنا بتحليل تجربة الجزائر في مجال التطوير الصناعي عبر تتبع مراحل تطوره في فترات زمنية متعددة وليست فترة محددة بعينها وذلك لاحتياجات التحليل والمقارنة لمثل هذه المواضيع.

هيكل البحث:

بهدف الإلمام بالموضوع بمختلف جوانبه وحتى تكون الدراسة أكثر شمولية للصناعة التحويلية في الجزائر قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول.

يتضمن الفصل الأول إطارا عاما حول التصنيع والصناعة من خلال التطرق إلى مفهوم التصنيع وإبراز ظروف وأنماط ومدى أهمية السياسات الصناعية وأهدافها مع بروز أهمية نظريات التنمية الاقتصادية.

ثم تعرض الفصل الثاني إلى الإطار النظري للصناعة التحويلية وتطويرها مع ابراز هيكلها واستراتيجيتها من خلال قياس مؤشرات أداء للقطاع الصناعي والتطرق إلى التنافسية الصناعية وذكر مؤشراتها.

ويُظهر الفصل الثالث واقع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الجزائري بعرض مقومات الصناعة الجزائرية وتشخيص أداء الصناعة التحويلية بالجزائر، ودور الصناعة التحويلية في التأثير على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني.

أخيرا، تعرض الخاتمة العامة مختلف نتائج المتوصل إليها..

الفصل الأول

إطار عام حول التصنيع والصناعة

مقدمة

يعد التصنيع موضوعا مركزيا في علم اجتماع التنمية، وذلك بالرغم من تشعبه وتعقيداته، حيث ان اهمية هذا سياسة التصنيع ترتكز بالضرورة على ما يقدمه لمجموعة من الظروف التي واجهت المجتمعات النامية مقارنة بما حدث ويحدث في مجال التنمية للمجتمعات المتقدمة، حيث يعتبر التصنيع العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في العصر الحديث، فهو النشاط الإنتاجي القادر على تحقيق نقلة نوعية في مسار النهضة الاقتصادية والاجتماعية نظرا لطبيعة العلاقة بين النشاط الإنتاجي الصناعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، حيث لا اختلاف في أهمية وأولوية الاعتماد على التصنيع في عملية التنمية ، بل يكمن الاختلاف في نوعية الصناعات التي يتعين البدء بها، وبذلك يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية لأي بلد، حيث يلعب دورًا رئيسيًا مع باقي قطاعات الإنتاج في زيادة الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب العمالة ،من خلال توفير المنتج المحلي وتبني استراتيجية تصديره بدلا من الاعتماد على استراتيجية السلع المستوردة ، وهذا ما تهدف إليه النظريات الاقتصادية الحديثة.

الحاجة الرئيسية من هذا الفصل هو إعطاء صورة موضحة ومفسرة لسياسة التصنيع ، يقدم المبحث الأول مفاهيم عامة حول التصنيع ، واستكشاف الظروف التي أدت إليه والأهمية منه، ويقدم المبحث الثاني استراتيجيات التصنيع من خلال تحليل الواردات وتشجيع الصادرات ، أما فيما يخص المبحث الأخير سنتناول نظريات سياسة التصنيع في أدبيات التنمية الصناعية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سياسة التصنيع.

اهتمت كثير من بلدان العالم اهتماما كبيرا بسياسة التصنيع و إقامة المشروعات الصناعية باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحسين الحياة، رفع مستوى المعيشة وتغير الحياة الاجتماعية تغيرا شاملا وبدرجة لا يمكن تحقيقها إلا بها. ولتحقيق ذلك كان عليها الانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد بصفة أساسية على الناتج الزراعي إلى اقتصاد عصري تتداخل وتتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتعددة، وفي هذا المبحث نحاول أن نقدم عرض لمفهوم التصنيع ،أنماطه، ظروفه والأهمية منه.

المطلب الأول: مفهوم التصنيع.

اصطلاح التصنيع حديث إذ بدأ استعماله منذ أربعين سنة مضت ليصف حالة البلد الذي تأخذ سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الاعتماد على الصناعة والتوطين الصناعي.[1]

التصنيع هو عملية يتبعها تغير في تركيب الهيكل الاقتصادي للبلدان ، ومؤشر إلى نسبة الزيادة في الدخل الوطني، الناشئة عن القطاع الصناعي إن عملية التصنيع لا تعني مجرد نشاط اقتصادي بحث ، فهو اكبر من ذلك بكثير . فعملية التصنيع بمعناها الواسع هي عملية تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي ، فالتصنيع يلزمه المزيد من التخصص في اقتصاديات الإنتاج بحيث يتماشى مع متطلبات الأسواق العالمية والمحلية وزيادة ما يضيفه الإنتاج الصناعي لمجموع الدخل القومي ورفع قدرته على استيعاب القدر الأكبر من المصادر المتاحة ، مثل المواد الأولية والطاقة البشرية ، كما أنا التصنيع يقتضي استخدام معطيات العلم والتكنولوجيا في الإنتاج الصناعي ، مما يؤدي إلى إنتاج متطور واستخدام الطرق التكنولوجيا الحديثة ، كما يتطلب استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة وتنظيم عمليات الإنتاج بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع الجودة وانتشار الأسلوب الصناعي إلى باقي الأنشطة الاقتصادية يعتبر تحولا اجتماعيا كبيرا نحو المجتمع الحضري[2].

ومن هنا يتضح أن التصنيع عمل إنساني يقوم به الصانع لإضافة أشياء جديدة إلى الطبيعة لم تكن موجودة من قبل، ويهدف الإنسان من صنعها إلى تقوية قدراته على استغلال الطبيعة والسيطرة عليها وزيادة رفاهيته.

---

[1]– حسين، عبد الحميد رشوان. (1996). المجتمع والتصنيع ، المكتب الجامعي الحديث ، اسكندرية ،مصر ،ص،ص.25–26.

[2] -مطبعة المعرفة ، ترجمة محمد، محمود عمار، مصر ،ص.10. راجيش، شندرا.(1994). التصنيع والتنمية في العالم الثالث ،

المطلب الثاني: ظروف وأنماط التصنيع.

1)- ظروف التصنيع:

يتفق الكثير من الباحثين في مجال الصناعة أن عملية التصنيع في المجتمعات النامية تتم في ظروف مختلفة تماما عن الظروف التي تمت في ظلها عملية التصنيع بالمجتمعات المتقدمة، حيث أن المجتمعات النامية لم تشهد خلال فترات نموها ثورات أو تحولات عميقة مست بنيتها الاقتصادية مثل ما حدث في البلدان المتقدمة، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى خضوعها للاستعمار الغربي، والسيطرة الاقتصادية والسياسية التي تعرضت لها ولمدة طويلة من جانب الرأسمالية العالمية، فإذا كان النظام الاستعماري قد أحدث تحولات جوهرية واسعة النطاق مست البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات النامية فإنها لم تساعد في تحقيق تنمية شاملة بإمكانها التخفيف من حدة التخلف والفقر من جهة وإحداث استقرار يسمح لها ببلوغ مستوى من التقدم ومواكبة التطور التكنولوجي العالمي من جهة أخرى.

ويبقى أن نشير هنا، إلى أن طبيعة العلاقات بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة تعتبر من بين الظروف التي ساهمت بصورة كبيرة في قيام صناعات بها، باعتبارها أنها أصبحت تمثل أسواقا قابلة على استيعاب المنتجات المصنعة ونصف المصنعة، على سبيل المثال فان اغلب البلدان التي كانت مستعمرة عواصمها موانئ، إضافة إلى ذلك فقد اتصفت الدول النامية ببطء كبير في نموها الاقتصادي وفي تطورها الاجتماعي، ويعود ذلك إلى اعتمادها على قطاع إنتاجي واحد ألا وهو القطاع الزراعي الذي يشكو من نقص كبير في رؤوس الأموال المستثمرة، وضعف الوسائل والإمكانيات المستخدمة.

وللخروج من هذه الوضعية كان عليها الانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد بصفة أساسية على الناتج الزراعي إلى اقتصاد عصري تتداخل وتتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتعددة(الصناعية منها والتجارية)، وتسمح هي الأخرى بفتح مجالات جديدة تكون فاعلة في الاستخدام الأمثل والدائم للموارد الأولية وللعمالة من سوق عمل إلى سوق موارد الاستثمار.

هذه الأوضاع دفعت بالكثير من البلدان النامية الى البحث عن سبيل جديدة وحديثة ومنه نموذج جديد، يعتني بقضايا المجتمعات النامية، التي وكما ذكرنا آنفا تختلف بكثير عن قضايا ومشاكل كل المجتمعات المتقدمة، فكانت الآلية التي فتحت لها آفاق النمو والتقدم وبالتالي الانتقال من حالة إلى حالة أخرى مرغوب فيها هي التنمية الصناعية ويرى" توني بارنت"، أن جذور التصنيع واهتمام المجتمعات النامية بالصناعة يعود إلى صدمة الحرب العالمية الثانية عندما انقطعت دول العالم كإقليم عن الدول الصناعية

فكونت ما يسمى ببلدان العالم الثالث، وتبعا لواقعها اشتدت الحاجة إلى طلب التنمية الصناعية في هذه البلاد، ويذكر" مور "جملة من الظروف العامة للتصنيع منها[3]:

- تغير القيم حيث يعتبر أساسيا، ويشمل تبني الطرق المتعلقة أو الرشيدة في حل المشاكل.

- التغير في النظم، حيث أن التغير يقوم على تنمية العلاقات في السوق وخاصة في العمالة وفي الثروة.

- التغير في المؤسسات، ويقصد به توفر نظام إداري هرمي وحكومي.

- التغير في الدوافع، والمقصود به هو قابلية التغير نحو حياة أفضل، والتي ترتبط بانتشار المشاركة لكي يشعر الناس بأنهم ضمن التغير، وأن التنمية في نظر" مور" يمكن تحقيقها من خلال عملية الذوبان في الأفكار والثقافة والتكنولوجيا الحديثة.

مع العلم أن الظروف التي ساعدت في تبني البلدان النامية التنمية الصناعية كانت مرتبطة إلى حد كبير بمستوى نموها الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فان التغير الذي جاء نتيجة التصنيع كان بطيئا جدا، وأن العوامل الخارجية والداخلية لم تساعد في إنجاح هذه العملية، ومن الظروف التي ساعدت في نمو التصنيع بالمجتمعات النامية هو تحطيم العلاقات الاجتماعية التي كانت قائمة والتي كانت تحول دون تحويل سكان الريف مثلا إلى قوة عاملة قابلة للانتقال لسد مطالب الصناعة، إضافة إلى ذلك فان للظروف السياسية دورا هاما في تبني هذه المجتمعات التنمية الصناعية، وخاصة بعد بروز مفهوم الدولة الوطنية التي عملت من اجل استراتيجية تنموية تهدف بالأساس إلى تحقيق تحول في البنى الاجتماعية والثقافية، تسمح بالدرجة الأولى في تسهيل عملية الانتقال إلى مجتمع أكثر حداثة وتطورا، ومنه القضاء على التبعية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

2)- أنماط التصنيع:

باتخاذها للتنمية الصناعية كمنطلق حتمي للنهوض بالاقتصاد، وبالتالي تحقيق التقدم والتطور المنشود، واجهت البلدان النامية صعوبات بالغة عند اختيارها لنمط التصنيع الذي يتلاءم وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية والسكانية، وكذا طبيعة مطالبها واحتياجاتها.

فهناك من البلدان من ركزت على التوظيف والتوسع في استخدام الصناعة الخفيفة (العمل + رأس المال)، أي بناء مصانع تحويلية تعتمد بالأساس على رأس مال قليل، ويد عاملة كبيرة، بينما دول نامية

[3]- توني،باريت .(1992). علم الاجتماع والتنمية ، دار المعرفة ، القاهرة، مصر، ص.86.

أخرى اعتمدت على الصناعات الثقيلة(رأس المال+العمل)، وهي صناعات كثيفة وكبيرة الحجم، سواء من حيث الاستخدام لعناصر الإنتاج، حجم الإنتاج، أو من حيث طبيعة العلاقات الاقتصادية(التبادلية)التي ستربطها بالقطاعات الإنتاجية الأخرى[4].

وهناك من وازن بين النمطين، وأقرب مثال عن ذلك من سلك المنهج الأول نجد بعض دول جنوب شرق أسيا (كوريا الجنوبية، تايوان هونغ كونغ) والتي اعتمدت كثيرا على الصناعات التحويلية(الأنسجة، الغذائية).

بينما البلدان التي اعتمدت في تنميتها على نمط الصناعة الثقيلة، فهي تلك التي سلكت النظام الاشتراكي، كنموذج اقتصادي وسياسي واجتماعي ومنها:(الجزائر ، مصر و كوبا)، ونتائج هذا الاختيار تباين من بلد لآخر، وتبقى الإشارة هنا إلى أن عملية التصنيع بالمجتمعات النامية لم تمس كل البلدان بنفس الدرجة وبنفس التأثير، حيث عمل الاقتصاديون وبعض المنظمات الدولية على تصنيفها حسب مستوى ودرجة تصنيعها، واستعملوا في ذلك عدة مقاييس منها النمو الديمغرافي (السكان)، الدخل الفردي، نصيب الصناعة التحويلية في الناتج الخام، نسبة اليد العاملة الموظفة في هذا القطاع، نصيب المنتجات من الصادرات ، النقل، الخدمات الاجتماعية المتوفرة...الخ، وعلى هذا الأساس تم تصنيف البلدان إلى:

- البلدان ما قبل الصناعة.
- البلدان السائرة في طريق التصنيع.
- البلدان نصف المصنعة.
- البلدان المصنعة حديثا.

وقد تبدو صعوبة الاختيار هنا واضحة، إذا ما نظرنا إلى هاتين الصناعتين في ضوء نمط التكنولوجيا المناسبة لرفع إنتاجية كل من العمل ورأس المال، وإذا كان بعض الدارسين يهتمون بمناقشة موضوع التحول التكنولوجي من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية في ضوء مفاهيم فنية خالصة، إلا أننا نميل إلى مناقشتها والنظر إليها من حيث كونها معيارا حضاريا.

المطلب الثالث: أهمية التصنيع.

الملاحظ أن أهمية التصنيع على صعيد التطور البشري قد بررت من نواحي عديدة أهمها في نظرنا الحاجة الإنسانية، الصراع الدائم للإنسان مع محيطه المادي، والآثار المادية المتوارثة.

[4]–فكرون السعيد.(2005). إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية: حالة الجزائر ، رسالة دكتورا في علم إجتماع التنمية ، جامعة قسنطينة ،الجزائر، ص.172.

1)-الناحية الأولى: الحاجة الإنسانية كدافع للتطور الاقتصادي:

لقد قيل بحق إن " الحاجة أم الاختراع " فحاجات الإنسان المتنامية مع الزمن تدفعه أيضا وباستمرار للتفكير والعمل على إشباعها، انطلاقا من الإمكانيات المادية المتاحة، وخاصة بعد تمكنه من تحقيق فائض اقتصادي زراعي مكنه بدوره من التحرر وتنويع نشاطه الاقتصادي فكريا وماديا، فأتجه لأعمال أخرى ساعدته وبشكل متزايد على الإتيان بأفكار جديدة وأدوات إنتاج ومنتجات لم تكن موجودة من قبل، مما أدى وعلى مراحل إلى تحسين مستوى المعيشة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع البشري مع اختلاف بسيط في درجات التطور الاقتصادي بين مجتمع وآخر . ومعلوم أن أهمية الحاجة التي يشعرا فرد أو جماعة ما تتناسب طردا مع مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي الذي بلغه، لذلك فإن الاكتشافات وأدوات الإنتاج المبكرة على صعيد التطور البشري، لا تقل أهمية عن المخترعات ووسائل الإنتاج الحديثة، باعتبارها تعد حجر الأساس الذي بني عليه صرح التقدم البشري.

2)- الناحية الثانية: الصراع الدائم للإنسان من الاستمرار والتقدم:

سواء كان هذا الصراع مع العوامل الطبيعية المحيطة به كالحرارة والبرودة والفياضات والأعاصير، والجفاف، والزلازل والبراكين، وغيرها من العوامل التي حفزته باستمرار للقيام بعمل ما لمواجهتها، وكان أهمها الاستقرار وتحسن السكن واللباس والتغذية، وعموما صناعة أدوات مكنته وباستمرار من السيطرة عليها، كما تجلى ذلك الصراع المرير بين الإنسان والإنسان نفسه على شكل حروب طاحنة قامت بين هذه المجموعة أو تلك من أجل السيطرة على الموارد الاقتصادية، وكانت الغلبة دائما للأقوى الذي يملك أدوات ووسائل إنتاج صناعية قادرة على التحكم والسيطرة على البيئة المادية والمجتمع البشري، كما أن الصراع الدائم مع العناصر المضادة للتقدم كالحيوانات وبعض الأفراد والجماعات المتوحشة كان أيضا دافعا قويا لتحسين وسائل الإنتاج لتعويض الخسائر الناجمة عن التلف والهدم الذي تسببه تلك العناصر، أي حشد الهمم من أجل الاستعداد الدائم لمواجهة الخطر المحدق، عن طريق تحسين وسائل الإنتاج والدفاع عن الذات.

3)-الناحية الثالثة:

التي يمكن تلمس أهمية التصنيع في التطور الاقتصاد البشري، نجده بشكل واضح ملموس في الآثار المادية للحضارات القديمة، فالآثار المادية التي تركها الإنسان على تنوعها تدلنا بلا شك على مستوى التطور الذي بلغه منذ فجر التاريخ وحتى اليوم بدءا، بالعصر الحجري الذي تميز بصناعة أدوات إنتاج حجرية، إلى العصر الحديدي والبرونزي واكتشاف النار واستخدامها لتطويع المعادن وصناعة أدوات معدنية

وتحسين نوعية الغذاء بطهيه بعد اكتشاف النار ثم الاستقرار والزراعة وتحقيق الفائض الزراعي وتحرير أعداد متزايدة من أفراد المجتمع لتقديم خدمات وأدوات ووسائل إنتاج أفضل مكنت بشكل متواصل من تحسين مستوى المعيشة بفضل الأفكار والمصنوعات الجديدة، كما تجلت أهمية الآثار المادية للحضارات القديمة في تنوع أنماط الإنتاج والاستهلاك وتحسين مستوى المعيشة بشكل عام .خاصة الآثار الخاصة بصناعة البناء والتعمير التي تعبر بحق عن درجات التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي بلغته المجتمعات البشرية في مختلف الأماكن والأزمنة بشكل مضطرد، أعطى للتصنيع مكانة خاصة كرمز للتقدم البشري.

ومن هنا فإن التصنيع بالمجتمعات وفي نظر الكثير من الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيون يعتبر حجر الزاوية في إحداث حركية مستمرة وفعالة على مستوى البنية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، باعتباره يفرض نظما مغايرة لما هي موجودة (إنتاجية واستهلاكية) وتنضح هذه الأهمية بالخصوص في النقاط التالية:

-يحقق التصنيع زيادة كبيرة في مستوى الدخل الفردي والدخل الوطني بالشكل عام.

-إن التصنيع فرض علاقة تكاملية بين جميع القطاعات الأخرى، منها قطاع الزراعة حيث أدى إلى تنمية الزراعة ذاتها وتحولها إلى صناعة.

-يسمح التصنيع بخلق تنوع كبير في الإنتاج، وهو ما يحقق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي.

-يسمح التصنيع بخلق مناصب عمل جديدة ومتنوعة، مما يؤدي إلى رفع في مستوى الدخل الفردي الذي يزيد في قدر الادخار الذي يوجه هو الأخر إلى الاستثمار، وبالتالي استمرار العملية التنموية.

-يساهم التصنيع في فتح أسواق جديدة سواء المواد الاستثمارية أو المنتجات الاستهلاكية.

-يسمح التصنيع بخلق مجالات تجارية عديدة، منها التصدير ومما لاشك فيه أن هذا العنصر قد يخفف من بعض المشكلات التي تواجهها البلدان النامية في مجال الاستيراد والتصدير.

-يؤدي التصنيع أيضا إلى بناء قوة اجتماعية وتشكيلها وفق المعطيات الجديدة بحيث يسمح بنمو جماعات جديدة ويضعف جماعات أخرى موجودة بالمجتمع.

-يسمح التصنيع بتغيير النسق القيمي السائد بإعادة تشكيله حتى يتلاءم والتحولات الاقتصادية التي يحدثها التصنيع.

-يؤدي التصنيع إلى توظيف أكثر لمفهوم التحضر، أي نمو حضري كبير بحيث يتسع حجم المدن، وتصبح بمثابة مراكز جذب كبيرة لرؤوس الأموال والقوة العاملة[5].

[5]-السيد،الحسين.(1996). التنمية والتخلف، دار المعرفة، القاهرة، مصر،ص.396.

- يؤدي التصنيع إلى زياد الصادرات بصفة عامة وهو ما يؤدي بزيادة العملات الأجنبية اللازمة لشراء الواردات البسيطة والرأسمالية من الأسواق المتقدمة.

المبحث الثاني : أهمية السياسات الصناعية

معظم الدول تقوم بصياغة سياسات صناعية حتى و ان كانت لا تدرك ذلك ، او لا تريد الاعتراف بذلك فلكل الدول طلبات من المنتجات الصناعية ، و كلها تقدم اعانات نفقات جبائيه و أحيانا تقوم بتدابير حماية مباشرة او غير مباشرة تتعلق ببعض الصناعات دون سواها ، الأمر الذي ساعدها في النهوض باقتصادها في اغلب المجالات

المطلب الأول : مفهوم السياسة الصناعية و نشأتها

ان مدلول السياسات الصناعية يتضمن غموضا ناتجا من كونه صريحا و منسجما لأنه يتضمن تدخلات و خطوات للتنسيق بين القطاعات و المؤسسات بالإضافة الى فروعها ، و هذا ضمن ما يسمى بالاستراتيجية الصناعية .

أولا : نشأة السياسات الصناعية

لقد ارتبطت نشأة السياسات الصناعية بتطور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي فرضت ضرورة التخلي عن مفهوم الدول الحارسة و انتشر بدله المتدخلة خاصة بعد ان ساد العام الكساد الكبير في 1929، و في الوقت برزت أفكار النظرية الكينزية للإقتصاد الإنجليزي خلال الثلاثينات من القرن الماضي، و لقد جاءت أفكار معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك رسمت السياسات الصناعية الواجبة الإتباع للخروج من هذه الأزمة[6].

كما ارتبطت كذلك السياسات الصناعية تاريخيا مع حماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية أساسا ، و الحجة في هذا المجال ان الصناعات البلدان النامية لم تتمكن من تطوير الإنتاج على أساس من الكفاءة لغياب او تقصير تجربتها في السوق [7]، فنحن نعرف بأن السوق يخذلنا في بعض الأحيان و ان ثمة نواحي تفشل اقتصاد السوق و ان الأسواق لا تقود دائما لتحقيق أكفء النتائج[8].

---

[6]- نذير مياح ، مرجع سابق ، ص 2

[7]- الطيب داودي ، دلال بن طبي ، رهانات السياسات الصناعية لقطاع خارج المحروقات ، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي و السياسات الصناعية يوم (02-03 ديسمبر2008)، بسكرة ، ص 4

[8]- نذير مياح ، نفس المرجع السابق ، ص2

كما ان الصناعات الناشئة في البلدان النامية لا تملك نفس التكنولوجيا السائدة في البلدان المتقدمة و ان خبرات العاملين لديها من الإداريين و الفنيين لا تقارن بتلك السائدة في البلدان المتقدمة[9].

في ظل هذه القناعة بدأت أغلب البلدان النامية في انتهاج أدوات و وسائل السياسات الصناعية وان لم يكن بطريقة مباشرة او متعمدة ذلك من اجل حماية صناعتها الناشئة

ثانيا : مفهوم السياسات الصناعية

لقد تعددت تعريفات السياسات الصناعية عند عدة باحثين و مفكرين فقد عرفها **عبد المجيد قدي** على انها مختلف التدابير التي غايتها إيجاد او مرافقة التحولات في الصناعة ،و بالتالي لا تؤخذ ضمن السياسات لا تلك التدابير الموجهة لهذا القطاع قصد التأثير على البنية الصناعية ، سواءا كان ذلك عن طريق الأمر او عن طريق التحفيز[10].

و عرفها **خليل حسين** بانها مجموع الإجراءات التي تلجا اليها الحكومات لتنفيذ سياسات معينة ذلك عبر عدة وسائل كالتعريفة الجمركية او الرسوم و سعر الصرف ، بالإضافة الى الائتمان المصرفي و الدعم و سعر الفائدة بهدف التأثير على القرارات المتعلقة بالصناعات او السلوكات الصناعية لجهة الإنتاج او الاستثمار او غيره.... الخ و بالتالي تشجيع الصادرات او إحلال الصناعات المحلية مكان الصناعات المستوردة11.

و هناك من يعتبرها على انها أي نظام حكومي يشجع عملية تجارية او استثمارية في مجال صناعة ما او التدخل في سياسة التنمية لنهوض الحكومة باقتصادها [12]

كذلك عرفها **بايلين** و **شرم** اللذان يفهمان ان السياسات الصناعية هي جميع الأفعال و البيانات التي تتبعها الدولة بالنسبة للصناعة.

و **جونسون** يقصد بالسياسات الصناعية على انها بدء و تنسيق الأنشطة الحكومية للاستفادة من الزيادة الإنتاجية و القدرة التنافسية للاقتصاد ككل و الصناعات الناشئة خاصة[13].

---

[9]– احمد الكواز ، السياسات الصناعية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2002 ص 2

[10]– نذير مياح، نفس المرجع ، ص2.

[11]– حسين خليل ، السياسات العامة في الدول النامية ، دار المنهل اللبناني ، لبنان 2007 ص 273

[12] – industry, industerizl policy, Ahean global, April2004, P1.

[13] – Gilberto Sarfati, European industrial policy as a non- tariff barrier, text 1998 -002 : Abstract, P1

و عرفها **احمد الكواز** على انها مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة مثل التعريفة الجمركية سعر الفائدة ، سعر الصرف ... الخ للتأثير على القرارات الصناعية و السلوك الصناعي و حماية الصناعات الناشئة

كذلك عرفها **بايلين** و**شرم** اللذان يفهمان ان السياسات الصناعية هي " جميع الأفعال والبيانات التي تتبعها الدولة بالنسبة للصناعة[14] .

بالإضافة لتعريف Obstfeld الذي يعتقد ان السياسات الصناعية هي "محاولة من قبل الحكومة لتحويل الموارد لتعزيز النمو الاقتصادي "[15].

وجونسون يقصد بالسياسات الصناعية على انها " بدء وتنسيق الأنشطة الحكومية للاستفادة من الزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد ككل والصناعات الناشئة الخاصة ".

وعرفها **احمد الكواز** على انها " مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة مثل التعريفة الجمركية سعر الصرف ، سعر الفائدة .... الخ ، للتأثير على القرارات الصناعية والسلوك الصناعي وحماية الصناعات الناشئة . [16]

كذلك عرفها **Helen Shapiro** على انها عملية تطبيق التدخلات الحكومية لصالح بعض القطاعات لزيادة توسيع إنتاجية الاقتصاد ككل ، حيث ان الدولة تؤدي دورا هاما في اجراء تكامل استراتيجي من خلال مختلف السياسات التي يمكن تصنيفها على انها سياسات صناعية ، التي تعرف على انها تدخل الدولة لدعم انتاج جديد[17] .

ويعني هنا **هيلين شابيرو** على ان الدولة تطبق كل تداخلاتها سواء لصالح قطاع معين او كل القطاعات من خلال وضعها خطط استراتيجية تدخل ضمن السياسات الصناعية .

عرفها **Andrew Goh** بانها " تشكيلية واسعة من الإجراءات الحكومية صممت لترقية النمو وزيادة منافسة قطاع او قطاعات معينة ، هذه الإجراءات تدل في الغالب على المعاملة التفضيلية .

كما قال بان التسهيلات الحكومية تصنع السياسات الصناعية والتي حتما تؤدي الى خلق الابداع .

وقد كانت فكرته التي تبناها والتي مفادها بانه لابد من وجود الابداع كقائد للاقتصاد الحديث حيث يعتمد على الابداع بشكل رئيسي في الوصول الى الاقتصاد قوي وهذه النظرة مغايرة تماما حسب رايه عن

---

[14] - industry,industriel policy, athean global , April 2004, P1

[15] - gilberto sarfote, European industriel policy as a non tariff benir texte 1998-02 abstract,p1.

[16]– أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 2.

[17] - Helen shapiro,Industrial Policy and Growth,November 2005, p1.

النظرة الاقتصادية التقليدية التي تتبنى مبدا الأرض والعمل هما اللذان يقودان في الغالب الى النمو الصناعي وقام بتوضيح هذه الفكرة من خلال الشكل الاتي :

شكل رقم (1-1) : الابداع يقوي الاقتصاد

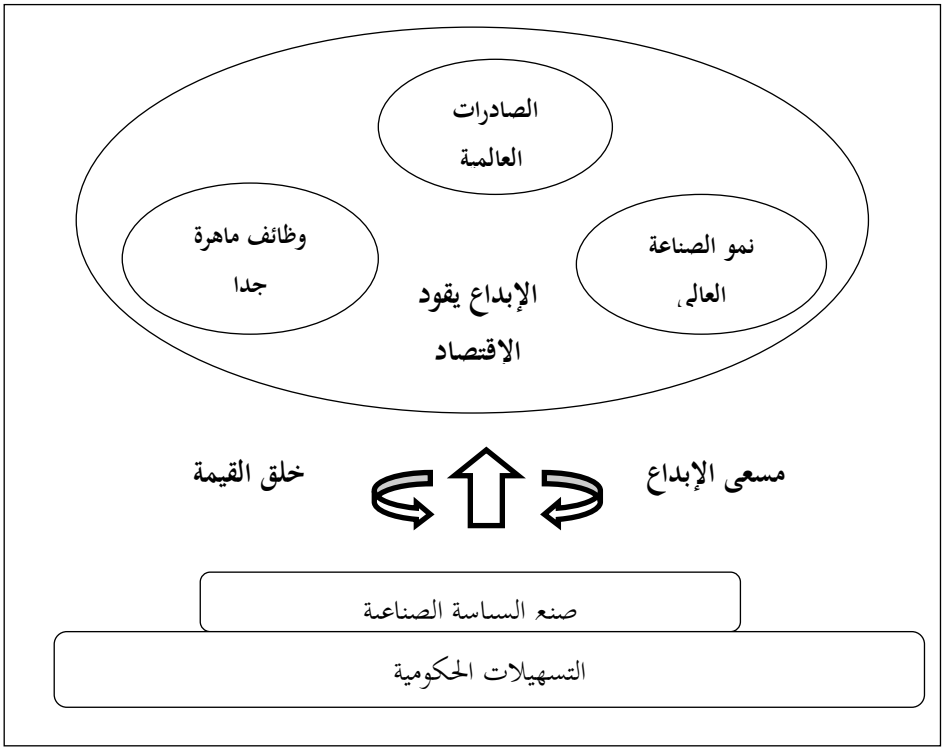

المصدر: وليد أحمد العطاس: دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية' مذكرة ماجستير- جامعة محمد خيضر، مذكرة 2010/2009 .

ثالثا : خصائص السياسات الصناعية[18] :

لقد تميزت السياسات الصناعية بعدة خصائص مبنية في التعريفات السابقة ، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي[19] :

1-تتكون من مجموعة الأدوات والوسائل التي تؤثر بها الدولة على القطاعات الصناعية والمؤسسات الصغيرة والكبيرة والعامة والخاصة

2-تطبيق السياسات الصناعية من طرف الدولة تجاه القطاعات سواء بالأمر او التحفيز

3-تؤثر القرارات المتعلقة بالصناعة او السلوك الصناعي سواء الإنتاج او الاستثمار .....الخ

4-عبارة عن مجموعة علاقات بين الدول الصناعية

[18]- عبد الجيد قدري ، ص 242

[19]- حسين خليل ، مرجع سابق ، ص 273

5-هي ذات صلة مع تخصيص الموارد اللازمة للصناعات المختلفة

6-لها علاقة وطيدة مع البنية التحتية للصناعات

7-لها أهمية كبيرة في إعادة تنظيم الصناعات (إعادة الهيكلة الصناعية، تقليص العمليات، التكيف للإنتاج و الاستثمار .....الخ)

المطلب الثاني : مضمون السياسات الصناعية

تؤدي الصناعة دورا مركزيا في النمو الاقتصادي ، نتيجة تفاعل التوظيف المالي مع الإنتاج والتوسع وتؤثر الصناعة إيجابيا مع بقية القطاعات ، الى درجة ان الازمات الاقتصادية باتت في واقعها أزمات إنتاجية.

وتأخذ الحكومات دائما على عاتقها مسؤولية إدارية وتنظيم التنمية الصناعية .

وغالبا ما يتعارض عمل السياسات الصناعية مع عمل السوق ، بمعنى ان الأسواق في اقتصاد السوق تعترضها عيوب بالنسبة الى مواجهات العرض مع الطلب للمواد الأولية والمنتجات النهائية فتأتي السياسة الصناعية لتزيل شوائب السوق فمثلا هيكليات الإنتاج لمنع الصناعات و الاقتصاد من الوقوع في الازمات كما تختلف الاسواق بطبيعة عملها فسوق النفط تختلف عن سوق الحديد كما يختلف عمل سوق الحديد عن عمل سوق المواد الاستهلاكية من حيث طبيعة المنافسة وإنتاج الطلب .

وكأن تحافظ السياسات الصناعية على حد ادنى من المنافسة وعلى وفرة العرض في الأسواق لاتحاد الاحتكارات بين الشركات .

ومن اجل رسم او اعداد السياسات الصناعية يفترض في بادئ الامر ان تحدد الدولة الخيارات التي نشأ اعتمادها في بعض الميادين .

نمو الميادين التي في اطارها يفترض بالدولة تحديد خيراتها فهي متشبعة نذكر أهمها[20] :

أولا : تدخل الدولة في الشأن الصناعي

امام الدولة في هذا المضمون خياران :

1-الامتناع عن التدخل في القضايا الصناعية ، اقتناعا منها بدور السوق في توجيه المناسب للاستثمارات نحو القطاعات الصناعية ، حيث يقتصر دور الدولة من خلال تأمين البنية التحتية المتطورة ، والاعداد المهني وتطوير البحث العلمي ..... الخ

[20]- خليل حسين ، مرجع سباق ،ً ص321-322.

2-التدخل في القضايا الصناعية من خلال الحوافز الضريبية والقروض المسيرة والإسراع في حل الازمات التي يتعرض لها هذا القطاع.

ثانيا: موقف الدولة من القطاع الصناعي

يترتب على الدولة في هذا الميدان الخيار أولا بين عدة أمور:

1-خصوصة المؤسسات الصناعية

2-الاحتفاظ بالمؤسسات في إطار القطاع العام، للتأثير على المجرى العام للأسعار وذلك منعا للتضخم المالي او زيادة الاستثمار في هذه المؤسسات

3-إعطاء الحرية التامة لمديري او مجالس إدارة هذه المؤسسات الصناعية لإدارتها بنفس الطريقة التي تدار بها المؤسسات الصناعية في القطاع الخاص

4-تدخل الدولة في إدارة هذه المؤسسات الصناعية العامة، وضبط قرارتها لكي لا تتعارض مع توجهات سياستها الاقتصادية والاجتماعية[21].

ثالثا : إعطاء الأولوية لأي من الصناعات

ان الدولة تسعى من خلال تدخلها في الاقتصاد الى بناء بنية تحتية متنوعة داخل نظامها الاقتصادي لكن هذا البناء لا يكون دفعة واحدة بل لإعطاء الأولوية حسب الحاجات الضرورية لقطاع على اخر ، وللدولة خيارين هما:

1-إحلال الواردات من خلال إتباع سياسة صناعية محلية، انطلاقا من إقامة صناعات محلية وتدعيم الصناعات الخاصة المحلية، وتوفير الحماية والدعم لها، من اجل الخروج من التبعية

2- التوجه نحو التصدير من خلال إقامة صناعات خاصة ذات جودة عالية ومطلوبة في الأسواق العالمية ، ودعمها من خلال رفع الرسوم الجمركية عليها وغيرها من أساليب الدعم[22] .

رابعا : الموقف من المنافسة الخارجية للقطاع الصناعي

ثمة ثلاثة خيارات معروضة على الدولة في هذا المجال :

1-حماية القطاع الصناعي المحلي من المنافسة الخارجية ، وذلك تشجيعا للاستثمار في القطاع

2-عدم حماية هذا القطاع ، منعا لردود الفعل المعاكسة على الصادرات الوطنية

[21]- نفس المرجع ، ص322-324

[22]- محمد صفوت قابل ،نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية ، دار الوفاء ، عمان ، الأردن ،2008 ،ص124.

3-الحماية في المرحلة الأولى للقطاع الصناعي عندما يقوى بفضل الاستثمارات يعاد في مرحلة ثانية الى تخفيف الإجراءات الحمائية.

خامسا : الموقف من الاستثمارات الأجنبية

تتوفر للدولة اربع خيارات في هذا الميدان :

1-السعي لاستقطاب لرؤوس أموال أجنبية نحو الصناعة عبر الحوافز والقروض الميسرة وحرية تنقل رؤوس أموال اجنبية

2- اتخاذ موقف محايد من هذه الأموال (الأموال الأجنبية) أي عدم السعي لاستقطابها

3-سياسة انتقائية لرؤوس الأموال الأجنبية من حيث السماح باستثمارها في قطاعات صناعية معينة دون سواها

4-فرض قيود على رؤوس الأموال الأجنبية لتحديد سقف لنسبة مشاركتها في الشركات الوطنية

سادسا : استراتيجية التصنيع

امام الدولة خيارات في هذا المجال :

1-التركيز في لمرحلة الأولى من عملية التصنيع على الصناعات الخفيفة (مواد غذائية، البسة، سياحة..الخ)

2-التركيز في المرحلة الأولى من عملية التصنيع على الصناعات الثقيلة (معدات الصناعة ، السيارات...الخ)

سابعا: الموقف من مساعدة القطاع الصناعي

ثلاثة خيارات متوفرة للدولة على الأقل في هذا المجال [23]:

1-مساعدة القطاع الصناعي بشكل عام من خلال الإعفاءات الضريبة الميسرة وتمويل البحث العلمي والتكنلوجي .....الخ وذلك تشجيعا للاستثمار في هذا القطاع

2-مساعدة القطاعات الصناعية التي تتعرض الى ازمة الى غاية خروجها منها

3-عدم مساعدة هذا القطاع حرصا على عدم افساد أولويات السوق واقتناعها بالمبدأ التالي [24]:

لا ينفع الدعم المقدم الى المؤسسات الغير قادرة على المنافسة وبالتالي لا يجوز دعمها للاستمرار وبشكل مصطنع غير انه يتوجب على الدولة تامين المناخ اللازم والبيئة التحتية الضرورية لتقدم القطاع الصناعي ، تخفيض معدلات الفائدة ، تطوير التعليم المهني ، توفير الأسواق الخارجية .....الخ

[23]- نفس المرجع ، ص125-126

[24]- خليل حسين ، مرجع سابق ، ص324-325.

المطلب الثالث : أنواع السياسات الصناعية

تسعى الحكومة دئما لتنظيم اقتصادها وحمايته من الازمات والاختلالات من خلال التأثير على القطاع الصناعي وباقي القطاعات الأخرى في شتى المجلات من خلال السياسات الصناعية وذلك بآليتين هما :

أولا : السياسات الصناعية العمودية (المباشرة)

هي مجموعة الإجراءات على المدى القصير منسقة وهادفة تصب كلها في مصلحة الصناعة وعل الرغم من الحريات الاقتصادية وحرية عمل المؤسسات ، فان كل سياسة صناعية تتضمن تدخلات مباشرة في شروط عمل الصناعة وفي استراتيجيات التصنيع

فالدولة تتدخل اكثر فاكثر في الشأن الإنتاجي بحسن انتقائية السياسة الصناعية المساعدة ، تعني عدم اتخاذ إجراءات تخص دائما كل الصناعات من دون تمييز ، بل قرارات تخص قطاعات صناعية معينة وتعالج اوجها محددة في النشاط الصناعي [25].

وهناك من يطلق عليها السياسة الصناعية النوعية حيث تتوجه الى جزء من المؤسسات تبعا للفروع او تبعا لتوطنها ضمن منطقة جغرافية معينة .[26]

كما يمكن تعريفها على انها مجموعة من الإجراءات والأدوات تملكها الدولة التي من شانها التأثير على قطاع معين وسلوكاته الصناعية .

حيث تاريخيا اتبعت الحكومات سياسة صناعية عمودية تستهدف قطاعات مختارة من اجل النمو والتمست هذه الأنواع من السياسات الحمائية للصناعات الوليدة ، ودعم القطاعات الاستراتيجية وفي حين لا تزال البلدان المتقدمة والبلدان النامية اللتان تطلعان بهذه السياسة الى حد ما ، ثم التشكيك بوصف مناهض للسياسات التي تسعى الى :

1-تحرير التجارة

2-زيادة عدد الأسواق الحرة

3-زيادة التنافسية للمؤسسات ورفع قدراتها الانتاجية وزيادة على ذلك تميل السياسات الصناعية العمودية الى التطابق مع الهيكل صنع القرار المركزي حيث تركز الأهداف اهمية

- الناتج الوطني

[25]- نفس المرجع، ص320.

[26]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 244.

-الصادرات و الاستثمارات الأجنبية المباشرة [27]

-عدم تشجيع و تنمية المشاريع الخاصة و الابتكار

-محايدة قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى

-تحول دون نمو للاقتصاد الجزئي و توزيع مزايا الرفاهية لجميع القطاعات

-تأثير جماعات الربح على السياسة العامة و الحفاظ على مخططات دعم تداخلية من اجل مكاسب شخصية [28]

ثانيا : السياسات الصناعية الأفقية (الغير مباشرة)

تقوم الدولة بتطبيق احد او جملة من التدابير التي تؤثر على صيغة الشروط القاعدية مثل الزيادة المعتبرة في الأسعار و عوامل الإنتاج .....الخ [29] ، و عرفت بانها تعمل على التنمية الصناعية بحيث لا تتميز بين فروع و مناطق النشاط الاقتصادي و تكون دائمة[30].

تستطيع الحكومات بواسطة السياسات الصناعية **للطفي عبد الرحمن** تقية إيجاد البيئة المواتية اللازمة لتعزيز الصناعة من خلال تيسير الوصول الى المعلومات ، و تعزيز الإطار القانونية و المؤسسية ، بالإضافة لتوسيع نطاق البنية التحتية[31].

وقد بينت الدراسات أيضا ان السياسات الأفقية تميل الى الحد من تشوهات السوق و تعزيز زيادة المنافسة المفتوحة و الشفافة و الحد من مخاطر فشل السياسات المرتبطة بتدخلات فاقدة الوجهة و تذهب الأدبيات الحديثة الى مدى ابعد بتأييدها نموذج جديد للنمو الصناعي يقوم على شراكة استراتيجية بين القطاعين العام و الخاص ، يتولى فيها أصحاب المصلحة معا وضع سياسات مناسبة و فعالة من خلال خطوط اتصال اكثر انتاجا ، و يقال ان ذلك يتيح تبادل المعلومات على نحو افضل فيما يتعلق بالتحديات و الفرص التي تواجه تنمية القطاع الخاص و تعزيز عملية صياغة السياسات الصناعية و مع ذلك ينبغي توخي الحذر لضمان ان لا تسفر السياسات الأفقية على تحيزات قطاعية و ان يظل التنسيق و التشاور متوازنا بين جماعات المستفيدين .

---

[27]- عزمي لطفي محمد عبد الرحمان ، الترخيص الصناعي في الضفة الغربية الواقع و الدور المرتقب في احداث تنمية صناعية ، مذكرة ماجستير ، كلية الدراسات العليا نابلس ، فلسطين ، سنة 2001 ، ص8

[28]- وليد أحمد صالح العطاس، مرجع سابق ، ص 7-8

[29]- نذير مياح ، مرجع سابق ص 21

[30]- ليلى خواني ، مرجع سابق ص 4

[31]- الأمم المتحدة ، اثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم ص 1-2 2007

و سواءا كانت السياسات الصناعية افقية او عمودية في نطاقها ، فأنها عبارة عن طريق تداخلية تستخدمها الحكومات لإنشاء مسار للعمل و تحقيق نتيجة او اكثر في مجال السياسات و الأهم تحقيق تأثيرات في مجال السياسات العامة ، و لها عدة تصنيفات هي [32]

السياسات الصناعية العامة

تستهدف هذه السياسات جميع قطاعات الاقتصاد بالتساوي ، و يمكن ان تتضمن على سبيل المثال السياسات التي تقوم بتشجيع الإنفاق الاستثماري ، او توزيع الموارد بشكل عام كما تندرج أيضا السياسات التي تستهدف التعليم ، الصحة و الموضوعات الثقافية تحت هذه الفئة .

-السياسات الخاصة بأنشطة محددة

هذه السياسات غير محددة بالنسبة لقطاعات صناعية معينة بل تكون انتقائية بالنسبة لأنشطة معينة في العملية الإنتاجية (البحث و التطوير او الابتكار)

- السياسات الخاصة بأقاليم أو مناطق محددة

قد تشترك هذه السياسات مع فئتين السابقتين نظرا لأن السياسات الإقليمية يمكن ان لا تستهدف صناعات او أنشطة معينة لكنها قد تتلاقى كذلك مع الفئات الخاصة بصناعات محددة

- السياسات الخاصة بصناعات محددة

تتوجه هذه السياسات لقطاعات صناعية محددة ، ومن بين هذه السياسات هناك السياسات التي تهدف الى تطوير الصناعات عالية التقنيات ، فضلا عن السياسات التي تهدف الى مساعدة الصناعات المتعثرة (المنهج الضيق للسياسات الصناعية)

- السياسات الخاصة بالمؤسسات محددة او بمشروعات محددة

لقد اخذت هذه السياسة في الاعتبار مجموعة الاحتمالات المعروضة في التصنيف السابق حيث يمكن للسياسة الصناعية ان تستهدف منتجات معينة ،او أنشطة معينة ، داخل القطاع دون الحاجة الى استهداف القطاع ككل ، كما يمكن للسياسة الصناعية ان تركز على القضايا الافقية التي تتصل بالصناعة بشكل مباشر ، مثل البحث والتطوير ، الابتكار والاستثمار ، او التركيز على الموضوعات الأساسية مثل التعليم ، الصحة ، وعادات العمل التي لها اثر غير مباشر على جميع القطاعات .

و بالرغم من أهميتها فإن السياسة الصناعية لا تقتصر فقط على السياسة العامة ، والتي يتم تعريفها على انها مجموعة القواعد والقوانين التي ترسم الخطوط العريضة لبيئة الاعمال ، وتضع الاطار المؤسسي

[32]- المرجع السابق ص6-8

الذي تعمل فيه الصناعة ، فهي تضم ايضا اي برنامج قصير كان ، او متوسط ، او طويل الاجل يهدف الى تحقيق التنمية الصناعية ، سواء قام بصياغتها او تنفيذها القطاع الخاص ، او العام او المؤسسات الغير الحكومية .

وأخيرا ، فإنه لا يلزم بالضرورة ان يتم تنفيذ السياسات الصناعية في اطار نظام التخطيط المركزي فقد تنتج تلك السياسة عن تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص ، المؤسسات غير الحكومية وهو الأسلوب الذي تتجه كافة الدول المتقدمة .[33]

المطلب الرابع : أهمية السياسات الصناعية وأهدافها

نظر للدور الذي تقوم به السياسات الصناعية في تنظيم وتحسين الاقتصاد ومجالاته ، باعتبارها اهم وسيلة لتدخل الدولة في الاقتصاد ككل ، لهذا تجلت لها أهمية كبيرة في هذا المجال، بالإضافة لمجموعة من الأهداف التي تحققها .

أولا : أهمية السياسات الصناعية

ان للدولة من خلال أدوات سياستها الصناعية التي تؤثر في هيكل الصناعة وسلوك وحداتها الإنتاجية، تستطيع ان تلعب دور هام في سبيل تطوير الأداء الاقتصادي للوحدات الإنتاجية بحيث يؤدي ذلك الى تحقيق اكبر عدد ممكن من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال الأهداف التالية : [34]

1-كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات في عملية الإنتاج (كفاءة التخصيص)

2-الكفاءة المتعلقة بإنتاج السلع و الخدمات باقل قدر ممكن من الموارد الاقتصادية

3-كفاءة توزيع الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بين افراد المجتمع او المشتركين في النشاط الإنتاجي (الكفاءة التوزيعية)

يتضح من المؤشرات السابقة مدى تشابك واحتمالات تعارض الأهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها ، من وراء تدخلها في النشاط الاقتصادي او تأثيرها على الوحدات الانتاجية، فتدخل الدولة مثلا من اجل الحد من تأثير الاحتكارات على مستوى الأسعار او حجم الإنتاج من السلع والخدمات او على توزيع الدخل بين افراد المجتمع(كفاءة تخصيص الموارد والكفاءة التوزيعية) ، يمكن ان يكون لها تأثيرات سلبية على قدرة انتاج المؤسسات في الاستفادة من مزايا الإنتاج الوفير (اقتصاديات الحجم) او على إمكانيتها في النمو من خلال إعادة استثمار هوامش الربح المرتفعة المصاحبة للاحتكارات .

---

[33]- المرجع السابق، ص ص 6- 8

[34]- أحمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة، دار زهران، جدة السعودية، 1994، ص 246.

أيضا فان التأثير السلبي قد يشمل قدرة المؤسسات في الصناعة على منافسة السلع المستوردة من اللجوء إلى حمايتها و بالتالي تحميل المستهلك أعباء إضافية في شكل أسعار أو أعلى للسلع المستورة وكذلك مقدرة الصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية عن طريق تخفيض تكلفة الانتاج وبالاستفادة من اقتصاديات الانتاج الوفير و بالتالي زيادة مقدرتها التصديرية و تأثيرها على ميزان المدفوعات الوطني، و هناك أيضا امكانية الحد من خطى التقدم الفني في الصناعة و الذي تكون عادة ثمرة من ثمرات جهود البحث و التطوير و الابتكار التي يتم تمويلها من هوامش الأرباح الغير عادية التي تحققها المؤسسات و تنتج في ظل الأسواق الاحتكارية التي تسيطر عليها عدد من المؤسسات الضخمة.

و من هذا المنطق تنبع أهمية الاستقصاء عن المستوى الأمثل من التركز أو الهيكل الصناعي الذي يوفق بين أكبر قدر ممكن من الأهداف الاقتصادية للمجتمع المشار إليها أعلاه بالأخص بين الكفاءة الداخلية و الكفاءة التخصصية.

ثانيا: أهداف السياسات الصناعية

إن تدخل الدولة في الاقتصاد الخاص بها و رفعه ضمن إطار السياسات الصناعية التي تعتبر الوسيلة الوحيدة كمبرر تدخل الدولة للوصول إلى أهداف محددة متمثلة في:

1- تسريع الصناعة و التكيف مع المتغيرات الهيكلية.

2- توفير بيئة مواتية للتعاون بين الشركات.

3- تعزيز أفضل نتائج الابتكار و البحث و التكنولوجيا و استغلالها.[35]

4- إعفاءات قانونية خاصة تمكن من وجود بيئة أكثر تحررا.

5- إنشاء و تكوين المواهب النادرة و المتخصصة في المشاريع لخلق ثروة صناعية.

6- التنسيق في النظام التعليمي من أجل تحديث المعارف و المهارات لاسيما التي تتطلبها الصناعة.

7- التنمية الصناعية على نحو يتلاءم مع الحفاظ على الطاقة و الاهتمام بالبيئة.

8- ضمان الفعالية من حيث التكلفة و الانتاج عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات العامة.

9- تمكين القطاع التقليدي لمواجهة التحديات العالمية من خلال التكنولوجيا و تحسين الانتاج.

[35] - Gilberto Sarfait, European industrial policy as a non- tariff barrier, date of publication in the : 13/5/1998, p5.

10- تهدف إلى تسريع النمو الصناعي في الدولة عن طريق الاستثمار في الصناعة و البنية التحتية من خلال صنع مناخ ملائم للاستثمار في الدولة.

11- تسريع عملية التغيير الهيكلي نحو الإنتاج بأعلى نشاط[36]

[36] - Ricardo Hausmann, Dani Rodrik, and Charles, F.Sabel, Reconfiguring Industrial Policy. A Franmework with an Application to South afric, President and Fellow of Harvard colleg, May 2008,P2.

المبحث الثالث: اهم نظريات التنمية الاقتصادية في الصناعة

وتختلف استراتيجيات وانماط التنمية الصناعية في البلدان النامية اختلافا بينا وينبغي ان يكون اختيارا احدى هذه النظريات مناسبا للأهداف الحقيقية للتنمية التي تتبناها البلدان النامية وذلك حسب ظروفها الداخلية لكن ينبغي ان يكون الاختيار قائما على مقاييس مثل زيادة الدخل الوطني عن طريق عوامل التشجيع و الاقتصاديات الخارجية بالإضافة الى الاستخدام الرشيد لوسائل الإنتاج ويرجع الاختلاف لأسباب عديدة منها مستوى التقدم الاقتصادي الذي يتوقف على مدى قدرتها على امتلاك شروط التقدم وعوامل الإنتاج من الناحيتين الكمية والنوعية خاصة منها ما يتعلق بعدم قدرتها على توفير مصادر دائمة لتمويل المشاريع التنموية الصناعية خاصة وكذلك على مدى توفرها على الموارد البشرية المؤهلة القادرة على التحكم في العملية الإنتاجية

ان الأوضاع الاقتصادية التي عايشتها الدول النامية والتي ترتبت عن السياسة الاستعمارية المجحفة والظالمة التي ساهمت في تخلف هذه المجتمعات وشكلت ثورة وتقدم الراس مالية دفعت بهذه المجتمعات عند تحررها الى تنمية اقتصادياتها تنمية تطلبت في اغلب الأحيان تغييرا في الهياكل والبنى الاجتماعية والاقتصادية نتيجة استراتيجيات معينة تبعت مشاكل كثيرة عايشتها هذه المجتمعات من فقر وتخلف الخ كل هذه الأوضاع كانت حافزا قويا في تبني استراتيجية وتوجيهيها بالمجتمعات النامية قصد تحقيق تنمية شاملة[37].

المطلب الأول: نظرية النمو المتوازن

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي نيركسي الذي تبنى الأفكار الرئيسية التي عرضها الأستاذ R.RODAN روزنشتين – رودان في استراتيجية الدفعة القوية التي تدعو الدولة الى تخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة بحيث توجه الاستثمارات الى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في اقامتها في حين كلا منها على انفراد لا يكون لها مثل هذه الجدوى

وقد ركز NURKSE في تحليله عل دور حجم السوق المحلية في او إعاقة الاستثمارات حسب ما تكون حالة البلد ففي الدولة النامية يشكل ضيق السوق المحلية وعدم قدرتها على امتصاص المنتجات الصناعية بسهولة العقبة الرئيسية المباشرة في طريق الاستثمارات خصوصا في المجال الصناعي

[37]– السعيد فكرون مرجع سبق ذكره ص 182.

ويرى NURKSE أن حجم السوق ليس عدد السكان أو مساحة الأرض وإنما الأهم من ذلك إنتاجية الاقتصاد التي يعبر عنها بمستوى المعيشة بالقدرة الشرائية فالقدرة على الشراء تعني القدرة على الإنتاج على حد قوله[38] .

واعتمد على فكرة "الحلقة المفرغة للفقر " والناجمة عن تدني مستوى الدخل والذي يقود الى تدني الاستهلاك وضيق حجم السوق مؤكدا ان كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق الا بتوسيع حجم السوق الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة ، وعليه ف ، وعليه فإن هذه النظرية تعتمد برنامجا ضخما من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولية ،وذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية[39].

يبدأ نوركسي في عرض نظريته عن النمو المتوازن، والتي تقرر توزيع رؤوس الأموال على مختلف فروع الإنتاج بشكل يسبب التكامل الصناعي المتوازن ، وعند هذا الحد يحدث اتساع بحجم السوق المحلية ، لذلك يجب في البداية تحقيق الدفعة القوية للاقتصاد، ثم يجب أن يتبعها نمو متوازن لبقية القطاعات وخاصة القطاعات المنتجة.

وبذلك فإن عملية التنمية تحدث نتيجة للاستثمار الذي يجب ان يتم في جميع القطاعات دفعة واحدة ، وهو ما جعله يؤيد نظرية الدفعة القوية تحت مسمى "نظرية النمو المتوازن " والتوازن الذي تؤكد عليه هذه النظرية هو التوسع المتزامن لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني ، وذلك للحيلولة دون حصول الاختناقات التنموية التي تؤدي الى إعاقة التنمية ، وما هو اكثر في النظرية هو توزيع الاستثمارات على القطاعات وليس حجم الاستثمارات ذاته .

تتطلب نظرية النمو المتوازن تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وكذا الرأس مالية ، وبين العرض والطلب ذلك ان جانب العرض يعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة بعضها البعض في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع،

وأما جانب الطلب فيعمل على توفير فرص العمل الواسعة وزيادة المداخيل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من طرف السكان، هذا إضافة إلى عدم الإخلال بالتوازن بين القطاعين

[38]- عبود زرقين، مرجع سبق ذكره ص65

[39]- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى التنمية، دار الشروق للنشرو التوزيع، عمان الأردن 2009 ص 43

المحلي والخارجي لأن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية، وعليه يتوجب على البلد أن لا يوسع تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية و الامر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج مع التوسع في تشغيل العمالة البطالة[40].

وينطوي هذا البرنامج الاستثماري الضخم على ما يلي[41]:

1- احتوى البرنامج على مجموعة كبيرة من المشروعات أو الصناعات المتكاملة، وذلك لأن ضيق السوق في الدول النامية من شأنه أن يثير الشك حول قدرته على تصريف المنتجات إذا ما تركز الاستثمار في مشروع واحد أو صناعة واحدة.

أما إذا افترضنا إنشاء أكثر من مصنع في وقت واحد لإنتاج عدد من السلع الاستهلاكية المتكاملة فإن أي من هذه المصانع لن يواجه مشكلة تصريف منتجاته لأن كل منها سوف يجد طلبا على إنتاجه سواء من العاملين فيه أو العاملين في المصانع الأخرى، وبالتالي ستتوفر لهذه المصانع مقومات النجاح بسبب ما يترتب على إنشائها من توسيع نطاق السوق وخلق حوافز الاستثمار

2-تلبي هذه الصناعات وهذه المشروعات حاجات المواطنين، بمعنى أن إنتاجها لا يكون بهدف التصدير على الأقل في المراحل الأولى، وذلك لأن الدول النامية لا تستطيع الاعتماد على التجارة الخارجية لأن شروط التبادل تكون دائما لغير صالحها باعتبارها مصدرة للمواد الأولية من جهة، ومن جهة أخرى لأن منتجاتها لا تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية خصوصا في المراحل الأولى من التنمية، وهذا بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والعقبات التي تضعها الدول المتقدمة في وجه هذه الصادرات ،هذا بالإضافة الى ركود الطلب العالمي على هذه السلع و انخفاض مرونته

3-يرى NURKSE ان الصناعات التي يشملها البرنامج الاستثماري يجب ان تكون صناعات استهلاكية خفيفة ،اما الصناعات الثقيلة سواء كانت استهلاكية او آلات او معدات ، فالمنطق يقتضي عدم إقامتها ما لم تكن الظروف ملائمة لذلك حيث انها غالبا ملا تكون في متناول الدول النامية خصوصا في مراحل التنمية الأولى ، ومن ثم فإن من مصلحة هذه الدول ان تقوم خلال هذه المراحل باستيراد الجزء الأكبر من احتياجات الصناعات الثقيلة من الدول المتقدمة اقتصاديا.

---

[40]- محمد كبداني ،التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية ، كتاب الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر يوما 23و24 افريل 2012 ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، ص 36

[41]- ياسمينة زرنوخ ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة تقييمية – رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ص 22

ومع ذلك فإن NURKSE يلفت النظر الى أهمية بعض الصناعات الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء .... فمثل هذه الصناعات يجب ان تعطى أهمية خاصة لأنه قد يتعذر استيرادها او قد يستحيل نقلها من مصادر بعيدة (كالكهرباء مثلا) .

4-يكون هناك نوع من التوازن بين الزراعة والصناعة ، حيث يعتمد معدل التنمية في القطاع الصناعي الى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي ، حيث تؤدي تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية الى الاعتماد على ايدي عاملة كثيرة مما سوف يؤدي الى زيادة دخولهم وهذه الزيادة تؤدي الى زيادة الطلب على السلع الصناعية ، أي ارتفاع في القدرة الشرائية لدى العمال في القطاع الزراعي نتيجة ارتفاع دخولهم ، كما تساعد زيادة الإنتاج الزراعي على انشاء صناعات عديدة ترتبط أساسا بالقطاع الزراعي ، كصناعات الأغذية و صناعة السكر و الزيوت النباتية و الخشب .....الخ ، و المحصلة النهائية ان فاستثمار يجب ان يوزع ما بين القطاع الصناعي و القطاع الزراعي بحيث يكون كل منهما يمثل سوقا للأخر

5- الاعتمادات على الموارد المحلية كمصدر أساسي للتمويل ،حيث يدعوا نيركسي الى الاعتماد على الموارد المحلية في المقام الأول ذلك لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية و التجارة الخارجية التي تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التي تصدر المواد الأولية

6- لابد من تدخل الدولة بالتخطيط و اتباع السياسات الملائمة ، و ذلك نظرا لعدم فاعلية أليات السوق في الدول المتخلفة، وفق لما قرره نيركسي فانه يلقي على الدولة القيام بدور فعال في مجال التخطيط و التنفيذ لهذا القدر الضخم من الاستثمارات لتحقيق اهداف التنمية بهذه الدول[42].

ان استراتيجية النمو المتوازن حسب NURKSE لا تعني تنمية جميع القطاعات والفروع بمعدلات متساوية بل نموها بمعدل يتلاءم ومرونة الطلب الدخلية على منتجاتها، بما ان مرونة الطلب الدخلية تختلف من فرع الى اخر ومن قطاع الى اخر، فهذا لا يعارض نمو مختلف القطاعات والفروع بمعدلات متفاوتة، اذا كان هذا التفاوت لا يسبب الاختناقات.

اما كيفية تمويل البرنامج الاستثماري الضخم الذي تدعو اليه هذه الاستراتيجية فيجيب NURKSE بان المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية يمكن ان تلعب دورا متواضعا في المساهمة في التغلب على عقبة تمويل البرنامج الاستثماري الضخم ، عندما تكون الدولة النامية غير قادرة على تعبئة الموارد الداخلية للبلد ، وبالتالي يبقى دور المبادرات الفردية والاستثمارات الخاصة هو الطريق الوحيد لإخراج

[42]- مصطفى احمد حامد رضوان ، التنافسية كآلية من اليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم ، الدار الجمعية الإسكندرية ، 2011 ص 179

الدولة النامية من تخلفها ، ويبقى دور الدولة مقتصر على جمع الموارد المالية والادخارات من المجتمع بشكل عام ثم نقوم بتوزيعها على المستثمرين لاستثمارها في كل المشاريع حسب اهتمامهم.

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص ملاحظتين حول هذه النظرية:

انها تنادي بتحقيق توازن رأسي بين الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية والاستثمارات في الصناعات الرأس مالية .

انها تتطلب توفر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات التي تشكل صعوبة في دخول الأسواق الخارجية[43]

وتبقى الإشارة هنا الى تطبيق هذه النظرية ينبغي توفر جملة من العوامل والشروط منها :

- توفير رؤوس الأموال الكبيرة
- ان تبدأ الدول النامية نموها من العدم ، أي بدون وجود صناعات أولية .
- ان استراتيجية تتطلب إقامة مجموعة كبيرة من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة .
- وجود نمو في القطاع الصناعي وتأخر في القطاع الزراعي.

اهم الانتقادات التي وجهت الى استراتيجية النمو المتوازن :

وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية ومن أهمها[44] :

أ- الانتقاد الأول يقوم على أساس عدم واقعيتها لضرورة توفر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجها فلا بد ان تحدث دفعة قوية في القطاع الزراعي الى جانب الدفعة القوية المقترحة للقطاع الصناعي وهذا يقتضي توافر موارد استثمارية ضخمة دون طاقة البلاد المتخلفة .

ب- انتقد بعض هذه الاستراتيجية على انها سوف تؤدي الى عزل الدولة النامية عن الاقتصاد الدولي بتركيزها على التنمية لأجل السوق المحلية . لكن هذا الانتقاد ضعيف لان نيركسه كرودان يحرص على النظام الدولي وعلى تقسيمه للعمل ولأنه ينصح بتركيز البلاد النامية على إقامة الصناعات الخفيفة دون الصناعات الثقيلة التي تتفوق فيها الدول الصناعية واعتماد الدول النامية على استيراد هذه السلع من الدول المتقدمة .

[43]- عبود زرقين ، مرجع سبق ذكره، ص 67

[44]- محمد عبد العزيز عجمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 172-173

ج- انتقد البعض تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة ، ويقول النقاد ان بعض الدراسات الاقتصادية تشير الى ان هذا ليس بالأسلوب الأمثل في الأجل الطويل لأنه يؤدي لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار ، وصحيح ان التوسع في تنمية الصناعات الاستهلاكية يسرع بمعدل نمو الدخل القومي في المرحلة الأولى للتنمية ولكنه سوف يتسبب في إبطاء عملية التنمية بالمقارنة بما كان لو ان الموارد الاستثمارية وجهت منذ البداية نحو صناعات السلع الإنتاجية .

د- يرى البعض ان هذه الاستراتيجية يشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد اكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية . وهو انتقاد له وزنه اثبتته التجارب ولا سيما في البلاد أمريكا اللاتينية والتي اتبعت سياسة إحلال الواردات و استراتيجية النمو المتوازن ، ولكن لم يكن نيركسي يتوقع ان حكومات هذه الدول سوف تنزلق في الاعتماد على التمويل التضخمي اكثر من قيامها بمجهودات جادة في تعبئة مواردها الحقيقية .

هـ- يعتبر البعض بان هذه النظرية فوق قابلية البلدان المتخلفة لأنها تفترض توفر موارد ومهارات لدى هذه البلدان في حين ان الواقع يشير الى عدم توفر مثل هذه الموارد والمهارات ، فكيف يمكن تحقيق تنمية في جميع القطاعات معا ؟ وفي ظل شح الموارد في هذه البلدان فان النظرية لم تنجح في حل مشكلة محدودية الموارد ، خاصة وان عرض الموارد قليل المرونة ، ولهذا فان حجة هذه النظرية في نظر البعض تنهار .

ان استراتيجية النمو المتوازن بين مختلف القطاعات ليست واقعية بالنسبة للاقتصاديات النامية وتتمثل العراقيل الأساسية في قلة توفر راس المال ونقص في المهارات وكذلك في العجز المسجل في مجال المرافق الأساسية ، ان هذه النظرية تؤكد على دور الطلب نظرا الى ان التنمية الاقتصادية تعتمد على زيادة الدخل وبالتالي الاستهلاك على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي ، ان تنمية متوقفة الى حد بعيد على توزيع المداخيل على الصعيد الاجتماعي والقطاعي والجغرافي وهذا ما تعتمده نظرية النمو المتوازن[45] .

المطلب الثاني: نظرية النمو الغير متوازن

تتسب هذه النظرية إلى اسهامات الاقتصادي هيرشمان A.HIRCHMAN والتي تنطلق أن نقطة الاختناق الرئيسية في الدول النامية تعود إلى نقص إمكانيات اتخاذ القرار في هذه البلدان (في القطاعين العام والخاص) ، حيث بنى نظريته على أساس الانتقادات التي وجهها لنظرية النمو المتوازن حيث يرى ان اتباع

[45]- جمال الدين لعويسات ،مرجع سابق ذكره ، ص 7

هذا الأسلوب كاستراتيجية ملائمة هو الأفضل للدول النامية وهذا لافتقارها للموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموي شامل يغطي جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث يجب ان تركز الدولة على قطاع رئيسي و رائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية ، وسيؤدي هذا القطاع الرائد الى جذب القطاعات الأخرى في مرحلة النمو المتوازن ، مما سيؤدي الى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية .

ان استراتيجية النمو المتوازن حسب هيرشمان تتطلب موارد وامكانيات ضخمة لا تتوفر في البلدان النامية لذلك يرى بان هذه الاستراتيجية لا تعتبر علاجا لا يوصف الا لمشاكل الدول المتقدمة التي تسعى للتغلب على البطالة ، حيث تتوفر في هذه البلدان كل من الصناعات و اليد العاملة المؤهلة و المصانع و تنحصر المشكلة لديهم في تشغيل العمال العاطلين عن العمل و استخدام الطاقات الإنتاجية المعطلة و هي المشكلة تختلف في طبيعتها عن مشكلة البلاد النامية

ويضرب الاقتصادي الأمريكي هيرشمان الذي قدم نظريته عن النمو غير المتوازن من خلال كتابه استراتيجية التنمية اقتصادية سنة 1958، و الذي يعد من اهم انصار استراتيجية التنمية غير المتوازنة، مثلا بذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي اتضح له عندما قارن اقتصادها بين عامي 1850-1950 ان عملية التنمية تمت على أساس تنمية قطاعات رائدة في الاقتصاد الأمريكي ، و التي ساعدت بدورها القطاعات التابعة على النمو [46]

حيث يرى هيرشمان ان العقبة الرئيسة التي تواجه عملية التنمية في الدول النامية لا تكمن في ضيق السوق المحلية و انما في ضعف القدرة على اخذ القرارات ، فالشيء النادر في هذه الدول ليس قلة الموارد بقدر ما هو ضعف في القدرة على تعبئة الموارد المتاحة .

من أجل دفعة قوية لابد من الاستثمارات لتحريك الدول النامية من حلقاتها المفرغة ،لكن هذه الدفعة القوية يجب ان تتركز في قطاعات و صناعات استراتيجية محدودة ، بحيث يكون اثرها حاسما في تحفيز استثمار أخرى مكملة ، بدلا من توزيعها على جبهات متعددة تتفاوت في درجة أهميتها [47]

ان هذه النظرية تبين أيضا الدور الأساسي الذي تؤديه العلاقات بين مختلف القطاعات في مجال ميكانيزم التنمية ، و ما الشكل الذي من شانه ان يكون بمثابة قاعدة لتخطيط اكثر فعالية ، غير انه اكي تؤدي

[46]- حربي محمد موسى عريقات ، مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن الطبعة الثانية ، 1997 ص87-88

[47]- عبود زرقين ، مرجع سابق، ص 72

الميكانيزمات الدور المنوط بها ينبغي ان يكون حد ادنى من المنشآت الأساسية سواءا كانت اقتصادية او اجتماعية

ان نظرية النمو غير المتوازن التي وضعها هيرشمان مفادها ان القيام بمشاريع استثمارية في اقتصاد البلدان سيؤدي بالضرورة الى بناء مشاريع استثمارية أخرى ، وخذا ما سيدفع عملية النمو،

و حسب هيرشمان دائما ،فان الاستثمارات التي تمارس تأثيرا فعالا على التنمية ليست تلك التي تخلق الاستقرار و التوازن في الاقتصاد الوطني ، بل هي التي توقظ الاختلال و عدم التوازن في الاقتصاد[48].

الانتقادات الموجهة لاستراتيجية النمو غير المتوازن.

أ- ما يؤخذ على هذه النظرية انها تعتبر النمو يتم عن طريق انشاء قطاعات اقتصادية و اهمال قطاعات أخرى ، بينما هي تنمية شاملة ، فلا يمكن تنمية قطاع اخر و بالتالي نقترح هذه النظرية نمو تفضيليا بمعنى تنمية مستمدة من خلال عملية تفضيل قطاعات عن أخرى ، فالقطاعات التي تمتاز بالتفوق يستلزم تعبئتها بالموارد ، و منه يؤثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى ، و هذا ما لا تتماشى مع الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدول النامية .

ب- كما يعاب على هذه النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بين كل البلدان او بعضها (خاصة البلدان الصناعية و النامية) هذه الأخيرة التي ورثت نظاما اقتصاديا هشا لعب الإستعمار و الظروف التاريخية المرتبطة بنشأة أنشطته الاقتصادية دورا مهما في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان ، كما انها اهملت الأخطاء التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن ان تقود الى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها او باقي القطاعات التابعة لها بمعنى قد تكون قوة الدفع للإمام و الخلف ذات أقر سلبي يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر[49]

ج- كذلك هذه النظرية ركزت على القرارات الاستثمارية و لكن الدول النامية في اشد الحاجة الى اجراء تغيرات سياسية و إدارية و تنظيمية ربما تفوق احتياجاتها الاستثمارية و هذه المور تعد من اهم معوقات التنمية بالدول النامية .

د- بالإضافة الى ان هذه الاستراتيجية تؤدي الى زيادة الضغوط التضخمية و ذلك لأن القيام بعملية التنمية و الاستثمارات في اقتصاد يعاني من التضخم يؤدي الى زيادة الدخول و من ثم زيادة الطلب الكلي و

[48]- طلال البابا ، قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث في المنهج دار النشر و الطباعة ، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1983، ص ص 144-145.

[49]- محمد كبداني ، مرجع سابق ذكره ، ص 40

خاصة على السلع الاستهلاكية و في ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي التي تتسم به الاقتصاديات المتخلفة في مواجهة الزيادة في الطلب الكلي فان ذلك يترتب على زيادة الضغوط التضخمية بالاقتصاد و خاصة في ظل عدم كفاءة السياسات المالية و النقدية في السيطرة عليه بهذه الدول[50]

الملاحظ ان هذه النظرية لا تستطيع ان تحل معضلة التنمية في الدول النامية لان تحقيقها في الواقع الاقتصادي غير ممكن من الناحيتين التقنية و الاقتصادية ، فمن الناحية التقنية تتطلب عملية التصنيع وسائل ضخمة تكنولوجيا المتقدمة و الإطارات الفنية ، و اذا كان البلد قادرا على توفيرها بالشكل المطلوب فهذا يعني انه غير مختلف ، اما من الناحية اقتصادية فالموارد المالية المتاحة محدودة و التغلب على هذا الجانب لا يتم الا بالاعتماد على الخارج ، و هذا من شأنه ان يزيد من الضغوطات الاقتصادية و الاجتماعية التي قد تطول بشكل لا يستطيع المجتمع تحملها .

إن نظرية النمو غير متوازن لا تعتبر مشروعا حقيقيا للانطلاق في مجال الاقتصاد ،وهي تطبق في البلدان التي شرعت لتوها في خوض معركة التنمية ، ويمكن ان تستخدم في المرحلة الثانية بعد انشاء قدر ادنى من المرافق الأساسية الضرورية وبعد إقامة المرحلة الأولى من الصناعات ، اما التكامل المتوقع فيعتمد على العوامل المحلية كالموارد الطبيعية وراس المال واليد العاملة والسوق ، فبدون هذه العوامل لا يمكن لنموذج هذا النمو ان يطبق

المطلب الثالث: نظرية أقطاب النمو :

كان الفرنسي **فرانسوا بيرو** 1955 اول من شرح ما سمي بنظرية أقطاب النمو والتي لا يختلف جوهرها عما شرحه هيرشمان في نظرية النمو غير المتوازن ، باعتبار ان هذا الأخير اعتمد عليها في شرح نظريته،[51]

وهي المناطق الأكثر تقدما اقتصاديا واجتماعيا من المناطق الأخرى ، مثل المراكز الحضرية مقابل المناطق الريفية في الدول الأقل نموا ، ويتجه النشاط الاقتصادي للتوطن حول هذه المناطق، فالقطب يحتوي على صناعة او صناعات محركة ولكنه يتجاوزها من حيث تأثيره ، والمنطقة المحركة عنده هي التي بفضل تدفق السلع والاستثمارات والاعلام ، وبفضل تأثير المراكز الحضرية تحفز النمو الذي ينتشر مع الوقت الى سائر المناطق في الوطن ، ويرى فرنسوا بيرو ان التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة بل

[50]– مصطفى احمد حامد رضوان ، مرجع سابق ذكره ، ص 183

[51]– مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات دار وائل للنشر عمان الأردن 2007

تحدث في نقاط معينة او اقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من النمو وبالتالي تنتشر تأثيرها في الجهات المجاورة عبر قنوات تلمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني .

ويرى فرنسوا بيرو في دراسته والخاصة بالمجتمعات المتقدمة ، ان النمو الاقتصادي لا يمكن ان ينتشر في نفس اللحظة وفي كل مكان ، ولكن يتجلى في أماكن أو نقاط تدعى أقطاب النمو بينما تقوم عملية التنمية بالمجتمعات المتخلفة على أساس احداث تغيرات تقنية وذهنية واجتماعية تسمح بتهيئة المناخ الملائم لانتشار كافة أثار هذه الأقطاب .

وحسب **راي بيرو** يتم بناء اقطاب النمو حول نشاط صناعي هام يتمثل في صناعة أساسية تتسم بالحركة ولنشاط والتنمية التشجيعية للنهوض بمختلف القطاعات الأخرى وعليه فان هذه النظرية تجمع بين نظرية السيطرة ونظرية الاقتصاد المكافئ ، وللقطب اثر مسيطر على جميع الأنشطة التابعة للمنطقة التي يبنى .

فيها ، اما المجال الاقتصادي فيحدد وفقا لشبكة علاقات التبادل وتوزيع الدخل بين عناصر المتواجدة في منطقة جغرافيا معينة [52].

ونجد ان بيرو قد فرق بين مفهومين وهما اقطاب النمو واقطاب التنمية :

اقطاب النمو وهو بمثابة وحدة اقتصادية او مجموعة مركبة من الوحدات ، فهو خاص بالمجتمعات الصناعية المتقدمة نتيجة لما تتوفر عليه من أوساط اقتصادية واجتماعية وثقافية مهيأة لممارسة هذه الأقطاب .

اما **اقطاب التنمية** فهو الإصلاح للمجتمعات النامية نظرا لكون التنمية الاقتصادية في هذه المجتمعات تتطلب الاهتمام في نفس الوقت بالعوامل الفنية والتعليمية والاجتماعية للعمال و الفلاحين ، أي ان هذه المجتمعات لديها فرصة القيام بالتنمية الاقتصادية بواسطة إقامة العديد من هذه الأقطاب بشرط الاهتمام بكافة العوامل التي تسهل انتشار هذه الأقطاب .

ان نظرية اقطاب النمو تؤدي الى تمركز الاستثمارات في منطقة دون أخرى مما لا يسمح بان تكون لعملية التصنيع وظيفة توزيع الاستثمارات بشكل عادل ، بل تخلق بمقابل ذلك إعادة الانتشار والتوزيع لرؤوس الأموال المستثمرة ، ومنه المناطق الصناعية بشكل لا يؤدي الى تحقيق تنمية متكاملة ومتواصلة لكافة مناطق البلد .

[52]– السعيد فكرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 185

تنشأ اقطاب النمو بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة تتمتع بأسواق تصريف مهمة ينتج عنها توزيع مداخيل مرتفعة ويكون لها اثر إيجابية أهمها [53]:

الاثار الهيكلية : تخلق القطاب المحفزة هجرة سكانية اليها قادمة من المناطق النائية ، يؤدي الى انخفاض الوفيات وارتفاع معدل النمو السكاني ، مما يخلق عدم التوازن السكاني بين القطاعات وبين المناطق ، فمثل تنتشر الشيخوخة في المناطق الريفية الزراعية ، يرافقها انتشار الجهل والبطالة ويتبعها تدني الإنتاجية وحجم الإنتاج مقارنة بالمناطق الأخرى .

الآثار الاقتصادية : ان حجم الاستثمارات المحققة تؤدي الى إعادة توزيع المداخيل وتخصيص الموارد ، مما يقود الى زيادة الطلب الذي يدفع بالمنتجين الى زيادة الإنتاج عن طريق تحقيق استثمارات جديدة ، وفي حالة عدم استجابة العرض للطلب المتزايد ، فان ذلك يؤدي الى تحول الاستثمارات الى الخارج عن طريق زيادة الاستيراد لمواجهة الاستهلاك المتزايد وهو عكس ما

يحدث في الدول المتقدمة حيث يؤدي الى عدم التوازن بين العرض والطلب الى هروب رؤوس الأموال الى منطقة أخرى داخل نفس البلد .

من جهة أخرى لا تتحدد اقطاب النمو فقط بالصناعة المحفزة بل يجب ان تسيطر على المجال المحيط بها ، وغالبا ما يكون القطب عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات ومراكز تجارية وإدارية كما ان النشاط المحفز يرتبط بعوامل متعددة أهمها الثروات الطبيعية والايدي العاملة وحجم الوحدات المنتجة الواجب احداثها وحجم الطلب الداخلي و الخارجي .

وقد وجهت لهذه الاستراتيجية العديد من الانتقادات وهذا راجع الى ان تعرض القطب الصناعي لأي ازمة غير متوقعة سيؤثر ذلك بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني كتأثر الدول المنتجة للنفط بانخفاض أسعاره والتي تعتمد بنسبة كبيرة في اقتصادها على قطاع النفط.

المطلب الرابع: نظرية الصناعات المصنعة.

تركز الصناعات المصنعة على تلك الصناعات التي تتميز بروابط امامية وخلفية مرتفعة، فهناك انتقاء للصناعات التي تكمن وضيفتها الأساسية في ممارسة هذه الآثار.

ويعرفها **دوبيرنيس** DE BERNIS كما يلي : هي الصناعة او مجموعة من الصناعات التي تكمن وضيفتها الأساسية في احداث تغيرات هيكلية داخل محيطها ، أي المساهمة في تكثيف مصفوفة المدخلات

[53]– محمد كبداني ، مرجع سبق ذكره ، ص 38

والمخرجات الصناعية وتغيير وضائف إنتاجية بواسطة إقامة وتوفير مجموعة من الآلات والمعدات التي تكمن من رفع الإنتاجية في كافة القطاعات[54] .

محور هذه النظرية هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، ولقد جاء بهذه الاستراتيجية دوبيرنيس DE BERNIS اعتمادا على نظرية اقطاب النمو، حيث يرى ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو باعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي الى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من اثار دفع الى الامام والى الخلف، ويحدد دوبيرنيس هذه الصناعات في الفروع التالية[55]:

-مجموعة الفروع الأربعة التي تقدم سلعا رأس مالية للفروع الأخرى.

-الفروع الكبيرة للصناعات الكيمياوية.

انتاج الطاقة (الصناعات البتروكيمياوية)

ويركز دوبيرنيس على نوع خاص من الصناعات الثقيلة يعرف باسم الصناعات المصنعة التي تتمثل وظيفتها الاقتصادية الأساسية فب احداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين القطاعات المختلفة بفضل استخدام التجهيزات الحديثة في الاقتصاد الوطني، من اجل رفع إنتاجية الاقتصاد ككل، ويرى ان تحولات البنى الاقتصادية ستنعكس على البنى الاجتماعية و الثقافية ويؤدي الى تغييرها بالكيفية التي تخدم عملية التصنيع ذاتها، وحتى تقوم بهذا الدور يجب ان تكون:

*تساهم بنسبة مرتفعة في تكوين الناتج الوطني.

*مستقلة عن المصادر التمويل ومراكز التصنيع الخارجية.

*ان تكون هناك أنشطة اقتصادية تستخدم منتجات هذه الصناعات كمدخلات لها.

ما جاءت بهذه النظرية كفيل ببناء قدرة إنتاجية ذاتية في الدول النامية، إضافة الى إيجاد تكامل اقتصادي على المدى البعيد الا ان هذه النظرية كانت نتائجها متواضعة كسابقتها بسبب العراقيل التي واجهتها منها:

*اعتماد مثل هذه الصناعات على التكنولوجيا كثيفة رأس المال، وبالتالي تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة، وهذا ما تفتقر اليه الدول النامية إضافة لعدم مرونة العلاقة بين استيعاب الاستثمار والعمالة ومعنى ذلك انها تستنزف القدرات المالية لهذه الدول مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة.

---

[54] -G DE BERNIS. industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale. revue d'économie appliquée .tom xix. .n°3-4 .1966 p 415

[55]– محمد زوزي، استراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعات الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 2010/08، ورقلة، ص 170 .

*تحتاج هذه الاستراتيجية لتأطير عالي في مجال التنفيذ والتسيير والصيانة، وهذا يستدعي بالضرورة استثمارات جانبية مصاحبة لتلك الصناعات والمتمثلة في تكوين الإطارات، وقبل التمكن من ذلك على الدول النامية ان تستعين بالخبرات الأجنبية وهذا ما يؤدي الى زيادة العبء المالي.

لقد نتج عن تطبيق هذه الاستراتيجية في الدول النامية ما يلي:

*لم تكن في مستوى طموحات الدول النامية لأنها تجمع العديد من التناقضات كالرغبة في التخلص من التبعية مع اللجوء الى الاستيراد، واعتمادها على تكنولوجيا كثيفة رأس المال مع انتشار البطالة، وارتفاع أسعار المعدات والتجهيزات مع الافتقار الى رؤوس الأموال الضرورية.

*اوجدت قاعدة صناعية في هذه الدول تعتمد كليا على الخارج، مما جعل اغلب المشاريع المقامة على كاهل هذه الدول.

*زادت من إنفاق هذه الدول مما جعلها عاجزة في التحكم في الميزاني، وأدى هذا انتشار معدلات عالية من التضخم.

ان الاستراتيجيات التنموية على اختلافها تبقى عاجزة على تحقيق التنمية الشاملة التي تسعى اليها الدول النامية من اجل الارتقاء بمستوياتها للوصول للمكانة للاقتصادية للدول المتقدمة .

ومن هنا نجد ان هذه النظرية وجهت لها مجموعة من الانتقادات كسابقتها منها :

*التكاليف المرتفعة لهذه الصناعة ذات كثافة رأس مالية مرتفعة .

*ضخامة المشروعات الصناعية.

*ندرة اليد العاملة المؤهلة مما يؤدي الى اللجوء للتعاون الفني الأجنبي المرتفع التكاليف.

*ضعف درجة التشابك الصناعي في البلاد الأقل نموا بسبب كون الجزء الأكبر من مستلزمات الإنتاج يتم استيرادها من الخارج

المطلب الخامس: تقييم نظريات التنمية الصناعية:

يمكن تلخيص اهم ما نتج عن أفكار رواد هذه النظريات فيما يلي :[56]

❖ **الحاجة لتراكم رأس مالي متسارع لتحقيق التصنيع.**

فقد ركزت النظريات المختلفة على أهمية تعجيل التراكم الرأس مالي لتحقيق مستوى أعلى من متوسط دخل الفرد، مع ترشيد لدور المساعدات الأجنبية.

[56]– عصام عمر مندور ، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية المنهج النظرية القياس ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية 2011 ص 74

❖ **فشل تاريخي للسوق ولابد من دور انمائي للدول.**

اقترنت هذه النماذج في مجال السياسة الاقتصادية والايمان بفشل السوق فب الدول النامية بسبب الأسواق غير كاملة (جمود و احتكارات) ، وغياب للقدرات التنظيمية الملائمة ، أي ان هذه الدول لا يتوفر لديها نظام سعري جيد ، وبالتالي هناك حاجة لجهة مركزية لتخصيص الموارد ومن ثم لا بد ان يأخذ القطاع العام الدوري القيادي ، وان يقوم بدور المنسق و المنظم لتخصيص تلك الموارد .

❖ **التشاؤم بشأن الصادرات.**

دعت هذه النظرية الى ضرورة التوجه للسوق الداخلية او المحلية وذلك بسبب اتساع الفجوة بين مرونة الطلب على المواد الأولية والزراعية للدول النامية، ومرونة الطلب على منتجاتها الصناعية ، فكان لا بد من الاعتماد على السوق المحلية كمصدر لتوليد النمو وضرورة الرقابة على سعر الصرف ، وتبني استراتيجية إحلال الواردات

❖ **التضخم الهيكلي.**

يعود التضخم في الدول النامية إلى جمود العرض المحلي أو إلى الصدمات الخارجية، و هذه نتيجة محتومة لجهود النمو، و أن تبنى سياسات الاستقرار الاقتصادي سيكون على حساب التنمية ذاتها.

خاتمة الفصل الأول:

في خاتمة هذا الفصل يمكن القول أنه مهما اختلفت التعريفات أو المفاهيم أو الاستراتيجيات ذات الصلة بالصناعة ، إلا أنها تجمع كل ها على اعتبار هذه الأخيرة نشاطا انتاجيا ذو أهمية قصوى لتطوير وتنمية الكثير من البلدان ، وهو ما يمكن أن نقف عليه بوضوح عند استقراءنا لتاريخ الاقتصاد العالمي ، ابتداء من الثورة الصناعية التي عرفتها أوربا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وانتهاء الى التطورات الهائلة التي عرفتها بعض الدول النامية نهاية القرن العشرين.

وقد تأثرت الصناعة كغيرها من القطاعات الأخرى بظاهرة العولمة ، التي ساهمت في تسريع وتكثيف النشاط التصنيعي وجعله يخضع لمتغيرات جديدة لم تكن سائدة من قبل ، كتلك المتعلقة بضرورة ادراج البعد البيئي والايديولوجي ضمن متطلبات العملية الإنتاجية نفسها ، بالإضافة إلى الاهتمام بالابتكار قصد ضمان البقاء و الديمومة في سوق عالمي يعرف منافسة شرسة بين كبريات الشركات العالمية المصنعة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للصناعات التحويلية

مقدمة:

لا يختلف اثنان على أن رفع القدرة التنافسية للصناعات تعتبر احدى التحديات التي تواجه أي دولة في العالم في الألفية الجديدة، ففي ظل البيئة الاقتصادية المتحررة والضغوط المتزايدة التي يشهده العالم تصبح استراتيجية التصنيع الملائمة للتعامل مع معطيات هذه البيئة، التصنيع المعتمد على مقومات التنافسية، ومن هذا المنطلق تهتم في خططها للتنمية وتوجهاتها الاستراتيجية إلى تدعيم المشروعات الصناعية بأحجامها وقدراتها المختلفة، مع اعطاء الأولوية لهذا القطاع وتحفيزه ليرفع من امكانية الانتاجية، ومن هنا تكتسب دراسة القطاع الصناعي الجزائري أهمية كبيرة في تقييم مسيرة التنمية الاقتصادية، وأهمية أكبر في التعرف على ملامح المسار المستقبلي وهذا ما دفعنا لتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول ماهية الصناعة التحويلية والمبحث الثاني قياس أداء قطاع الصناعات التحويلية أما المبحث الثالث فكان التنافسية الصناعية.

المبحث الأول: ماهية الصناعات التحويلية:

المطلب الأول: التأصيل النظري للصناعات التحويلية

نحاول في هذا المطلب التعريف بالصناعات التحويلية وتصنيفها الدولي على النحو التالي:

أولا: مفهوم الصناعات التحويلية:

يتم تصنيف الصناعة إلى صناعات استخراجية و صناعات تحويلية بموجب العملية الإنتاجية أي وفق التأثير الجاري على المادة الخام.[57]

ويمكن تعريف الصناعات التحويلية على النحو التالي:

– تعرف الصناعات التحويلية على أنها: " أحد فروع القطاع الصناعي و التي تتولى مهمة تحويل المواد التي تأتي من قطاع الصناعات الاستخراجية و القطاع الزراعي لغرض تهيئتها بحيث تكون مفيدة تشبع الحاجات الإنتاجية أو الاستهلاكية"[58] .

– و تعرف "بمختلف الأنشطة التي تسعى إلى تحويل المواد الأولية إلى سلع، بهدف إشباع حاجات المجتمع على المستوى المحلي، مع احترام كل المتغيرات الاقتصادية، القانونية و الاجتماعية و البيئية للقطاع الصناعي"[59].

– تعرف كذلك على أنها : " صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطية".[60]

يتبين من التعاريف السابقة الذكر بأن الصناعات تقوم على عملية يتم فيها تحويل المواد الأولية المختلفة من حالتها الأصلية إلى صورة جديدة تستطيع اشباع حاجات مستهلكيها، كما أنها تمثل أحد فروع القطاع الصناعي.

ثانيا: التصنيف الدولي للصناعات التحويلية

و يقصد بالتصنيف إيجاد معيار معين تتوحد فيه البيانات المتناظرة في فئات معينة لتيسير دراستها و إجراء المقارنات المطلوبة، و لقد قسم دليل النشاط الاقتصادي النشاطات الاقتصادية إلى عشرة أقسام من

---

[57]– محمد إبراهيم سعدي الراعي، " دراسة حول الصناعات التحويلية في فلسطين تحليل ورؤية نقدية"، (دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية – إصدار رقم 17 لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، 2003) ص4.

[58]– حيدر صالح محمد ،" الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق"، (معهد الإدارة التقني، العراق، 2006)، ص4.

[59]– عياش زبير: مجلخ سليم، " دور آلية تشجيع الاستثمار بالقرض المصغر في تنمية و تطوير الصناعة المحلية"، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار في الجزائر يومي، 09- 10/ 2014/12 ، ص 398.

[60]– محمد إبراهيم سعدي الراعي، مرجع سبق ذكره، ص10.

بينها قسم الصناعات التحويلية التي تقع تحت رقم التصنيف [3] و بدورها تضم أنواعا أو فروع كثيرة تتباين فينها من حيث حاجتها إلى المواد الأولية أو طرائق إنتاجها أو طبيعة استخدامات منتجاتها كما أنها تختلف من حيث حجومها و طاقاتها و تقنيتها و طيفية تمويلها وكذا متطلباتها الموقعية[61]، و بموجب هذا التصنيف فإنه تم تقسيم و تصنيف الصناعات التحويلية إلى عدة أقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسعة فروع رئيسية هي: [62]

- الصناعة الغذائية و المشروبات و التبغ تحت رقم التصنيف الدولي (31)
- الصناعة النسيجية و الملابس و الجلود تحت رقم التصنيف الدولي (32)
- صناعة الخشب و الأثاث تحت رقم التصنيف الدولي (33)
- صناعة الورق و الطباعة تحت رقم التصنيف الدولي (34)
- الصناعة الكيميائية تحت رقم التصنيف الدولي (35)
- الصناعة الإنشائية تحت رقم التصنيف الدولي (36)
- الصناعة المعدنية الأساسية تحت رقم التصنيف (37)
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و المكائن و المعدات تحت رقم التصنيف الدولي (38)
- الصناعات التحويلية الأخرى تحت رقم التصنيف الدولي (39)

المطلب الثاني: هيكلة و استراتيجية الصناعة التحويلية

أولا : هيكلة الصناعة التحويلية:

إن هيكلة الصناعة التحويلية عادة ما تشمل مجالين أساسيين هما: عمليات التصنيع (الإنتاج) وتسيير الإنتاج:

1-عمليات التصنيع Manufacturing Proceses:

هي مجموعة الأنشطة، التكنولوجيا و العلوم التي تستعمل من أجل إنتاج و تصنيع المنتجات بطريقة فعالة من الناحية الاقتصادية و المحافظة على البيئة، و هذا عن طريق [63]:

- استعمال النظام الإنتاجي الأكثر فعالية

[61]- محمد جواد عباس شبع، " الصناعات التحويلية و أهميتها في العراق" ، مجلة كلية التربية، جامعة بابل 2008، ص7، لكن بتصرف.

[62]- محمد إبراهيم سعدي الراعي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[63] - Abhijit Mukherjee, op cit,p4.

- الاختيار الأنسب المدخلات من المواد، الأدوات و الآلات
- تحسين و تطوير المواد و طرق الإنتاج
- تطوير مواد جديدة، أنظمة و تقنيات أكثر فعالية

عادة ما يشترط في أنظمة و تقنيات التصنيع (الإنتاج) أن تكون مقبولة من الناحية الاقتصادية و قابلة للتنفيذ من الناحية التكنولوجية و التقنية.

2-تسيير الإنتاج: Production Management:

إن عملية تسيير الإنتاج هي عملية على نفس القدر من الأهمية مع العمليات الإنتاجية، و تشمل عادة عمليات التخطيط، التنسيق و الرقابة على كامل العملية التصنيعية مع الأخذ بعين الاعتبار جانب الربحية و إشباع رغبات المستهلك، عن طريق توظيف الموارد المتاحة من يد عاملة، آلات و أموال.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن القيام بعملية التصنيع بعدة طرق مختلفة أو عن طريق دمج مجموعة من الطرق بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة، و يجب مراعات عدة اعتبارات عند اختيار الطريقة الأنسب أهمها[64] : تقليص وقت الإنتاج، زيادة الإنتاجية، تخفيض تكاليف الإنتاج و زيادة الربح و الربحية.

ثانيا: استراتيجيات الصناعة التحويلية[65]:

1-الصناعة حسب الطلب:

هنا يتم تصنيع المنتوج حسب الطلب، حيث يكون هذا المنتوج متطابقا مع حاجات و رغبات المستهلك الذي يقدم الطلبية ، من أمثلتها: الألبسة المصنوعة حسب الطلب، بناء المنازل حسب الطلب، قطع غيار ألات معينة، و يمكن التحدي عند تبني هذه الاستراتيجية في اشباع حاجة المستهلك و إيجاد طريقة لتقليص المدة اللازمة للإنتاج.

[64] - ibid, op cit, p5.

[65] - Technology Subjects Support Service, op cit, p5.

2-الإنتاج و التخزين:

حيث يتم تصنيع المنتوج بغرض إشباع مجموعة واسعة من المستهلكين، و لهذا يتم التنويع في المنتجات و الخيارات المتاحة أمام المستهلك ثم تخزينها. من بين هذه المنتجات نجد مثلا: المواد الغذائية و الأجهزة الالكترونية.

3-التركيب حسب الطلب:

في هذه الحالة يتم انتاج أجزاء متعددة و متنوعة يمكن تركيبها مع بعضها البعض لتكوين منتوج تام مثل أجهزة الحاسوب التي تركب حسب الخصائص التي يريدها الزبون.

المبحث الثاني: قياس أداء قطاع الصناعات التحويلية

فيما يلي سنستعرض أهم مؤشرات أداء قطاع الصناعات التحويلية.[66] و التي يمكن تصنيفها ضمن ثلاث مطالب[67]:

المطلب الأول: مؤشرات الإنتاج

تقيس لنا هذه المؤشرات إنتاجية القطاع و فعالية العملية الإنتاجية و هذا بمقاربة مخرجات العملية مع مدخلاتها. لكن عملية قياس مثل هذه المؤشرات هي عملية صعبة و معقدة نظرا لتعدد مدخلات العملية الإنتاجية و صعوبة قياسها في بعض الأحيان (يد عاملة، رأسمال، طاقة، واد أولية، خدمات...)

1.1 مؤشرات القيمة المضافة:

يعتبر قطاع الصناعات التحويلية من أهم و أبرز القطاعات المساهمة في خلق القيمة و ابتكار منتجات جديدة و بالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية للدولة. إن مؤشر نسبة القيمة لقطاع الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات قياس أداء القطاع، حيث نجد أن هذه النسبة ترتفع كلما ارتفع أداء القطاع، فنجد أن هذه النسبة مرتفعة خاصة لدى الدول المتقدمة التي تملك قاعدة صناعية قوية، و العكس صحيح، أي أن النسبة تكون منخفضة لدى الدول النامية و الدول التي تملك قاعدة صناعية ضعيفة.[68]

2.1 مؤشرات القيمة المضافة حسب عدد السكان:

يعتبر من أبسط مؤشرات إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية و أكثر استعمالا، حيث يقارن مخرجات القطاع بحجم سكان الدولة [69] حيث يتم قياس هذا المؤشر عن طريق حساب القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية و تقسيمها على عدد السكان للدولة. هذا المؤشر يستعمل عادة من أجل تعديل المؤشر حسب حجم الدولة، حيث نجد أن الدول الكبيرة تملك عدد كبير من السكان مقارنة

---

[66] - United Nations Industrial Development Organization, Industrial Developemnt Report 2018, Demand for manufacturing : Driving inclusive and Sustainable Development, 2017, p157-175.

[67] - United Nations Industrial Development Organization, Industrial Statistics Guidelines and Methodology, Vienna 2010, p217-237.

[68] - United Nations Industrial Development Organization, 2017, op cit,p157,159.

[69] - United Nations Industrial Development Organization, 2010, op cit ,p2018.

بالدول الصغيرة، و بالتالي فإن هذا المؤشر يمثل أداة جيدة للمقارنة بين الدول و يمكن حسابه عن طريق الصيغة التالية:

القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية حسب عدد السكان = القيمة المضافة للقطاع/ عدد السكان.

$$MVApc \frac{MVA}{POPULATION}$$

3.1 مؤشر اليد العاملة:

يلعب قطاع الصناعات التحويلية دورا هاما في خلق مناصب شغل جديدة و امتصاص الفائض في اليد العاملة، و بالتالي تقليص حجم البطالة. بغرض تقييم أداء القطاع يعتمد هذا المؤشر على تحديد حجم اليد العاملة التي تشتغل في القطاع، فكلما زاد حجم اليد العاملة في القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى كلما دل هذا عل أن القطاع ذو مستوى أداء عالي و العكس صحيح، حيث نجد أنه في الدول الصناعية و المتقدمة نسبة اليد العاملة في القطاع مرتفعة في حين تكون منخفضة لدى الدول النامية و الدول التي تملك قاعدة صناعية ضعيفة[70].

4.1 القيمة المضافة حسب عدد العمال:

هذا المؤشر يوضح بصورة أكثر دقة العلاقة بين مخرجات قطاع الصناعات التحويلية و اليد العاملة فهو يقدر إنتاجية العامل في القطاع. حيث يقيس هذا المؤشر إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية عن طريق تقسيم القيمة المضافة للقطاع على عدد العمال الذين يعملون فيه. كلما كانت الإنتاجية مرتفعة كلما كان أداء القطاع مرتفعا كما هو الحال لدى الدول المتقدمة و العكس صحيح. و يمكن حسابه بالصيغة التالية:

القيمة المضافة حسب عدد الموظفين= القيمة المضافة للقطاع/ عدد الموظفين في القطاع

$$Vlue\ added\ per\ employee \frac{value\ added}{number\ of\ employees}$$

تجد الإشارة إلى أن اليد العاملة للقطاع تحسب مع الأخذ بعين الاعتبار كل الأفراد الذين لديهم علاقة أو تأثير في مخرجات القطاع[71]. كما يمكن قياس إنتاجية العامل بمقارنة حجم اليد العاملة مع حجم الإنتاج للقطاع.

---

[70] - United Nations Industrial Development Organization, 2017 , op cit, p166, 168.

[71] - United Nations Industrial Development Organization, 2010, op cit, p,219,220.

5.1 القيمة المضافة حسب عدد ساعات العمل:

يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات دقة للقياس نظرا لصعوبة جمع معلومات دقيقة حول عدد الساعات التي عملها الأفراد في القطاع، و يمكن حساب هذا المؤشر بالصيغة التالية:

القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية حسب عدد ساعات العمل=القيمة المضافة/ عدد ساعات العمل

$$Vlue\ added\ per\ hours\ worked \frac{value\ added}{number\ of\ hours\ worked}$$

6.1 القيمة المضافة حسب رأس المال:

هذا المؤشر يقيس إنتاجية رأس المال و يتم حسابه بمقارنة القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية مع مجموع الأصول الثابتة، و يمكن حسابه باستعمال الصيغة التالية:

القيمة المضافة حسب رأس المال= القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية/ أمالي الأصول الثابتة

$$Vlue\ added\ per\ unit\ of\ capital \frac{value\ added}{gross\ fixed\ assets}$$

7.1 مؤشر استهلاك الطاقة:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الحديثة لقياس أداء قطاع الصناعات التحويلية، و يعتمد على قياس حجم الطاقة المستهلك لإنتاج وحدة واحدة من القيمة المضافة، فكلما صغر حجم الطاقة المستهلك كلما اعتبرنا أن القطاع فعال و العكس صحيح. و يتم حساب هذا المؤشر بسعر صرف معين[72].

8.1 القيمة المضافة حسب المخرجات:

يقيس لنا هذا المؤشر إنتاجية عوامل الإنتاج و مدى فعالية استخدامها في عملية التصنيع، و يمكن حسابه بالصيغة التالية:

القيمة المضافة حسب المخرجات= القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية/ قيمة المخرجات

$$Vlue\ added/output\ ratio \frac{value\ added}{output}$$

[72] - United Nations Industrial Development Organization, 2017, op cit, p175.

المطلب الثاني: مؤشرات التغيرات الهيكلية

هذه المؤشرات تركز على نسبة النمو في قطاع الصناعات التحويلية و قدرته على التطور و التأقلم حسب الأوضاع الاقتصادية و أهم هذه المؤشرات هي[73]:

1.2 التغير في الحصة السوقية للقطاع:

يحسب هذا المؤشر بقياس الفرق بين الحصة السوقية لقطاع الصناعات التحويلية في فترة معينة و فترة سابقة.

حسب هذا المؤشر فإن فعالية القطاع و نموه تتناسب عكسا مع نمو القطاعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية كالصناعة الاستخراجية و القطاع الزراعي.

2.2 مؤشر درجة التنوع:

إن نمو قطاع الصناعات التحويلية يؤدي إلى تنوع المنتجات و الأنشطة الصناعية. و بالتالي فإن مؤشر التنوع لديها صغيرة.

3.2 مكانة الصناعة التحويلية في الاقتصاد:

يقيس هذا المؤشر حصة و تأثير قطاع الصناعات التحويلية من اجمالي اقتصاد الدولة، حيث يمكن قياس هذا المؤشر بحساب نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

$$share\ of\ manuf\ acturing\ value\ added\ in\ GDP \frac{MVA}{GDP} \text{x100}$$

نجد أنه كلما زادت قوة و تطور قطاع الصناعات التحويلية للدولة كلما زادت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و العكس صحيح. إضافة إلى هذا يمكن تحديد مكانة قطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد بالاعتماد على مجموعة المتغيرات مثل حصة القطاع من إجمالي الصادرات و حجم اليد العاملة في القطاع.

3. أهم مؤشرات أداء الصناعات الحديثة:

هذه المؤشرات تقيس مدى القدرة على الإنتاج و بيع منتجات قطاع الصناعات التحويلية في السوق الدولية، في هذه الحالة فإن حجم الصادرات و سعر المنتجات هو المعيار الأساسي لقياس مدى تنافسية القطاع[74]. و تتمثل أهم المؤشرات في[75]:

---

[73] - United Nation Industrial Development Organization, 2010, op cit, p 227 ,235.

[74] - Ibid, op cit, p235.

[75] - Ibid, op cit, p235-237.

1.3 مؤشر الأسعار:

يعتمد هذا المؤشر على تحديد الأسعار النسبية لمنتجات قطاع الصناعات التحويلية، فكلما كان مستوى الأسعار لمنتجات القطاع مرتفعا كلما كان مستوى أداء القطاع عاليا كما هو الحال لدى الدول التي تملك قطاعا صناعيا متطورا و العكس صحيح حيث نجد أن منتجات القطاع في الدول النامية لديها أسعار منخفضة نسبيا و هذا راجع إلى تدني مستوى أداء القطاع[76].

المطلب الثالث :أهم مؤشرات أداء الصناعة الحديثة.

استنادا إلى التقارير التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو)، سوف نحاول في هذا المطلب أن نعرض أهم التطورات التي شهدتها الصناعة خلال السنوات الأخيرة على المستوى العالمي ،سواء على مستوى مساهمتها في القيمة المضافة العالمية أو على مستوى الصادرات.

وتجدر الإشارة إلى أن التوسع في التجارة الدولية الذي فرضته العولمة أدى إلى احتلال الصناعة مرتبة الريادة في مجمل الصادرات العالمية منذ سنة 1990 ، اذ بقيت مساهمتها ثابتة بأكثر من 80 % خلال الفترة 1990- 2014 كما عرفت هذه الفترة تحولات في بنية المساهمين في الصناعة العالمية إذ يبدو أن ميزان القوى بدأ ينتقل شيئا فشيئا لصالح بعض الدول النامية المتطورة صناعيا.

1-الاتجاهات الجديدة للقيمة المضافة الصناعية:

يشير التقرير السنوي لليونيدو لسنة 2016 [77]، أن نسبة النمو المتوسطة للصناعة قدرت خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014 [78] بـ 2.8 % كما عرفت القيمة المضافة الصناعية العالمية زيادة ب 240 % خلال نفس الفترة .ويعترف نفس التقرير أنه ابتداء من الألفية الثالثة فقد بدأ إنتاج الصناعة التحويلية ينتقل من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب ، وهذا على إثر الآداءات الممتازة التي صارت تسجلها سنويا اقتصاديات بعض الدول الناشئة مثل الصين و كذا البلدان الصناعية مثل كوريا الجنوبية.

فخلال نفس الفترة ، انتقلت الحصة المتوسطة للقيمة المضافة الصناعية من الناتج الداخلي الخام على مستوى الدول الصناعية المتقدمة من 15.4 % إلى 14.5 % بينما انتقلت هذه النسبة في الدول النامية من 16.2 % إلى 20.5 %

---

[76]- United Nations Industrial Development Organization, 2017, op cit, p170.

[77]- تجدر الإشارة إلى أن الأرقام التي تعتمدها هذه المنظمة الأممية في تقريرها الأخير لسنة 2016 ، تتوقف عند سنة 2014

[78]- .منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، "تقرير التنمية الصناعية لعام 2016 " ، فينا ، ص36.

وعلى العموم كانت نسب نمو الصناعة في البلدان النامية أكبر من تلك المسجلة في الدول المتقدمة منذ سنة1990، حيث تضاعفت القيمة المضافة الصناعية فيها إلى ما يقارب 04 مرات بين سنتي 1990 و 2014 كما سجل التصنيع نموا سنويا متوسطا بلغ 5.6 %خلال نفس الفترة.

من جهة أخرى ، مازالت الصناعة الصينية تسجل آداءات مبهرة ، جاعلة من الصين البلد المصنع الأول في العالم إذ أنتج هذا الأخير خلال الفترة1990- 2014 أكثر من 43.3 % من مجمل القيمة المضافة الصناعية التي تنتجها البلدان النامية .وقد ساهمت دول جنوب آسيا والمحيط الهادي لوحدها بما نسبته 20.84 %من القيمة المضافة الصناعية العالمية سنة 2014 ، في حين لم تتجاوز حصة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط 03 % من هذه القيمة المضافة .[79]

ويبدو أنه في الوقت الذي أصبحت الدول المتقدمة تعيش تراجعا صناعيا في الآونة الأخيرة ، وهو ما يعني تراجع التصنيع كمصدر للنمو فيها مقابل تنامي مساهمة قطاع الخدمات ، فإن الدول الناشئة والصناعية النامية ، مثل الصين وتايوان وسنغافورة ، استفادت من استراتيجيات التوطين الجديدة التي اعتمدتها الشركات المتعددة الجنسيات التي صارت تبحث عن مناطق استثمار تتوفر على يد عاملة رخيصة.

من جهة أخرى ، تشير تقارير اليونيدو أن القيمة المضافة العالمية للصناعات التحويلية قد تضاعفت خلال الفترة 1990 – 2014 منتقلة من 753 4مليار دولار إلى 228 9 مليار دولار. وتبقى الدول المتقدمة المساهم الأكبر في هذا الشأن وهذا رغم تناقص حصتها العالمية من سنة لأخرى ، إذ أنتجت سنة 2014 ما يقارب64% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية.

أما فيما يخص الدول النامية ، فقد ظلت نسبة نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية فيها أعلى من معدل النمو المتوسط المسجل على مستوى الناتج المحلي لهذه البلدان ، وقد تضاعفت مساهمتها في القيمة المضافة العالمية للصناعة التحويلية ، منتقلة من 18 % سنة 1990 إلى 36 % سنة 2014 . كما أصبحت الصناعة التحويلية في الصين أكبر قطاع في البلد في السنوات الأخيرة، وشكلت سنة 2013 أكثر من 30 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلد وأكثر من 18 % من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في العالم، محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

[79]- . المرجع السابق ، ص 41.

***تأثير الأزمة المالية لسنة 2002**

يبدو أن الأزمة المالية لسنة 2008 قد أثرت سلبا على الإنتاج الصناعي العالمي ، اذ انخفض بمعدل 4 % سنة 2009مقارنة بسنة 2008 .وقد تحملت الدول الصناعية النصيب الأكبر من هذا التراجع ، حيث انخفضت القيمة المضافة الصناعية التي تنتجها بين سنتي 2008 و 2009 بأكثر من 8 % كما أنه رغم الزيادة في القيمة المضافة الصناعية المسجلة لدى الدول النامية خلال العامين المذكورين أعلاه إلا أن نمو قطاع الصناعة فيها شهد انخفاضا سنة 2009 ب 2.9 %.

المبحث الثالث: التنافسية الصناعية:

أصبحت عبارة تنافس و تنافسية ذات واقع متزايد الأهمية في عالم اليوم، و أصبح للتنافسية مجالس أو هيئات أو إدارات و لها سياسات و استراتيجيات و مؤشرات، و تقدم تقارير عنها لكبار المسؤولين و ليس لرجال الأعمال فقط، أصبحت بعض دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر انخفاض مؤشر التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد. و لم تعد التنافسية حاجة مقتصرة على الشركات لكي تبقى و تنموا، أو الأفراد ليحظوا بفرص عمل، بل باتت حاجة ملحة للدول التي ترغب في استدامة و زيادة مستويات معيشة أفرادها و مشاركتهم في التقدم العالمي.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية الصناعية:

فقد يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو و التنمية الاقتصادية، وازدهار الدول، إضافة إلى ديناميكية مفهوم التنافسية و التغير المستمر فيه، ففي بداية السبعينات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، و في الثمانينات ارتبطت بالسياسة الصناعية، ثم في التسعينات ارتبطت بالسياسة التقنية، أما حاليا فإن التنافسية تركز على رفع مستويات معيشة الأفراد و العدالة في توزيع الدخل، و لابد من الإشارة إلى أنه من الناحية النظرية، فإنه يمكن التمييز بين مدرستين رئيسيتين في تحديد مفهوم التنافسية هما مدرسة رجال الإدارة، و مدرسة الاقتصاديين، و ذلك كما يلي

مدرسة رجال الإدارة: و يعتبر مايكل بوتر من جامعة هارفرد رائد هذه المدرسة التي ترتكز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة و الإنتاجية، إذ تعتبر التنافسية سياسة وطنية يتم تعزيزها عبر زيادة الإنتاجية اعتمادا على الابتكار في الإنتاج بدلا من الاعتماد على الميزة النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية و اليد العاملة الرخيصة و المناخ المناسب، و الموقع الجغرافي.

مدرسة الاقتصاديين: و تركز على الرفاه الاقتصادي و ترتبط بالنمو المستدام، و يعتبر الاقتصاد تنافسيا إذا كان قادرا على تحقيق النمو دون الاخلال بميزان المدفوعات، و بالتالي ينعكس هذا النمو على زيادة الرفاهية من خلال الاعتماد على رفع مستوى الإنتاجية و زيادة الابداع، و التوجه نحو إنتاج سلع كثيفة رأس المال و الاستثمار في الدول ذات العمالة المتدنية الأجر بالنسبة للعمليات الإنتاجية التي تتطلب كثافة كبيرة في اليد العاملة.

و يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث، فيما إذا كان عن شركة أو قطاع أو دولة، فالتنافسية على صعيد المؤسسة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من المؤسسات العاملة في صناعة معينة، و هاتان بدورهما تختلفان عن تنافسية دولة تسعى لتحقيق معدل مرتفع و مستدام لدخل الفرد فيها، حيث يمكن تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة: بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات و خدمات بشكل أكثر كفاءة و فعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمر لها على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم و الحماية من قبل الحكومة، و يتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل، و رأس المال، و التكنولوجيا)، و يعد تلبية حاجات الطلب المحلي المتطور (و المعتمد على الجودة) خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي و المنافسة دوليا.

أما تعريف التنافسية على مستوى القطاع فهي قدرة القطاع الإنتاجي أو الخدمي على تحقيق قيمة مضافة عالية، ضمن بيئة أعمال، ذات تشريعات مرنة و ناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، و ضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين و المستهلكين، فضلا عن حرية الدخول إلى سوق العمل و الخروج منها[1].

و على مستوى الدولة فتعرف التنافسية بأنها: قدرة الدولة على إنتاج السلع و الخدمات التي تقابل الأذواق في الأسواق العالمية، و في نفس الوقت تحقيق مستوى معيشة متزايد على المدى الطويل[2].

و بالنسبة للمعهد الدولي للتنمية الإدارية، التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، و من ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق أدارة الأصول و العمليات بالجاذبية و الهجومية (المقدامية)، و بالعولمة والاقتراب، و بربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف، و يربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية[3].

و تعرّف التنافسية أيضا كقدرة البلدان على زيادة وجودها في الأسواق الدولية و المحلية، مع تطور القطاعات الصناعية و الأنشطة ذات القيمة المضافة، و المحتوى التكنولوجي الأعلى، و يمكن للبلدان أن تتعلم في الأسواق العالمية، و تصبح أكثر قدرة على المنافسة صناعيا إذا قامت بتطوير قدراتها التكنولوجية، و توسيع طاقتها

[1]- عامر محمد وجيه خربوطلي، العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم 22 الاقتصادية و القانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014، ص 674.

[2]- عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2002-2003 ، ص 92.

[3]- نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد4، جامعة الشلف، ص23.

الإنتاجية و الاستثمار في بنيتها التحتية، و من ثم فزيادة التنافسية الصناعية تتطلب تدخلات سياسات انتقائية، يتم من خلالها استغلال المزايا النسبية في حين يتم إنشاء مزايا تنافسية جديدة[1].

و حسب المنتدى الاقتصادي العالمي يعتبر اقتصاد دولة أنه ذو تنافسية، إذا كان يملك القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى المتوسط و الطويل[2].

و في تعريف آخر لمعهد التنافسية الدولية، التنافسية الدولية هي قدرة البلد على:

أ- أن ينتج أكثر و أكفئ نسبيا، و يقصد بالكفاءة.

- **تكلفة أقل:** من خلال تحسينات الإنتاجية و استعمال الموارد بما فيها التقنية و التنظيم.
- **ارتفاع الجودة:** وفقا لأفضل معلومات السوق و تقنيات الإنتاج.
- **الملاءمة:** و هي الصلة مع الحاجات العالمية و ليس فقط المحلية، و في المكان و الزمان، و نظم للتوريد، بالاستناد إلى المعلومات حديثة عن السوق و مرونة كافية في الإنتاج و التخزين و الإدارة.

ب- أن يبيع أكثر من السلع المصنعة و التحول نحو السلع عالية التصنيع و التقنية، و بالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجي و المحلي، و بالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذو نمط مطرد، و هو أحد عناصر التنمية البشرية.

ت- أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة، و بما ترفعه الاستثمارات الأجنبية في المزايا التكنولوجية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

و في الأخير يمكننا القول بأن التنافسية على مختلف مستوياتها الثلاثة (المؤسسة، القطاع، الدولة) هي علاقة تكاملية بينهما، فلا يمكننا الوصول إلى قطاع تنافسي دون قدرة المؤسسات المكونة له على المنافسة، و قيادته للمنافسة دوليا، و بالتالي الوصول إلى مستوى معيشي أفضل للأفراد (على مستوى الدولة)، و عليه تحقيق تنافسية على مستوى الدولة في السوق العالمية.

[1]- تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، دور التكنولوجيا و الابتكار في التنمية الصناعية الشاملة و المستدامة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، unido، فيينا، 2015،ص 36.

[2] -Abdellah Alaoui, la compétitivité international, stratégies pour les entreprises françaises, France, harmattan, 2005, p41.

المطلب الثاني: أنواع التنافسية و مقوماتها:

2-1- أنواع التنافسية:

يوجد عدة أنواع من التنافسية و ذلك حسب مجال البحث، حيث يمكن التمييز بين التنافسية حسب معيار السعر أو التنافسية الكامنة، و التنافسية الجارية و ذلك كما يلي[1]:

أ- **التنافسية حسب معيار السعر:** تنقسم التنافسية حسب معيار السعر إلى التنافسية السعرية و التنافسية غير السعرية و هي كالآتي:

- **التنافسية السعرية:** و تعني هذه الأخيرة أنه يمكن للبلد ذو التكاليف الأقل من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من البلدان الأخرة، كما أن لسعر صرف العملة الوطنية له تأثير كبير على قدرتها التنافسية.
- **التنافسية غير السعرية:** و تنقسم بدورها إلى تنافسية نوعية و تنافسية تقانية، و يمكن التمييز بينهما كما يلي:
- **التنافسية النوعية:** تعتمد هذه التنافسية على إنتاج منتجات ذات جودة مرتفعة، ذلك أنه يمكن للبلد تصدير المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة بأسعار مرتفعة.
- **التنافسية التقنية:** تعتمد هذه التنافسية على الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

ب- **التنافسية الكامنة و التنافسية الجارية:** بحيث ترتكز الأولى على العوامل التي تساهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل، مثل الاستثمار في رأس مال البشري و الابتكار، أما الثانية (التنافسية الجارية) ترتكز على مستوى التنافسية المالية، و مناخ الأعمال، و عمليات الشركات و استراتيجياتها.

ج- **تصنيفات التنافسية في المؤسسة حسب طبيعة المنتج**[2]:

*** معيار الوقت:**

في هذا النوع من التنافسية يتسابق المنافسون على التقليل من وقت إنتاج المنتجات من حيث:

- الابتكار و تقديم المنتج الجديد.

---

[1]- التنافسية في الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص09.

[2]- فرحات سميرة: مساهمة الذكاء التنافسي في تحسين الأداء الصناعي، دراسة حالة مجموعة من مؤسسات 1 الصناعة الغذائية، دكتوراه علوم، تخصص الاقتصاد الصناعي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و التجارة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص ص 54، 55.

- اختزال وقت الإنتاج و تقديم المنتج.
- تسليم المنتجات في الآجال المحددة.

*** معيار الجودة:**

تتحقق الجودة عندما ينجح المنتج في تصميم و تنفيذ السلعة أو الخدمة التي تشبع حاجيات و توقعات العميل المعلنة، و حتة تلك التي لم يفصح عنها، لذلك يعمل المبتكرون بكل جهودهم في العديد من المؤسسات المتميزة لتخيل ما يمكن أن يفكر به العميل، و ما يمكن أن يجعله أكثر رضا في استخدامه للسلعة أو إفادته من الخدمة.

و يتطلب التنافس بالجودة عدة مقومات تتمثل أهميتها فيما يلي:

- جعل الجودة على رأس الأولويات للإدارة العليا.
- تبني مفهوم التحسين المستمر
- استخدامات متقدمة لتكنولوجيا المعلومات في تصميم النظام الإنتاجي.
- تطوير علاقات استراتيجية مع الموردين.

و غيرها من المقومات التي يجب على المؤسسة تطبيقها للحصول على جودة عالية تنافس بها غيرها، فالجودة تمثل شرطا جوهريا لقبول المنتج بشكل عام سواء بالسوق المحلي أو بالسوق الخارجي.

*** معيار التكلفة:**

حيث أن التكلفة تلعب دورا هاما كسلاح تنافسي، فلا يمكن تحديد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف، حتى أن كثيرا من المؤسسات المتميزة تنافسيا تهدف إلى أن تكون القائدة و الرائدة في خفض عناصر التكلفة بين منافسيها في الصناعة أو النشاط.

إن الاجتهاد في خفض تكاليف الشراء و التخزين و العمالة و كفاية عناصر التكاليف بشكل عام، يعد متطلبا أساسيا لتعزيز القدرة التنافسية، و هو ما يتطلب معايير انفاق عملية موضوعية لكل عنصر من عناصر التكلفة و تطويرها بما يتناسب و الغير في تكنولوجيا العمليات و مستويات التكلفة لدى المنافسين.

*** معيار المرونة:**

و نعني بذلك قدرة النظام الإنتاجي على الاستجابة للمتغيرات في حجم الطلب و خصائص المنتجات، و ذلك بالقدرة على تغيير الطاقة الإنتاجية أو تصميم المنتج ليتناسب مع توقعات و رغبات العملاء في الوقت المناسب

*** معيار التركيز:**

حسب هذا المعيار فعلى المؤسسات التركيز على نشاط محدد لتقديم مزيج محدود من المنتجات لقطاع سوقي محدد أو لفئة متميزة من العملاء

*** معيار التميز:**

تتجه المؤسسة لأن تبدو متميزة، على منافسيها في عيون و أذهان عملائها حيث تلجأ المؤسسات الساعية للتميز من تقديم عروض إضافية للعملاء في شكل جوائز للعملاء ذو الولاء للمؤسسة، و منتجات ضمان أشمل و أطول على سبيل ارضائهم.

و تكون مجالات التميز بالمؤسسة من خلال:

- التكنولوجيا، سواء كانت التكنولوجيا مشتراة، أو تلك المصورة من خلال برامج البحوث و التطوير.
- المنتج يكون متميز من حيث
  - الهيئة.
  - السمات أو الخصائص.
  - توافق خصائص المنتج مع المواصفات المحددة.
  - سهولة الإصلاح.
  - الشكل.
- قنوات التوزيع: يمكن للمؤسسة التميز على منافسيها من حيث اختبارها لهيكل قنوات توزيع منتجاتها.

2-2- مقومات القدرة التنافسية: ترتكز مقومات القدرة التنافسية في الشركات على مجموعة من المقومات التي تنظم العلاقة التنافسية بين الشركات، و نستطيع تقييم القدرة التنافسية في ظل متغيرات تفرضها البيئة التنافسية على مر الزمن، و فيما يلي أهم مقومات[1]:

أ- **الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة:** و تعني الالتزام بمستوى ثابت من الجودة و ليس التقلبات في نوعية الإنتاج.

[1]- فؤاد أحمد محمد العفيري، مدخل متكامل لإدارة التكاليف في ظل المنافسة في الشركات الصناعية، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، تحت شعار: مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية، و تحديات القرن الحادي و العشرون – خلال الفترة الممتدة 18-19 مايو 2010، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، ص ص 13 ، 14.

ب- **التطور التكنولوجي:** و تعني في وقتنا الحاضر الوصول إلى آخر مستوى بدءا من الإنتاج إلى التعليب و التخزين و الحفظ و النقل.

ج - **تطور المهارات:** و تعني القدرة على التأهيل و التدريب المستمر لضمان تكور المهارات الصناعية و الإنتاجية، إضافة إلى مهارات الإدارة في ظل التطور التكنولوجي المستمر.

د- **نظام التعليم و التدريب:** يجب أن تكون نظم التعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل، و حسب الطلب المستقبلي على العمل و التوجيهات التكنولوجية المستقبلية.

هـ- **البحث و التطوير:** يجب تفعيل العلاقة ما بين الشركات من جهة و الجامعات من جهة ثانية و مراكز الأبحاث من جهة ثالثة، و يعتبر العنصر البشري المؤهل له الدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية (توليد المعارف العلمية)، و نقل تلك المعارف و استغلالها، كما تقوم البحوث بدورها في تطور الكفاءات البشرية، و توفير العوائد التي تكفل تنميتها و بيئتها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة.

و- **دراسة الأسواق الخارجية:** يجب البحث عن خيارات أكثر تطورا و توازنا في الأسواق الخارجية من خلال توفير كافة المعلومات عن اتجاهات الطلب، و نوعية المخاطر التجارية و غير التجارية التي يمكن التعرض لها داخل هذه الأسواق.

ي- تقنية المعلومات: التحسينات الهائلة في تقنية الاتصال (الأنترنيت)، هي قوة فاعلة في نمو الانتاجية في أي بلد يمتلك القاعدة الصناعية باعتبارها الوسيلة الأكثر دقة و سرعة في عصرنا الحالي، و على هذا الأساس تلعب الحكومة دورا فاعلا في تهيئة مناخ التنافسية، حتى تسعى الشركات على اختلاف أنواعها و أشكالها إلى تبني الأداء المتميز لتتمكن من التفاعل و التأقلم مع المحيط التنافسي السائد.

2-3- المنافسة و التنافسية:

يمكن التمييز بين المنافسة و التنافسية و ذلك من خلال ما يلي:

المنافسة:

حيث أن المنافسة هي حالة من المزاحمة بين شركتين أو اقتصاديين، من أجل كسب أكبر حصة سوقية ممكنة، سواء أكان في السوق المحلية أو في السوق الدولية، و بالتالي يخرج أحد الأطراف رابح و الآخر خاسر، و تعتبر شدّة المنافسة أحد مؤشرات التنافسية، كما أن المنافسة هي وصف لحالة السوق فللمنافسة أربع أنواع و هي: المنافسة الكاملة، المنافسة الاحتكارية، احتكار القلّة، الاحتكار التّام.

أ- **المنافسة الكاملة:** يتميز سوق المنافسة الكاملة أو التّامة بوجود عدد كبير من المشترين و البائعين للسّلعة، و تنتج المؤسسات سلع متجانسة، و يوجد حرية دخول و الخرج و إلى السوق، توفر المعلومات بشكل كامل للجميع.

ب- **المنافسة الاحتكارية:** يوجد عدد كبير من المنتجين بحيث يقدمون منتجات متشابهة و يتنافسون من خلال طرق ترويجية.

ج- **احتكار القلة:** يتميز سوق المنافسة الاحتكارية بوجود عدد كبير من المؤسسات، و تكون السلع متشابهة، ليست متجانسة، و يوجد حرية الدخول و الخروج من و إلى السوق و منافسة غير سعرية.

د- **الاحتكار التام:** يعتبر سوق سلعة ما سوق احتكار تام في حال وجود منتج وحيد في السوق، و عدم وجود بدائل للسلعة ووجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق.

أما التنافسية:

فهي حالة تكامل بين شركتين او اقتصاديين من أجل زيادة القيمة المضافة لكل منهما، و يخرج بموجبها الطرفان رابحان و بالتالي تحقيق التكامل الاقتصادي و هذا يتطلب أربعة محاور أساسية وهي:

- إنشاء ترابط شبكي بين منشآت الأعمال على المستويين المحلي و العالمي.
- قيام تحالفات استراتيجية بين منشآت الاعمال على المستويين المحلي و العالمي.
- تطبيق أنظمة الحوكمة ضمن منشآت الأعمال على المستويين المحلي و العالمي.
- تحقيق انسجام و موائمة بين الأنظمة و التشريعات فيما بينهما و بين الدول.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنافسية:

قد يتطابق مفهوم التنافسية إذا كان تحسين تنافسية المؤسسة أو الصناعة قد تحقق مع الاحتفاظ بمستويات التشغيل، و لهذا فإن من المناسب أن يجري التحليل على مستويات ثلاث: مستوى المشروع، مستوى الصناعة أو القطاع، و مستوى القطاع الوطني، و يمكن أن يضاف مستوى التكامل الإقليمي، وعليه فإن مؤشرات قياس التنافسية فهي عديدة فبعض الدراسات تقتصر هذه المؤشرات على عدد محدود مثل: أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك، قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة، السعر النسبي للسلع المتاجر بها و غير المتاجر بها، تكلفة وحدة العمل المميزة في الصناعات التحويلية إلخ، و فيما يلي عرض لمؤشرات قياس التنافسية على مختلف مستوياتها:

3-1- مؤشرات قياس التنافسية على مستوى المؤسسة:

إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحا يبدو على مستوى المؤسسة، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية، و حسب النموذج النظري للمزاحمة الكاملة فإن المؤسسة لا تكون تنافسية عندما تكون تكلفة إنتاجها المتوسط تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، و هذا يعني أن موارد المؤسسة تتبدد و تتضاءل، وضمن فرع نشاط معين ذي منتجات متجانسة يمكن للمؤسسة أن تكون قليلة الربحية لأن تكلفة إنتاجها المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيها، و قد يعود ذلك إلى أن انتاجيتها أضعف أو ان عناصر الانتاج تكلفتها أكثر أو للسببين معا.

أ- الربحية:

تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، و كذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية، إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أ أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، و بذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية.

و إذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها.

و لتحديد تنافسية المؤسسة انطلاقا من مؤشر الربحية لابد من الاستعانة بجملة من النسب و هي[1] :

- المردودية الاقتصادية = (نتيجة الاستغلال – ضرائب على الأرباح)/ الأصول.
- المردودية المالية= النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.
- نسبة الأرباح= النتيجة الصافية لرؤوس الأموال.
- الانتاجية الظاهرة للعمل= القيمة المضافة/ عدد العمال.
- نسبة هامش الربح= الربح الاجمالي / رقم الأعمال.
- مردودية المبيعات= النتيجة الصافية / عدد العمال.
- مردودية الاستثمارات = إجمال الاستثمارات / رقم الأعمال.
- معدل المديونية= إجمالي الديون / الخصوم.

[1]- حسين يحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 23 – 24. (دكتوراه).

إن المؤسسة تعمل في بيئة تتأثر بها و بعناصرها، و تعمل هذه العناصر كقوى ضغط تؤثر سلبا على ربحية المؤسسة و الشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (1-2). العوامل المؤثرة على ربحية المؤسسة

العوامل	التأثير على	
- التنافس الحاد	متوسط الربحية	+
- قوى الموردين	متوسط الربحية	+
- قوى العملاء	متوسط الربحية	+
- تهديدات المنظمات الجديدة	متوسط الربحية	+
- تهديدات ناجمة عن المنتجات البديلة	متوسط الربحية	+

المصدر: عبد السلام أبو قحف التنافسية و تغير قواعد اللعبة، مكتبة و مطبعة الاشعاع، الاسكندرية، مصر، 1996،ص29.

ب- إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تحتل مؤشرا كافيا في فرع نشاط ذي انتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، و يمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلا جيد عن تكلفة الصنع المتوسط، عندما تكون العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الاجمالية، و لكن هذه الوضعية يتناقص وجودها[1].

ج- الإنتاجية الكلية للعوامل:

إن الإنتاجية الكلية للعوامل تقيس الفاعلية التي يحول فيها مجموعة عوامل الانتاج إلى منتجات، و لكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا و مساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو عدد من التلفزيونات، فإن الإنتاجية الاجمالية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المشروع[2].

د- الحصة من السوق:

يمكن للمؤسسات أن تحقق أرباحا و تستحوذ على جزء هام من السوق المحلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، و يحدث هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بحواجز تصد التجار الدوليين، و كلما

[1]- عيسى محمد الغزالي: القدرة التنافسية و قياسها، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 24، ديسمبر، كانون الأول، 2003، السنة الثانية، الكويت، ص12.

[2]- فرحات سميرة، مرجع سبق ذكره، ص61.

كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس مع منافسيها، كلما كانت حصتها من السوق أكبر و ربحيتها أعلى مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة السوقية تترجم المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الانتاج أو في المنتجات، خاصة إذا ما تم ربطها مع هدف الربحية الأعلى، و يمكن أن تحقق المؤسسة أرباحا فوق المعتاد بسبب حصتها الكبيرة في السوق، إذا ما اقترن ذلك باستخدام موارد إضافية تساعدها على توسيع مجال نشاطها و تنمية حصتها من السوق.

3-2- مؤشرات قياس التنافسية على مستوى القطاع:

تعتمد مؤشرات التنافسية على مستوى القطاع على ثلاثة مؤشرات هامة و حسبها يكون القطاع تنافسي او أقل تنافسية من غيره، و هذه المؤشرات هي:

أ- مؤشرات التكاليف و الإنتاجية:

يكون فرع النشاط تنافسيا إذا كانت الانتاجية الكلية للعوامل (PTF) فيه مساوية أو أعلى منها لدى المؤسسات الأجنبية المنافسة، أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي او يقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب.

و ثمة العديد من الدراسات التي أجرت مقارنات دولية للإنتاجية الكلية للعوامل و نموها حسب مختلف فروع النشاط، و أجرت تقييما لفوارق التكلفة و أصول التفاوت في مستويات الإنتاجية، كما يمكن استخلاص نتائج حول التنافسية المستقبلية بإسقاط معدلات الإنتاجية الكلية للعوامل مع احتمال أن هذه المعدلات لت تتكرر أو أن أسعار إنتاج عوامل الإنتاج و سعر الصرف يمكن أن يتغير أيضا[1].

ب- مؤشر التجارة و الحصة من السوق الدولية:

يستعمل الميزان التجاري، و كذلك الحصة من السوق الدولية عادة كمؤشرات عن التنافسية على مستوى فرع النشاط، و هكذا ففي نطاق التبادل الحر فإن فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية[2].

[1]- عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 15- 18.

[2]- عبد الحكيم عبد الله النسور، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، دكتوراه في الاقتصاد و التخطيط جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2009،ص27.

ج- الميزة النسبية الظاهرة:

أنشأ مقياسا للتنافسية مستندا على الميزة النسبية الظاهرة و يمكن حسابه لمجموعة منتجات أو فرع النشاط (y) لبلد ما (x) كما يلي:

$$RCAXY = \frac{(\text{صادرات منتج } y \text{ للبلد } x) / (\text{الصادرات الكلية للبلد} x)}{(\text{الصادرات الدولية للمنتج } y) / (\text{الصادرات الكلية الدولية})}$$

بحيث: revealed copmarative advantage index=RCAXy

مقياس التنافسية مستند إلى الميزة النسبية للظاهرة.

فإذا كان هذا المؤشر أكبر من الواحد فإن البلد X لا يمتلك ميزة نسبية ظاهرة للمنتج Y، مع الميزان التجاري لفرع النشاط فإذا كان فرع ما حصته ضئيلة من قيمة الصادرات و الواردات الدولية لا يمكن اعتباره تنافسيا.

3-3- مؤشرات قياس التنافسية على مستوى الدولة:

إن تقرير التنافسية العالمية قد اتخذ مجموعة من العوامل كركيزة أساسية يعتمد عليها لقياس تنافسية الدولة، و ذلك من خلال 12 محورا موزعة على ثلاثة ركائز أساسية هي:

- **الركيزة الأولى:** المتطلبات الأساسية (المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، التعليم).
- **الركيزة الثانية:** عوامل تعزيز الفعالية و الكفاءة و تتضمن بدورها التعليم العالي و التدريب، فعالية السوق، كفاءة أسواق العمالة، تطور السوق المالي...إلخ.
- **الركيزة الثالثة:** و هي عوامل تعزيز الابداع و الابتكار و هي تتضمن مدى تقدم المؤسسات و الابتكار. و الشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (2-2) : مؤشرات التنافسية العالمية.

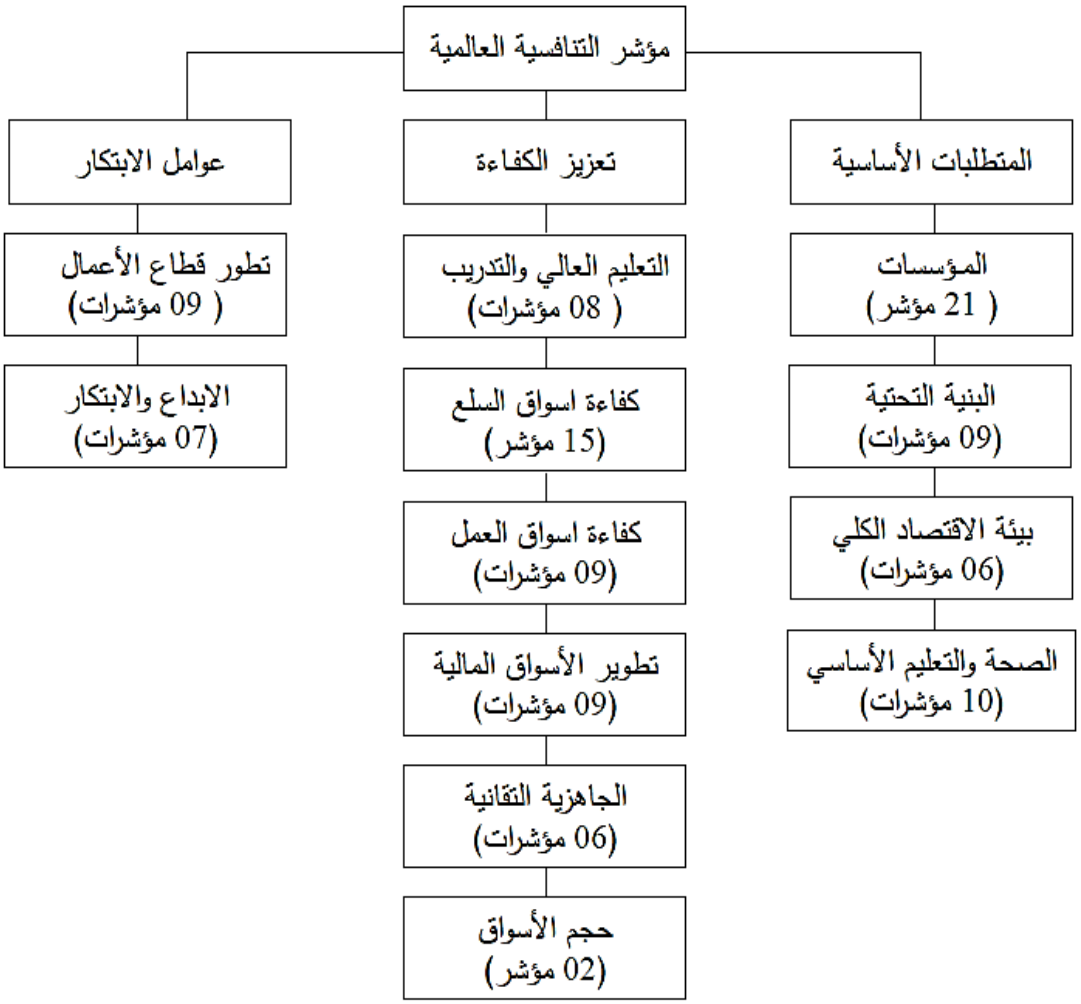

المصدر: المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص23.

خاتمة الفصل الثاني:

في ظل المعطيات التي تمليها التطورات الاقتصادية السريعة ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه الاستراتيجيات التنافسية في انشاء ميزة تنافسية للصناعة، تجد القطاعات الصناعية الجزائرية نفسها مجبرة على اختيار تطبيق استراتيجية تنافسية قوية، ومن خلال بحثنا هذا في الفصل لاحظنا ما يلي:

-تساهم الصناعات التحويلية الجزائرية بنسب ضعيفة في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالصناعات الاستخراجية وهذا عكس ما تحققه هذه الصناعات في الدول المتطورة.

-تسمح المناولة الصناعية بفتح آفاق واعدة ونقل وتوطين الجوانب الملائمة للمساهمة في تفعيل وتدعم علاقات التشابك بين المؤسسات الصناعية.

-الاهتمام بالصناعات التحويلية يحقق دخل أكثر استدامة من الاعتماد على الصناعات الاستخراجية .

-أضحى امتلاك القدرات التنافسية من أحد السمات الرئيسية لاقتصاد السوق، فأصبح من الضروري على المؤسسات الصناعية الراغبة في البقاء أن تبحث عن رؤية جديدة ومنهج حديث يمكنها من التزود بالمعلومات التي تؤهلها لمواجهة المنافسة بشكل أحسن، والتقدم نحو الأمام بشرط أن تطبق بكفاءة وجدية.

-إن توجه المؤسسات الصناعية الجزائرية نحو التنافسية على جميع الأصعدة بما تمتله من مؤهلات، سوف يمكنها ذلك من غزو أسواق دولية كان من الصعب ولوجها من قبل، لما تتسم به هذه الأسواق من درجة المخاطرة والتعقيب، بفضل امتلاك القدرة التنافسية، فتحت أبوب هذه السوق وجعلت هذه المؤسسات في صفوة المؤسسات المنافسة.

الفصل الثالث

واقع الصناعة التحويلية في الإقتصاد الجزائري

مقدمة :

يرتبط التصنيع ارتباطا وطيدا بالواقع السياسي والثقافي لأي بلد، ونتيجة لكون القطاع الصناعي من بين القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في زيادة تراكم رأس المال وتمويل عملية التنمية الاقتصادية، أصبح هناك تنافس شديد بين الأمم من أجل اكتساب قدرات صناعية قوية تمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها وتحسين مستوياتهم الاجتماعية، كما أن اكتساب قطاع صناعي قوي يجعل الاقتصاد أكثر مرونة على مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، لأن أهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية والمساهمة في زيادة الدخل الفردي والقومي، وإحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتحسين ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: مقومات الصناعة الجزائرية:

لقيام الصناعة وتطورها في أي بلد أو إقليم لابد من توافر مجموعة من المقومات هي المقومات الطبيعية التي لا دخل للإنسان فيها، و المقومات البشرية التي تمثل نتاج النشاط البشري في تفاعله في الوسط الطبيعي.

و في هذا المبحث سنتطرق إلى مقومات أو امكانيات الصناعة الجزائرية في ثلاثة مطالب على التوالي المقومات الطبيعية ، و البشرية، و المالية، و في المطلب الرابع و الأخير سيكون حول خصائص الصناعة الجزائرية.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية:

هي نتيجة لتفاعل عدد كبير من العوامل الطبيعية أهمها الموقع الفلكي و الجغرافي للإقليم، المناخ بكل عناصره، مظاهر السطح و العلاقات المكانية للإقليم، يقدم تفاعل هذه العوامل عدد من الموارد الطبيعية التي تعمل على تطوير الصناعة في حال توافرها، وفي حال إمكانية استغلالها بشكل عقلاني، و عليه فإن توافر المواد الخام في أي إقليم يعتبر نقطة الإنطلاق لقيام الصناعة فيه، فعلى أساس استثمار هذه الموارد تتطور الصناعات الاستخراجية التي يمكنها أن تقدم كميات كبيرة من الخامات اللازمة للصناعة التحويلية فيما بعد.

و أهم هذه الخامات المعدنية نجد:

1-1- الطاقة "البترول": يشكل النفط و الغاز الطبيعي المسيل، ثروة البلاد الرئيسية و أخطرها على مستقبل البلاد، مداخيل صادراتها بالعملة الصعبة أكبر تحدي وجب معالجته 97 % من المداخيل، النفط الجزائري خفيف، بكمية أقل من الكبريت، مطلوب بشدة في السوق العالمية، إنتاج النفط الخام موجود أو مركزا في حاسي مسعود (جنوب الجزائر) و عين أمناس، حاسي الرمل، رغم وجود أكثر من 50 حقل بترول، الذروة التي كانت 1,2 مليون برميل في 1978، انخفضت ل 700 ألف في 1990، خفضت الحكومة سقف الإنتاج لإطالة عمر الحقول، و تماشيا مع سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC ، مثلت قدرة الجزائر في تكرار البترول 47 ألف برميل يوميا.

فيقدر الاحتياطي 2 مليار طن بحوض حاسي مسعود و عين أمناس، الإنتاج 66,7 مليون طن، وتحتل الجزائر المرتبة 7 عالميا و 6 عربيا ، و قد ارتفع الاحتياطي من النفط بعد الاكتشافات الحديثة في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية خاصة الأمريكية و الكندية و الاوروبية.

ينقل البترول من حقوله بالصحراء و الموانئ الساحلية عبر 5 أنابيب ليصل إلى مصانع التكرير و محطات التصدير، و تتميز الجزائر عن باقي الدول المصدرة للنفط بأنها الوحيدة تقريبا التي تصدر نحو 65 % من إنتاجها في شكل مواد مكررة و غاز طبيعي و الثلث الباقي نفط خام.

1-2- الغاز الطبيعي: ترتكز مناطق إنتاجه في حاسي الرمل، و هو من أكبر الحقول الغازية في العالم، و يقدر الاحتياطي فيه حوالي 3650 مليار م^3، مما يجعل الجزائر تحتل المرتبة الثامنة عالميا في هذه الثروة الهامة، بإنتاج قدره نحو 60,3مليار م^3، ينقل الغاز من مناطق الإنتاج إلى الساحل بواسطة 7 أنابيب ليصل وحدات التمييع، ثم يصدر للخارج بواسطة الناقلة الضخمة، و تقدر طاقة مركبات التمييع في أرزيو و سكيكدة بـ 30 مليار م^3 في السنة.

1-3- الحديد: في مقدمة المعادن الأخرى ينتج في منطقة الونزة و يقدر بـ 1,2 مليون طن سنويا، و يستغل في الصناعة الحديدية الوطنية لإنتاج قطبان الحديد و الأنابيب و غيرها.

1-4- الفوسفات: ينتج في جبل العنق، و يبلغ إنتاجه 720 طن سنويا نصفها يستغل أو يصنع في مركب الأسمدة في عنابة.

1-5- الزنك و النحاس و الرصاص و مواد أخرى: تنتج بكميات أقل إضافة إلى الزئبق، حيث تعتبر الجزائر 3 منتج في العالم ، يتواجد الزنك في مناجم العباد قرب وهران غربا، كما يوجد أكبر منجم للملح في الجزائر ببلدية الحمورواوية و مستغل من طرف شركة ايكوسال شركة قويدر للملح، كما تعمل على تطوير هذه المادة الأساسية و السهر على المحافظة على نسبة اليود بالملح[1] بالإضافة إلى مناجم الوطاية قرب بسكرة بإنتاج قدره 200 ألف طن سنويا، و أخيرا الرخام في فلفة قرب سكيكدة، و هو من أهم مواقع الرخام في العالم من حيث النوعية و الكمية التي تقدر بـ50 مليون م^3، و كذلك في ولاية سعيدة.

كما توجد ثروات معدنية هامة في الصحراء الجزائرية لا تزال مجهولة، لأن عمليات الاكتشاف و التنقيب لم تمتد إليها بعد، و تدل الدراسات و الأبحاث على وجود خامات هامة للمعادن الثمينة مثل الذهب اليورانيوم في منطقة الهقار خاصة، و لكن استغلالها صعب لسبب ارتفاع تكاليف الانتاج و البعد عن مناطق التصنيع و التصدير[2].

[1] -www.ar.m.wikipidia.org.le.20/02/2014

[2] - www.Cemnour.ahlamontada.com.le22/02/2014.

1-6- الطاقة الكهربائية: ازدياد الطلب المحلي على موارد الطاقة داخليا رافقه طلب على الكهرباء دليل على ازدياد نسبة سكان المدن، الزيادة كانت بأربعة أضعاف منذ 1970 و 1990، كنتيجة أيضا لتوصيل القرى و المنشآت البعيدة بالطاقة.

أما بالنسبة لمصادر الطاقة في الجزائر، فتتوزع الطاقة الكهربائية التي ينتج 90% منها من المصادر الحرارية (البترول، الغاز، الفحم) و 10 % الباقية من السدود.

سونلغاز الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز، كانت و لازالت المسؤول عن توزيع الكهرباء و الغاز محليا ، قدرت استغلال الكهرباء بـ 350 ألف كم في 2005، مقارنة بـ 102 ألف سنة 1987.

1-7- الموارد المائية :تصنف الجزائر ضمن الدول الفقيرة في العالم من حيث الامكانيات المائية، تتلقى الجزائر 14 مليار م^3 من المياه من الأمطار يستغل منها 1,5 مليار م^3 ، أما المياه الجوفية فيستغل منها 70 % شمالا و 25 % جنوبا، فللجزائر حظ وافر في الثروات الطبيعية (الثروات المعدنية) حيث يزخر باطنها بموارد هامة و متنوعة في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، بما تقدمه من مواد اولية للتحويل و التصنيع.

المطلب الثاني: المقومات البشرية :

2-1- اليد العاملة: تمثل اليد العاملة إمكانات الحصول عليها و مدى استقرارها و حجم انتاجيتها و جملة تكلفتها إلى جملة تكلفة الصناعة عاملا أساسيا في قيام الصناعة و تطورها و توطنها، فعدم توفر اليد العاملة في منطقة ما المتميزة بخصائص الصناعة فإنها لن تنمو صناعيا، و يرتبط توافر اليد العاملة بعدد السكان أولا و بالقوة البشرية القادرة على العمل ثانيا.

فقد بلغ عدد سكان الجزائر 39,5 مليون نسمة في بداية السنة 2015 مرتفعا بنسبة 2,15 % مقارنة بسنة 2013، و ذلك ما يعادل مليون (1) مولود جديد حسبما أفاد الديوان الوطني للإحصائيات في تقريره السنوي حول النمو الديمغرافي [1] . و في سنة 2016 تشير الاحصائيات بأن عدد سكان الجزائر بلغ نحو 40,4 مليون نسمة تقريبا و يتمركز ما نسبة 90% من إجمالي السكان في المناطق الساحلية الشمالية، بينما عدد السكان 1,5 مليون نسمة في الجزء الجنوبي[2].

2-2- النقل و المواصلات: يعد النقل من العوامل الأساسية المؤثرة في قيام الصناعة و تطوره، فالنقل خدمة يمارس عن طريقها التأثيرات المختلفة للأسواق و المادة الخام و الطاقة في النمو الصناعي، و تتضح

[1] -www.djazairess.com/le05/03/2020

[2] - www.almrsal.com /le 07/03/2020.

أهميته (عامل النقل) من خلال تأثيره في تكاليف الحصول على المواد الاولية أو الوصول إلى الأسواق، إذ أن وجود شبكة نقل متنوعة و قليلة التكاليف يساعد على نمو الصناعة و تطورها.

و قد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا حيث تم انجاز عدد كبير من المشاريع و أخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع اكثر كفاءة و فعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

أ- شبكة الطرقات[1]: تعتبر شبكة الطرقات الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية، حيث يقدر طولها بـ 696112 كلم من الطرق، منها 29280 كلم من الطريق الوطني الأكثر من 4910 هيكل كما سيتم استكمال هاته الشبكة بجزء هام مقدر بـ 1216 كلم و الذي سيربط مدينة عنابة في أقصى الشرق بمدينة تلمسان في أقصى الغرب.

إن شبكة الطرق الجزائرية في تطور مستمر بفضل برنامج تحديث الطرقات السريعة، نذكر منها إنجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ 1216 كلم، و مشروع طور الإنجاز للطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم، كما نذكر الطريق السريع العابر للصحراء (شمال – جنوب)، و الذي تمت إعادة تهيئته بقرار من الحكومة لزيادة التبادل التجاري بين الدول الست المتواجدة على طول هذا الطريق و هي الجزائر ، المالي، النيجر، نيجيريا، التشاد و تونس.

ب- السكك الحديدية: تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر بـ 2150 كلم إذ شهدت في الآونة الآخرة كهربة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة، من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد.

تسير شبكة السكك الحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية (SNTF) ، هذه الشبكة مجهزة بأكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد منها:

- 299 كلم سكك مكهربة.
- 305 مزدوجة.
- 1085 سكك ضيقة.

و من بين مشاريع السكك الحديدية في طور الإنجاز نذكر مشروع كهربة 1000 كلم من السكك الحديدية، و انجاز 3000 كلم من السكك الحديدية.

[1] -www.andi.dzle 04/03/2020.

جـ – النقل الجوي: يعد النقل الجوي من أحدث وسائل النقل، و يحتل مكانة بارزة في جميع دول العالم، لأنه يعكس صورة التقدم الحضاري لهذه الدول، و يمتاز هذا النوع من النقل بارتفاع أجوره مقارنة بأشكال النقل الأخرى، و لكنه أسرعها في الوقت الحاضر.

و كغيره من أنواع النقل حظي هذا المرفق باهتمام الحكومة الجزائرية بغية تقديم الخدمات الحديثة لجميع أوجه النشاط الاقتصادي فقد طورت هذه الأخيرة (قطاع النقل الجوي) بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للاندماج على الصعيدين الإقليمي و الدولي، إذ أنه سيتم تجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال هذه الفترة (2017) بميزانية تقدر بـ 60 مليار دج (600 مليون أورو) و بإقتناء طائرات جديدة.

تمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 دولية، إن مطار الجزائر هو الأكثر أهمية حيث يستقطب 6 ملايين مسافر سنويا.

د– النقل البحري: يفضل النقل البحري على جميع الأنواع الأخرى بسبب ضخامة الكميات المنقولة و انخفاض أجوره، كما يعد النقل البحري من أهم عوامل تطور الصناعة في العالم، إذ مكن من جلب كميات هائلة من المواد الخام من مناطق بعيدة عن المصانع و نقل المنتجات الصناعية إلى الأسواق و مناطق الاستهلاك البعيدة من أماكن الإنتاج.

فتعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة (CNAN) و المؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر، معظم العبارات (السفن العابرة) تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية، و نقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم، فمعظم الأنشطة التجارية الدولية تتم عن طريق النقل البحري، عبر 11 ميناء تجاري نذكر منها: الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة، أرزيو، بجاية، مستغانم، غزوات، جيجل، تنس، و دلس، أما فيما يتعلق بأعمال ترميم الهياكل الأساسية للموانئ فإن عدد قليل منها استفادت من هذه العملية باستثناء محطة النفط و الغاز.

2-3– السوق: التسويق هو الهدف النهائي للإنتاج المادي بشكل عام، و الانتاج الصناعي بشكل خاص، و توافر السوق الواسعة المحلية و الخارجية يعمل على تطوير الصناعة بسبب زيادة الطلب على المنتجات الصناعية، و تتمثل السوق المحلية بالأعداد المطلقة للسكان من جهة و قدرتهم الشرائية من جهة ثانية، أما الأسواق الخارجية فتتمثل بالسوق العالمية التي يمكن للمنتجات الصناعية أن تغزوها، و اتساع هذه السوق يرتبط بشكل أساسي بجودة المنتوجات الصناعية المنافسة مع البضائع المشابهة [1].

[1]– عبد الرؤوف رهبان، مقومات الصناعة السورية و معوقاتها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد الثاني، سوريا، 2002، ص 208.

المطلب الثالث: المقومات المادية:

3-1- رأس المال: رأس المال هو العامل الأساسي في التنمية الصناعية، لان الصناعة الحديثة تتطلب آلات و مكائن ضخمة غالية الثمن، كما تتطلب وسائل نقل و أثمان الأرض التي تقام عليها المصانع و المخازن و أثمان الوقود و موارد الطاقة و أجور العاملين و تكاليف الخدمات. و كل هذا يستلزم توافر رؤوس أموال قبل البدء بالمشاريع الصناعية.

يعرف رأس المال من حيث علاقته بأنه الثروة الناتجة عن عمل سابق، و التي تستخدم في إنتاج ثروة أخرى، و هو نوعان: رأس المال النقدي، و هو النقود المدخرة لدى المستثمر الصناعي التي تمكنه من شراء الآلات و المعدات و المواد الأولية و كل ما يلزم حتى يصبح المنتج الصناعي جاهزا، و راس المال العيني (الثابت) و يضم المعدات و الآلات و المباني و الأراضي، و في حال توافر رأس المال النقدي يمكن توفير رأس المال العيني، و قد يكون رأس المال المستثمر في الصناعة بنوعيه محليا أو خارجيا[1].

يأتي توافر رأس المال المحلي عادة من المصدرين: الادخار، و رأس المال الخارجي عن طريق الاعانات و القروض أو عن طريق الاستثمار الأجنبي.

في هذا المجال فإن الحكومة الجزائرية قد أخذت على عاتقها في بداية التنمية الصناعية مسؤولية تأمين رأس المال اللازم للصناعة عن طريق القطاع العام، بسبب ضعف إمكانية الادخار لدى الفرد الجزائري الناجم عن انخفاض في مستوى الدخل، أو عزوف أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار في قطاع الصناعة خاصة في المشاريع الصناعية الكبرى خوفا من انخفاض العائد من الاستثمار الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى كالخدمات و التجارة و العقارات، بالإضافة إلى بطئ دورة رأس المال في الصناعة.

و من أجل جذب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية للاستثمار في القطاع الصناعي خاصة و في مجالات أخرى عامة، قامت الحكومة الجزائرية بإحداث تغيرات هامة في النظام الاقتصادي، و اعتمدت مبدأ التعددية الاقتصادية لإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للمشاركة في عملية البناء و التنمية الاقتصادية، فصدرت الكثير من القوانين التي تشجع على الاستثمار و من أبرزها قانون الاستثمار الذي جاء في المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993، و الذي يتميز بانفتاح أكبر للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الأمر 08.06 المؤرخ في 15 يوليو 2006، ضف إلى ذلك التحفيزات المتنوعة و المتعددة التي تقدمها الدولة للمستثمر المحلي و الأجنبي.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 283.

3-2- التقدم التكنولوجي و العلمي: يعد التقدم العلمي و التكنولوجي أحدى المقومات الأساسية لتطوير الصناعة في الوقت الحاضر، لأنه يؤثر في حجم الإنتاج و نوعيته كما يؤثر في مراحل العمليات الصناعية، و في التكلفة النهائية للمنتج الصناعي، و قد أدى تطور تكنولوجيا الإنتاج الصناعي إلى تغيير أنماط الصناعة و ذلك عن طريق خلق صناعات جديدة لم تكن معروفة سابقا، كما احدث تغيير في الأهمية النسبية لعوامل قيام الصناعة و مقوماتها و تطورها[1].

لهذا فقد وعدت الحكومة الجزائرية بأهمية إعداد الأطر الوطنية و الدربة من أجل استمرار و تأثر التطور لجميع قاعات الاقتصاد الوطني، و خاصة قطاع الصناعة، فوجهت العناية و الاهتمام نحو إيجاد السبل الكفيلة بتجهيز هذه الاطر، و هذا بفتح عدد كبير من الجامعات و الأقطاب الجامعية، و المعاهد العليا المتخصصة في إعداد المهندسين و غيرهم من اليد العاملة المؤهلة بالإضافة إلى وجود عدد كبير من مراكز التكوين المهنية عبر كامل التراب الوطني.

المطلب الرابع: خصائص الصناعة الجزائرية:

إن واقع الصناعة التحويلية الجزائرية و ما تتصف به من خصائص تشير في مجمل فروعها إلى ضعفها و تأخرها عن مواكبة التطورات العالمية، مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار و المنافسة، إذا ما بقيت على وضعها الحالي، الأمر الذي يفرض ضرورة ملحة لإعادة النظر فيها و هذا لإعادة هيكلتها بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في السوق الجزائرية أو الوطنية او حتى الدولية.

و عليه تتسم الصناعة الجزائرية عموما بجملة من الخصائص و هي على التوالي:

4-1-ضعف الانتاج الصناعي وضعف الأداء:

لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الانتاج المحلي الإجمالي، لا تتعدى 13%،[2]و تأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة و الصناعات الاستخراجية و قطاع الخدمات و التجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطيع أن تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطيع التخصص بها و إنتاجها بكميات كبيرة و أذواق متطورة و جودة متميزة، بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية، أي التوجه للداخل، و هكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية، لأن

[1]- عبد الرؤوف رهبان، مرجع سبق ذكره، ص 285.

[2]- بوزيدي عبد الحميد "أزمة الصناعة في الجزائر" جريدة الشروق اليومي، العدد 2050 ، سنة 2000.

تكون سجينة السوق الذي تعمل له و محدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده، محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها، حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له و تصارع فيه، لأجل بقائها لأنها بقيت تنتج للطلب المتوفر فيه، غير متجزئة على الذهاب أبعد من ذلك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية او الدخول في الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها و تطوره كما و نوعا.

تتجلى اهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة اساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج، القيمة المضافة، الربح). و أداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، و هي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة و كمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات، سواء كانت كمية الانتاج أم القيمة المضافة المتأتية عن هذا الإنتاج.

و تتصف الصناعة الجزائرية، عموما شانها في ذلك شأن الكثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية.

4-2- ضعف القدرة على المنافسة و ارتفاع تكاليف الإنتاج:

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، و انحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، و عملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج و أذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج و تحسين نوعيته، و فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية و التعرف على طبيعتها، لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعية التحويلية الجزائرية في السوق المحلية، بسبب المستوى المرتفع من الحماية و حتى السلع التي يتع استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية، يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتوج المحلي، بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقية للمنتوج المحلي على منافستها. إن أسوار الحماية التي تمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف و الغاية التي و جدت من اجلها ، بل كانت النتائج

عكس ما أريد و كانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني من مشاكل عديدة أبرزها[1]:

- تدني موصفات السلع المنتجة.
- الارتفاع في كفلة الإنتاج.
- آلية عمل اقتصادي و إداري سمتها الأساسية البيروقراطية.
- تدني الكفاءة و الخبرة في التعامل مع السوق بقوانينها و متغيراتها.

وخير ما يعكس هذه المشاكل و غيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، و انخفاض حجم صادراته، إلا أن بدأت الدولة بتشجيع القطاع الصناعي الخاص و إعطائه دورا كبيرا أدى إلى كسر احتكار انقطاع العمومي للسوق و أدخله في منافسة لم يكن مهيأ لها مع القطاع الخاص المحلي،؟ مما فاقم من مشاكله في البداية، و بدأ يحاول تحسين قدرته على المنافسة، و تطوير آليات عمله بما يتناسب و ظروف المنافسة المستجدة، لكن هذا لا يخفي حقيقة أن القطاع العام الصناعي مازال يعاني من المشاكل السابقة، كما أن الوضع يختلف من قطاع إلى آخر و من مؤسسة غلى أخرى، إلا أن وجود هذه المشاكل و تراكمها مازال واقعا يدل عليه، و ربما كانت بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص أفضل نسبيا من مؤشرات القطاع إلا أن زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية، و العالمية أظهر بعض السلبيات غير المشجعة مثل[2]:

- توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج و إجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.
- المطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين.

كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية و عدم قدرتها على الصمود و الاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية.

تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كفلة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية و حتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، و منها الدول العربية، و هذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل و حتى المنافسة في سوقها الداخلية، و تعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الجزائرية إلى أسباب أهمها:

[1]-زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص176.

[2]-زوزي محمد، نفس المرجع السابق، ص 177.

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعي.
- اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات بخاصة في القطاع العام.
- الإنتاجية الضعيفة للعمالة.
- الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الاولية الداخلية في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية.

إضافة لذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية، و ليست عملية نوعية، أي أنها تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو إلى اهتمام ضعيف بنوعية المنتوج، و العمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين، فالعالم يشهد تغييرا هائلا و متسارعا في تطوير الإنتاج و مواصفاته، و لاتزال مسألة و النوعية قائمة و تشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمامها الصناعة الجزائرية.

4-3- الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة و عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:

لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج و الإرادة و التسويق، و بخاصة في خلق سلع و خدمات جديدة، و لا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية و اجتماعية فحسب، بل تغيرات أخرى تمس الأفراد و علاقاتهم الإنسانية و أسلوب عملهم و ما يهمنا هو ما أحدثته و تحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية عديدة تتعلق بـ:

- الآلات و المعدات و التجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج.
- طرق العمل و اساليب الإنتاج، و غرضها تحسين الإنتاج من حيث الكلفة و النوعية.
- العلاقات العمالية المنظمة للعمل و رأس المال.

و بذلك فإن تقديم الصناعة مرتبط بل مرهون بتقديم التكنولوجيا، و ما يرتبط بها من معرفة وبحث عملي، كما انها مدينة لها بكل ما حققته و ستحققه، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا المشكلة و المطبقة في البلدان الصناعية، التي اخضعت عمليات نقلها إلى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد و مكاسب عديدة مكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات و المعدات و التجهيزات الحديثة، أو وثائق براءة الاختراع و العلامات التجارية و النماذج الصناعية، إضافة غلى المساعدات و الدراسات الفنية لكن عملية نقل التكنولوجيا و تقتصر على اقتناء هذه الآلات و الوثائق بل تتطلب تطويع هذه التكنولوجيا و تفهمها و استيعابها و تطويرها لتستثمر بكامل طاقاتها و بما ينسجم مع البيئة التي تعمل بها.

إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، حيث أخذت عملية نقل التكنولوجيا شكل عملية التقليد، و لم يتم في أغلب الأحيان اختيار التكنولوجيا حسب متطلبات البيئة، بل تم اللجوء إلى جهات خارجية لدراسة المشروعات الصناعية و تحديد أنواع الآلات و التجهيزات و طرق التشغيل و الصيانة، و بالتالي لم يتم استيعاب و تطويع التكنولوجيا بما يناسب البيئة المحلية، و العمل على تطويرها أو إعادة إنتاجها بشكل آخر، و بذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريه أو حتى عملية الاستبدال و الصيانة للتكنولوجيا المستوردة.

كما يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، و كذلك القدرة على التكيف مع التغيرات و التطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية و نوعية المنتوج، و ذلك بإجراء تعديلات بسيطة و غير مكلفة في عملية الإنتاج، و هذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة و مرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتوج و بنوعيات و نماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريق عمل هذه التكنولوجيا، و هذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقدمة لا تتوفر فيها المرونة، لإجراء أية تعديلات في عملية الإنتاج، و إن حدث و حصل ذلك فإنه يتطلب تغيرات كبيرة و مكلفة، و هذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى استراتيجية الصناعة من أجل التصدير، لأن هذا التحول في الاستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، و توفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات و نوعيتها و جودتها.

المبحث الثاني: تشخيص لأداء الصناعة التحويلية بالجزائر.

سيتم في هذا المبحث تقييم تنافسية وفعالية قطاع الصناعات التحويلية الجزائري بالاعتماد على مؤشر التنافسية والفعالية CIP، وهذا من خلال استعراض الإحصائيات وتحليلها للأبعاد الثلاثة المكونة للمؤشر و كذا مقارنة هذه الإحصائيات مع إحصائيات دول أخرى، و تجدر الإشارة إلى أن كل الإحصائيات التي سيتم استعراضها في هذا المبحث بما فيها الإحصائيات الخاصة بدول المقارنة، ثم استخراجها من قاعدة البيانات لمنظمة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية الصناعيةUNIDO، و التي يمكن الحصول عليها من الموقع الرسمي للمنظمة[1].

المطلب الأول: تقييم قدرة القطاع على الإنتاج و التصدير

يمثل هذا العنصر البعد الأول للتقييم من خلال مؤشرين فرعيين هما: القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية و قيمة صادرات القطاع حسب عدد السكان، و الجدول الموالي يوضح حجم القيمة المضافة للقطاع خلال الفترة من 1990إلى 2016:

الجدول رقم (1-3): حجم القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية للفترة من 1990إلى 2016

السنوات	حجم القيمة المضافة بملايين الدولارات	حجم القيمة المضافة على حسب عدد السكان (بالدولار)	السنوات	حجم القيمة المضافة بملايين الدولارات	حجم القيمة المضافة على حسب عدد السكان (بالدولار)
1990	5.373	207	2004	5.257	160
1991	5.335	201	2005	5.355	161
1992	5.036	185	2006	5.509	163
1993	4.971	179	2007	5.658	165
1994	4.752	168	2008	5.996	172
1995	4.686	162	2009	6.555	185
1996	4.278	145	2010	6.729	187
1997	4.116	138	2011	6.968	190
1998	4.461	147	2012	7.261	194
1999	4.533	147	2013	8.420	221
2000	4.602	148	2014	10.206	262
2001	4.796	152	2015	10.461	264
2002	5.050	158	2016	10.699	265
2003	5.134	158			

المصدر: قاعدة بيانات منظمة UNIDO

[1]- كل الاحصائيات متوفرة في قاعدة البيانات UNIDO على الموقع: https://stat.unido.org/database/CIP%202017

نلاحظ أن أعلى قيمة مسجلة للقيمة حسب عدد السكان هي 265 و 264 مسجلة خلال سنتي 2016 و 2015 على التوالي، في حين أصغر قيمة مسجلة لسنة 1997 و المقدرة بـ 138. كما نجد ان هذه القيم ضعيفة مقارنة بدول أخرى تشترك في مجموعة من الخصائص مع الجزائر فنجد مثلا أن المغرب سجلت 474.45 خلال سنة 2015تونس 683 و مصر 436.64 خلال نفس السنة. و تبقى الجزائر بعيدة كل البعد عن دول الخليج مثل قطر و الإمارات العربية المتحدة اللتان سجلتا 7006.57 و 3572 على الترتيب العالمي للقيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية.

الجدول الموالي يوضح صادرات قطاع الصناعات التحويلية حسب عدد السكان للفترة من 1990 إلى 2015:

الجدول رقم (2–3) : صادرات قطاع الصناعات التحويلية للفترة من 1990 إلى 2015

السنوات	حجم الصادرات حسب عدد السكان (بالدولار)	السنوات	حجم الصادرات حسب عدد السكان (بالدولار)
1990	117	2003	171
1991	117	2004	189
1992	117	2005	235
1993	96	2006	464
1994	82	2007	325
1995	86	2008	417
1996	93	2009	258
1997	122	2010	407
1998	77	2011	501
1999	106	2012	441
2000	191	2013	387
2001	168	2014	511
2002	148	2015	272

المصدر: قاعدة بيانات منظمة UNIDO

نلاحظ ان أعلى القيم مسجلة هي 511 سنة 2014 و501 سنة 2011، في حسن أصغر قيمة كانت سنة 1998 و هي المقدرة بـ 77. هذه النتائج نجدها قريبة من نتائج دول المغرب التي سجلت 511 سنة 2015 و 569 سنة 2014، و أفضل من نتائج مصر التي سجلت 163 سنة 2015. لكن هذه المؤشرات تبقى متأخرة عن الجارة تونس التي سجلت 1125 سنة 2015 و دول الخليج مثل: قطر (3363 سنة 2015) . الإمارات العربية المتحدة (3630 سنة 2015) و دول اخرى في طور النمو مثل ماليزيا (5546 سنة 2015). المكسيك (2611 سنة 2015).

المطلب الثاني: تقييم الأداء العام لفعالية و تنافسية قطاع الصناعات التحويلية:

سنوضح في هذا العنصر قيمة المؤشر العام لتنافسية و اداء قطاع الصناعات التحويلية الذي يمثل حصيلة الأبعاد الثلاثة التي تم استعراضها. و كذا الترتيب العالمي للجزائر للفترة من 1990 إلى 2015.

الجدول رقم (3-3): معدل أداء و تنافسية قطاع الصناعات التحويلية CIP للفترة من 1990 إلى 2015.

السنوات	معدل أداء و تنافسية قطاع الصناعات التحويلية CIP	الترتيب العالمي للجزائر	السنوات	معدل أداء و تنافسية قطاع الصناعات التحويلية CIP	الترتيب العالمي للجزائر
1990	0.0216	80	2004	0.0183	92
1991	0.022	80	2005	0.0173	94
1992	0.021	84	2006	0.0176	93
1993	0.0195	88	2007	0.0171	92
1994	0.0175	90	2008	0.0177	92
1995	0.0168	92	2009	0.019	91
1996	0.016	95	2010	0.0185	92
1997	0.017	96	2011	0.0206	91
1998	0.015	99	2012	0.0204	92
1999	0.017	97	2013	0.0192	91
2000	0.0195	89	2014	0.0186	90
2001	0.019	91	2015	0.0236	89
2002	0.019	92	2016	0.0197	92

المصدر: قاعدة بيانات منظمة UNIDO.

نلاحظ أن الجزائر تحقق تراجعا في الترتيب العالمي لأداء قطاع الصناعات التحويلية منذ سنة 1990، حيث نجد أن مرتبة الجزائر تراوحت من 80 إلى 96 خلال الفترة ما بين 1990 إلى 2015. في حين سجلت معدل 0.02 خلال نفس الفترة، هذا يعني أن الأداء العام للقطاع ضعيف و يشير إلى وجود خلل على هذا المستوى.

الشكل الموالي يوضح مقارنة بين الترتيب العالمي للجزائر وترتيب مجموعة من الدول هي نيجيريا، مصر، تونس، المغرب، قطر، والإمارات العربية المتحدة، بغرض المقارنة:

الشكل رقم (1-3): مقارنة للترتيب العالمي لأداء قطاع الصناعات التحويلية الجزائري مع مجموعة من الدول للفترة من 1990 إلى 2016.

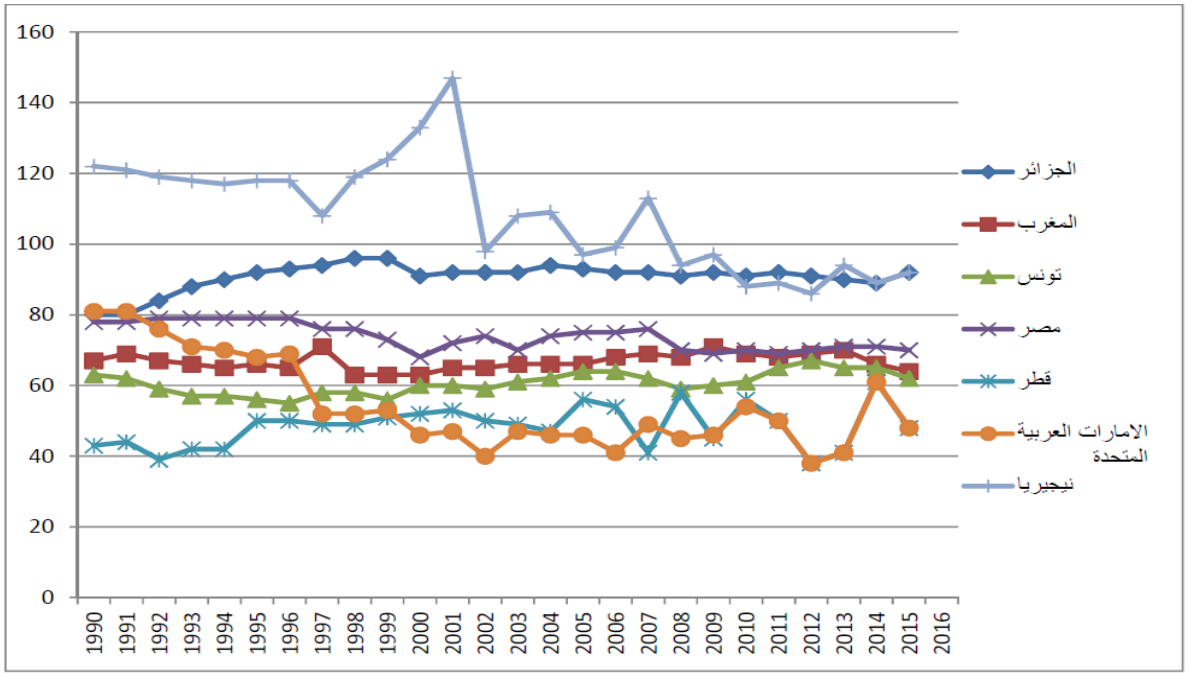

المصدر: قاعدة بيانات منظمة UNIDO.

نلاحظ أن الجزائر و نيجيريا تحتلان مراكز متأخرة مقارنة بالدول المستعملة للمقارنة، كما نجد أن دول شمال إفريقيا : تونس، المغرب، و مصر تحتلان منتصف الترتيب، في حين نجد أن دولتي قطر و الإمارات العربية المتحدة و رغم كونهما دولتان اقتصاداتهما على الموارد الطبيعية مثل الجزائر و نيجيريا إلا أن قطاع الصناعات التحويلية ليدها يحقق معدلات جيدة مقارنة بالدول الأخرى. كما تجدر الإشارة إلى الجزائر ونيجيريا هما الدولتان اللتان تملكان أعلى معدلات الفساد في المجموعة، الأمر الذي قد يفسر هذا الاختلاف و الأداء الضعيف.

المطلب الثالث: تقييم قدرة الصناعة التحويلية على خلق مناصب شغل

من خلال المعطيات يتضح أن مناصب الشغل التي تم خلقها من طرف قطاع الصناعة عرفت في بداية التسعينات تراجعا كبيرا، بحيث انتقل عددها من 782000 منصب شغل إلى 584000 بين سنتي 1992 و1997، أي أن الصناعة فقد خلال خمس سنوات أكثر من 25 % من مستخدميها.

الجدول رقم(4-3) :تطور حصة مناصب الشغل العاملة في القطاع الصناعي ما بين 1990و 2016

السنة	1990	1997	2000	2005	2014	2016
اليد العاملة الصناعية (بالآلاف)	646	584	826	1059	1290	1414
حصتها في مجمل اليد العاملة	14,5%	%10,2	%13,4	%13,2	%12,60	%13

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على أرقام الحسابات الوطنية للديوان الوطني للإحصاء.

وقد كانت عمليات التسريح الجماعية التي قامت بها الحكومة ابتداء من سنة 1994 السبب المباشر في هذا الانخفاض، إذ تشير التقارير في هذا الصدد أنه على إثر حل بعض المؤسسات العمومية، منها الصناعية، وخوصصة الجزء منها ثم تسريح ما يقارب 500 عامل كانوا يشتغلون في القطاع الاقتصادي ما بين 1994-1997.

وقد احتل قطاع الصناعة المرتبة الثالثة من حيث عدد المؤسسات التي تم تصفيتها بعد قطاع الأشغال العمومية و قطاع الخدمات والمرتبة الثانية فيما يخص عدد مناصب العمل المفقودة بعد قطاع الأشغال العمومية .كما ترافقت هذه الفترة مع تسجيل الجزائر لأسوء معدلات البطالة على الإطلاق إذ بلغت المستوى الأعلى لها سنة 1998 بنسبة 33 % ، وهو ما يعادل ذلك المسجل بعد الاستقلال مباشرة[1].

وتميزت الفترة 2000- 2016 بالاستقرار على العموم فيما يتعلق بحصة مناصب اليد العاملة التي تشتغل في هذا القطاع الذي كان يساهم خلال هذه السنوات بمتوسط سنوي قدره 37 % من مجموع اليد العاملة النشيطة.

إلا أن هذه المساهمة لا تزال دون مستوى سنوات السبعينات حيث كانت تشارك الصناعة في تشغيل ما يقارب20 % من إجمالي اليد العاملة النشيطة.

وتتطابق هذه المعطيات مع ما توصلنا إليه سابقا من أن هذا القطاع لم يستفد من تحويل العمالة إليه من طرف الزراعة، في حين استفاد منها أكثر قطاع الخدمات، بالإضافة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية الذي انتقلت حصته من إجمالي اليد العاملة من 10.44 %سنة 2000 إلى 19.37 %سنة 2010.

[1] - R. HERIZI, O. MOUSSI, « croissance économique et productivité totale des facteurs en Algérie » .p 9

إن هذه المعطيات تشير إلى أن خلق فرص الشغل في الجزائر ليس ثمرة للنشاط الاقتصادي الإنتاجي الذي يتميز باستقطاب اليد العاملة الماهرة والمتحكمة في التكنولوجيا ، بقدر ما هو محصلة للإنفاق الحكومي(ومن ورائه الريع البترولي)، الذي تجسد في مشاريع البنية التحتية و مناصب الشغل التابعة للوظيف العمومي.

وربطا بما توصلنا إليه في المبحث السابق، فإنه يمكن القول انه بالإضافة إلى الأثر السلبي للصلابة الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني والتي تساهم في حرمانه من حدوث ديناميكية اقتصادية كبيرة ، فان زيادة انتاجية بعض القطاعات الاقتصادية ، كما رأيناه سابقا ، لم يكن في حقيقة الأمر بسبب زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج (المرتبطة بالمعرفة)بقدر ما كان بسبب تراكم عوامل الإنتاج.

إن هذه النتائج تجعلنا نعتقد أنه على الرغم من كل ما يقال عن فترة السبعينات ، إلا أن الصورة الرمزية التي كانت سائدة آنذاك والتي كانت تعتبر المصنع مصدرا رئيسيا للعمل والتقدم والتحضر ، قد تراجعت لتترك مكانها لواقع جديد يجعل من أنشطة اقتصادية أخرى غير إنتاجية ومرتبطة بالريع البترولي مصدرا للشغل.

المبحث الثالث: المحاور الكبرى لتطور الصناعة في الجزائر

بعد الاستقلال ورثت الجزائر اقتصادا مشوها ،غير متوازن خاصة بين فروع الإنتاج الصناعي، وأمام هذه الوضعية المتدهورة بادرت السلطات الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين ومراسيم تحاول تنظيم النشاطات الاقتصادية و قطاعاته، حيث نلاحظ تركيز الدولة على التصنيع كمركز أساسي من أجل بناء اقتصاد وطني قوي ، ولقد اعتمدت في بداية الأمر على النظام الاشتراكي حتى نهاية الثمانينات ، ثم التحول إلى اقتصاد السوق في التسعينات، ومن ثم التحول إلى إحلال المشروعات الكبرى للتنمية خلال الألفية الثالثة.

المطلب الأول: الصناعة في الجزائر في مرحلة التخطيط 1967-1989

ويعود اهتمام الجزائر المتأخر بالصناعة حتى نهاية الستينات إلى عدة أسباب أهمها مخلفات الاستعمار الفرنسي الذي كان من مصلحته استمرار التخلف الصناعي وذلك لحماية مصالحه،حيث ورثت عنه هيكلا صناعيا متشبعا بالمشاكل وهزيلا في نفس الوقت،لذلك فقد انتهجت تنمية صناعية تعتمد على الصناعات المصنعة التي تركز على التخطيط و إقامة هياكل قاعدية .

و من أجل ذلك عمدت الجزائر إلى إعداد مجموعة من المخططات بدء بالمخطط الثلاثي(1967-1969) ثم المخططين الرباعيين في الفترة الممتدة (1970-1977)، إضافة إلى المخططين الخماسيين (1980-1989).

أولا: المخطط الثلاثي 1967 – 1969

تعتبر سنة1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط ويسمى هذا المخطط بالخطوة التمهيدية لأنه لم يكن خطة بأتم معنى الكلمة، ولكن عبارة عن برنامج استثمارات دون إجراءات اقتصادية موازية ودون تأطير كلي للاقتصاد [1] .

كما أن الخطة الثلاثية لم تكن خطة اقتصادية بالمعنى الكامل ذلك لكونها لم تطرح مشكلة التوازن الاقتصادي و لم تأخذ بعين الاعتبار مسألة التناسق بين الفروع الاقتصادية و الأنشطة في كل فرع. لقد تركزت استثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية الأكثر أهمية و الضرورية لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية.

وفيما يلي سنتعرف على توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي من خلال الجدول التالي:

[1]- Brahimi.Abdhamid. (1991).*L'économie Algérienne*،OPU،P.316.

الجدول(5-3): توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي 1967-1969

الوحدة: مليار دج

القطاعات	الاستثمارات المخططة	النسبة المئوية
المحروقات	2.205	41
المناجم	180	3
الكهرباء	260	5
الحديد والصلب	1.200	22
الكيمياء	505	9
الصناعة التحويلية	1.050	20
المجموع	5.400	100

المصدر: لعويسات، جمال الدين. (1986). *التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب* 1968-1978، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص.25.

يتضح من الجدول السابق أن الجزء الأعظم من الاستثمارات الكلية المخططة للقطاع الصناعي كانت من نصيب المحروقات بنسبة 41% باعتباره الممول الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية أما فرع الحديد و الصلب فجاء في الرتبة الثانية بعد المحروقات بنسبة 22% من إجمالي الاستثمارات المخططة للقطاع الصناعي و هي نسبة عالية بالمقارنة مع الفروع الأخرى، و هذه الأخيرة تدل على الاتجاه الذي اختارته الجزائر في ميدان التصنيع ألا و هو الاتجاه الذي يؤكد على إقامة الصناعات الأساسية و منها صناعة الحديد و الصلب و إن كان مردودها يتحقق في المدى البعيد.

المخطط الرباعي الأول 1970 -1973

كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا و كذلك سوء التشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد، كما تتمثل غايته هذا المخطط في تكثيف و تعزيز بناء اقتصاد اشتراكي مستقل، و هو يرمي بالتالي إلى تحويل الموارد الزراعية و المنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة و عصرية. و تم تحديد نسبة النمو السنوي بـ 9 % و هذا ما يستلزم استثمارات عمومية ضخمة قدرت بحوالي 28 مليون دينار تعتمد أساسا على الموارد الوطنية للتمويل و ستوفر فوائد للتنمية ورفع مستوى الاستثمارات الاقتصادية بالوفاء بالحاجيات المادية و الثقافية للسكان.[1]

[1]- لعويسات، جمال الدين.(1986).نفس المرجع السابق، ص.19.

و لقد خصص لهذا الغرض مبلغ 27,740 مليار دج كاستثمار في هذه الخطة، والجدول التالي يبين لنا كيف تتوزع الاستثمارات الصناعية المخططة داخل القطاع الصناعي:

الجدول (6-3): توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي خلال المرحلة 1970-1973

الوحدة: مليار دج

القطاعات	الاستثمارات المخططة	النسبة المئوية
المحروقات	4.573	36
المناجم	700	6
الكهرباء	735	6
الحديد و الصلب	900.1	15
الصناعة الكهربائية و الميكانيكية	1.275	11
الصناعة الكيميائية	512	4
الصناعة الغذائية	470	3
صناعة النسيج	515	5
الصناعة الجلدية	60	-
تركيب الآلات	940	8
الصناعة التقليدية	140	1
صناعات أخرى	580	5
المجموع	12.400	100

Source : Plan quadriennal 1970-1973, rapport général, P47.

يتضح لنا من الجدول السابق أن النسبة العظمى من الاستثمارات الصناعية لا تزال من نصيب قطاع المحروقات حيث بلغت نسبة 36% من مجمل الاستثمارات المخططة للقطاع الصناعي، و في الرتبة الثانية نجد قطاع الحديد و الصلب بزيادة عن المخطط الثلاثي بـ 700 مليون دج بنسبة 15% من مجمل الاستثمارات الصناعية. إن هذه النسبة قد انخفضت مقارنة بالمخطط السابق (22%)، هذا ما يؤكد على إعطاء الأولوية للصناعات الأساسية دون إهمال الصناعات الخفيفة.

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة مع تركيز أكثر على رفع الإنتاج و توزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر. و كان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس و بنسبة لا تقل عن 46% و هذا ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10% و تستلزم 111 مليار دينار في الاستثمارات العمومية.

و كانت الأولوية دائما من نصيب التصنيع الذي سيسمح إنجازه بتحقيق الهدف الأسمى و هو التكامل الصناعي على نطاق أوسع بغية التوصل إلى رفع الإنتاج في أقرب الآجال و توفير مناصب الشغل.

و كان مبدأ رفع تحويل الموارد الطبيعية إلى أقصى درجة يعتبر دائما أولوية قصوى بهدف توسيع عملية التصنيع، و تستجيب لهذا المبدأ المشاريع القائمة في مجالات الحديد و الصلب و المعادن غير الحديدية و البتروكيمياء و الأسمدة الكيماوية و الإسمنت. و فيما يتعلق بالاستثمارات في صناعة الحديد و الصلب، تم تصميم مركب الحجار للحديد و الصلب على نحو يسمح برفع الإنتاج إلى مليوني طن بغية توفير تشكيلة كبيرة من منتجات الحديد و الصلب المستهلكة على نطاق واسع[1].

الجدول(7-3) توزيع الاستثمارات على فروع القطاع الصناعي خلال المرحلة 1974-1977

الوحدة :مليار دج

الفروع	المبلغ المخطط	النسبة %	المبلغ بعد المراجعة	النسبة %
المحروقات	19.500	40,63	26.000	39,7
المناجم	1.100	2,29	800	1,22
الكهرباء	1.525	3,18	1.700	2,6
الحديد و الصلب	5.865	12,22	8.000	12,2
تركيب الآلات	4.100	8,53	4.550	6,9
الصناعة الميكانيكية	6.238	13,00	10.700	16,3
الكيمياء	4.000	8,33	4.850	7,4
صناعة الأغذية	1.470	3,06	2.250	3,4
النسيج	1.420	2,96	2.000	3
الجلود	170	0,35	300	0,4
الخشب و الورق	1.600	3,46	3.000	6,5
الصناعة المحلية	910	1,90	1.150	1,7
الدراسات العامة	42	0,90	50	0,07
المجموع	48.000	100	65.350	100

المصدر: زرقين، عبود.(1996).صناعة الحديد والصلب في استراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص.85.

إن النسبة العظمى من الاستثمارات داخل القطاع الصناعي لازالت من نصيب القطاع النفطي بنسبة 40.36% من مجمل الاستثمارات المخططة باعتباره الممول الرئيسي لعملية التنمية، كما نلاحظ الاهتمام بصناعة الحديد و الصلب حيث بلغت استثمارات هذه الأخيرة مبلغ 5.865 مليار دج و بعد

[1]- لعويسات، جمال الدين. (1986). نفس المرجع السابق،ص.39.

المراجعة أصبحت بمبلغ 8.000 مليار دج، و هذا المبلغ مرتفع مقارنة بالخطة السابقة، وبالتالي جرى التأكيد على إعطاء الأهمية الكبرى للصناعات الأساسية من تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

قامت الجزائر في غضون هذا المخطط بعدة إصلاحات اقتصادية، كإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار و إعادة النظر في سياسة الأجور.

بالإضافة إلى اتخاذ الجزائر في هذه الفترة إجراءات جديدة تسمح بمشاركة الرأس مال الأجنبي في تحقيق الإستراتيجية التنموية، و هذا ضمن إطار "الشركات المختلفة"[1]

ويعتبر هذا المخطط محاولة لإعادة تنظيم الإقتصاد الجزائري،حيث تم التركيز على تنمية قطاعات جديدة في الصناعة مثل الصناعة الخفيفة .

أما أهم الأهداف التي جاء بها المخطط والتي تخص القطاع الصناعي نلخصها في مايلي[2] :

_ تلبية حاجات الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق التكامل بين مختلف فروع وأنشطة القطاع الصناعي وباقي القطاعات الأخرى.

– تدعيم إنتاج المواد الاستهلاكية الأساسية التي لم تساهم الصناعة الوطنية في إنتاجها خلال الفترة السابقة

– تدعيم دور الجماعات المحلية والقطاع الخاص في سياق الصناعة،بتنمية برامج الصناعات الصغيرة والمتوسطة،والاستغلال الأوسع للمواد الاقتصادية المحلية.

– إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية.

وقد بلغت استثمارات هذا المخطط 561.5مليار دج،حيث بلغت مخططات القطاع الصناعي 211.70مليار دج أي بنسبة 37.70% من حجم الإستثمارت الكلية .

المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

يعتبر هذا المخطط استمرارية وتتمة للمخطط الخماسي الأول ،و لعل النتيجة الأولى التي يمكن أن نبدأ بها هي أن أصعب مرحلة مرت بها التنمية في الجزائر، منذ الاستقلال، هي مرحلة 1985-1989 إذ أن انهيار أسعار البترول وقيمة دولار التي كانت عملة التعامل في مجال المحروقات مما أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات الجزائر،مما أدى بالدولة الجزائرية إلى تدعيم احتياجات التنمية الاقتصادية بما يتلائم ومستوى الموارد الوطنية المتاحة.

---

[1]– موزاي ،بلال.(2003).الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،ص.139.

[2]– بن صليحة،يعقوب.(2009).عولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،ص.44.

و من بين أهم الأهداف الصناعية لهذا المخطط نجد:

- إكمال البرامج الصناعية الباقية من المخطط الخماسي الأول والتكفل الفعلي بإنجاز البرامج المسجلة في هذا المخطط .

- تقليل الاعتماد على الخارج في مجال التموين بالمواد الأولية ، وذلك برفع الإنتاج الوطني إلى مستويات قادرة على تعويض الإنتاج الأجنبي ، من حيث الكم والجودة .

- تطوير استخدام الطاقات الإنتاجية وذلك عن طريق تجديد وسائل عملها وتحسين طرق التسيير .

- اختيار برامج استثمارية صناعية تراعي الإمكانيات المالية والفنية للجزائر .

- تخفيض آثار عدم التوازن الناتجة عن تمركز النشاطات الصناعية في المدن الكبرى الساحلية .

ولقد حظي القطاع الصناعي في هذا المخطط بأولوية كبيرة، حيث خصص له استثمارات بقيمة 174.20 مليار دج بنسبة 31.7% من الميزانية الإجمالية .

وفي مايلي جدول يوضح الاستثمارات العامة في القطاع الصناعي للمخططين الخماسيين الأول والثاني :

الجدول(8-3):توزيع الإستثمارات العامة في القطاع الصناعي للفترة(1980-1989)

البيان	المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)
قطاع المحروقات	%40.8	%22.84
قطاع الصناعات الثقيلة	%29.9	%24.2
قطاع الصناعات الخفيفة	%29.3	%52.96

المصدر:وزارة التخطيط، المخطط الخماسي الأول (1980-1984)،تقرير عام،1980.

وزارة التخطيط، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)،تقرير عام،1988.

المطلب الثاني: مرحلة الصناعة في ظل اقتصاد السوق خلال التسعينات

تميزت هذه المرحلة بتدهور حاد للاقتصاد الجزائري تقريبا من كافة النواحي وذلك نتيجة أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986،وتجلت ملامح هذه المرحلة في إختلالات مالية، وزيادة حدة التبعية ،والعجز في ميزان المدفوعات وغيره من المشاكل، ولقد تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات الإصلاحية، كالتعديل الهيكلي والخوصصة.

أولا : برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي

إن التعديل الهيكلي يمثل مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التوازن المالي في العرض والطلب الكليين والتي يتولى إعدادها وتمويلها صندوق النقد الدولي وذلك عن طريق عدة مراحل. وبدأت أول محاولة لإعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي بمساندة صندوق النقد الدولي من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990، وتميزت بسرية تامة نظرا للوضع السياسي الذي كانت تعرفه الجزائر، كما بدأ الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني من 03 جوان 1991 إلى 31 مارس 1992.

بالإضافة إلى برنامج التثبيت الاقتصادي من أفريل1994 إلى مارس 1995،والذي بموجبه يضع صندوق النقد الدولي تحت تصرف الجزائر قرضا بـ 457.20وحدة سحب خاصة صاحبه اتفاق مع البنك العالمي للحصول على قروض بـ 374.32 مليون دولار في إطار قروض تمويل[1] الطوارئ وبرنامج التصحيح الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998،والذي تحصلت فيه الجزائر على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 1.8 مليار دولار في إطار الميكانزم الموسع للقرض.

وكانت تهدف كل هذه البرامج في مجملها إلى تحقيق بعض الأهداف التي من أهمها نذكر:

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي والعمل على تحقيق معدل نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام.
- تخفيض سعر صرف الدينار بهدف تضييق الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف الموازية
- تحرير الأسعار وإلغاء دعمها .
- تحقيق الاستقرار المالي واستعادة قوة ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري.
- تقليص معدلات التضخم في الجزائر ومحاولة مقاربتها مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية .
- تحرير التجارة الخارجية .
- فتح المجال أمام القطاع الصناعي الخاص.

1- طرافي،إلهام.(2009).تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،ص.28.

وأما فيما يخص آثار برنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي والتي هي في الغالب سلبية فهي غير مرضية في المدى القصير ومن بين هذه الآثار :

– اعتماد سياسة إعادة هيكلة القطاع الصناعي في الجزائر على حل المؤسسات الصناعية، حيث تم خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 1998 حل 443 مؤسسة تابعة للقطاع الصناعي من أصل 815 مؤسسة تم حلها من مختلف القطاعات أي بنسبة 54 بالمئة.

– تراجع معدلات نمو القطاع الصناعي نتيجة غلق وتصفية وخصخصة العديد من المؤسسات، والذي أثر على معدلات الأداء الاقتصادي ككل، بسبب امتداد عجز عرض السلع الغذائية إلى المنتجات الصناعية كتلك الخاصة بفروع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية وصناعة الجلود والنسيج والأحذية، باستثناء الصناعات الغذائية والمطاط والبلاستيك التي سجلت انتعاشا.

– انخفاض مؤشر الإنتاج الصناعي لأغلب القطاعات الصناعية، خاصة مؤشر إنتاج الصناعات التحويلية و صناعة الجلود والأحذية، بسبب المنافسة الشديدة من القطاع الخاص.

– عدم قدرة المؤسسات الصناعية المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة، خاصة أن الجزائر تعهدت بفتح أسواقها للمنافسة الخارجية.

– تضخم المكشوفات المالية للمؤسسات العمومية نتيجة تخفيض قيمة الدينار .

– انخفاض استعمال طاقات المؤسسات الصناعية، حيث أصبحت غير قادرة على تصليح آلاتها الإنتاجية، نتيجة تخلي الدولة عن تمويلها سواء عن طريق الدعم أو الإقراض بالإضافة إلى ضعف تنافسية هذه المؤسسات .

ثانيا: الخصخصة

والتي عرفها المشرع الجزائري في الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 على أنها عملية نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص خواص ماديين كانوا أو معنويين[1].

ولقد لجأت الجزائر إلى خصخصة المؤسسات العمومية بعد استنفاذ كل عمليات التدعيم التي سخرت للمؤسسات العمومية والصناعية منها لإعادة بعثها من جديد، حيث لم تفلح إجراءات التطهير المالي وإعادة الهيكلة في ضمان وترشيد التسيير وتحسين مرد ودية هذه المؤسسات ،وكانت البداية الفعلية لتنفيذ

[1]– دادي، عدون ناصر ومتناوي،محمد.(2003).*الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة*،دار المحمدية العامة،الجزائر،ص.129.

برنامج الخصخصة في الجزائر بدعم من البنك الدولي في أفريل 1996،حيث تم التركيز على المؤسسات العمومية المحلية المقدرة بـ 1300 مؤسسة إذ تم خصخصة حوالي 200 مؤسسة مع نهاية تلك السنة.

والجدول التالي يبين الوضعية بين 1996و1997.

الجدول (9-3):إعادة الهيكلة الصناعية والخصخصة نوفمبر1996-ديسمبر1997

الشركات القابضة	الوضع قبل نهاية نوفمبر 1996		الوضع في نهاية ديسمبر 1997		
	عدد المؤسسات	عدد العمال	المؤسسات المصفاة	عدد الموظفين الباقين	إجمالي تخفيض العمالة
تجهيز الأطعمة	13	32098	4	13973	13782
الصناعات الزراعية	12	47226	1	42972	8873
الخدمات	102	65001	23	63541	15523
الصناعة الميكانيكية	17	41706	2	31321	14491
الإنشاء	119	124935	23	102810	35767
الاتصال	24	69569	1	48582	23056
الصناعة الكهربائية	20	33028	5	22866	12041
التعدين	7	10736	1	10423	395
الأدوية والكيمياويات	19	34617	4	30639	8239
الأشغال العامة	66	74040	12	66700	13466
صناعة الصلب	12	46985	0	42632	13323
المجموع	411	579941	76	479459	158936

Source: Karim Nashashibi et autre.(2001).stabilisation et transition a l'économie de p.55.,Algérie,FMI,Ministére de l'industrie et de la restructuration ,marche

المطلب الثالث: أداء القطاع الصناعي خلال (1998-2010)

مع بداية الألفية الثالثة دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتبعت فيها سياسة تنموية مختلفة عن تلك التي تبنتها سابقا، وذلك بإتباع برامج حكومية جدية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخروجها من العزلة بفضل الاستقرار السياسي والأمني، بالإضافة إلى تزامن هذه البرامج مع ارتفاع أسعار البترول مع نهاية سنة 1999، مما أدى إلى تعزيز ميزانية الجزائر بموارد مالية معتبرة و هامة .

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) 2001-2004:

إن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001، هو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004،وتبلغ قيمته الإجمالية 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 07 مليار دولار [1].

حيث سجلت الصناعة الوطنية خارج المحروقات انتعاشا ملحوظا بعد فترة ركود طويلة خلال التسعينات (على التوالي 8.7 % و 3.6 %خلال الثلاثيين الثالث و الرابع من السنة 2002.

ورغم النتائج الإيجابية التي حققها القطاع الصناعي خلال هذه الفترة، إلا أن هناك بعض السلبيات المسجلة خاصة في القطاع الصناعي العمومي والمتمثلة في عدم فعالية عدد كبير من المؤسسات وقدم التجهيزات والكتلة الضخمة لنفقات المستخدمين وتباطؤ أجهزة التسيير، أين وجد القطاع نفسه أمام ظروف نمو صعبة بسبب الضغوط المالية.

غير أن حركية النمو في سنة 2002 قد دعمها القطاع الخاص الذي حقق نسبة نمو قدرها 7 % .

كما نلاحظ أنه باستثناء قطاعي الماء والطاقة الذين تضاعف إنتاجهما سنة 2003،إلا أن باقي فروع الصناعة خاصة منها العمومية سجلت انخفاضا متباينا جدا و ممتدا عبر الزمن خاصة الانخفاض المحسوس بالنسبة للجلود والأحذية وهو ما قدر بـ 88%، ونسبة 76% بالنسبة للصناعات المختلفة و 52% بالنسبة للصناعات الغذائية.

وتعود أغلب هذه النتائج السلبية لعدم قدرة المؤسسة الصناعية الجزائرية على المنافسة، مما تسبب في فقدانها حصتها في السوق الدولية وحتى في المحلية، حيث نلاحظ غزو للمنتجات الصينية بدرجة أولى والتركية بدرجة ثانية للسوق الجزائرية، ويمكن إرجاع هذا التعثر لقلة الاستثمارات، ومشكل العقار ، بالإضافة إلى عدم الاستخدام التام للطاقات الإنتاجية ، والذي لا يتجاوز إلا نادرا نسبة 50%.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC).2005-2009

نظرا لتواصل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي لحوالي 38.5 دولار للبرميل وتحسن الوضعية المالية لخزينة الدولة وما نتج عنها من زيادة تراكم احتياطات الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دولار سنة 2004، ونظرا لتفاؤل الحاصل في مؤشرات الأداء الاقتصادي مستقبلا، فإن الحكومة أقرت برنامجا جديدا

[1]- النشاشيبي،كريم و آخرون.(1998).الجزائر،تحقيق الاستقرار،والتحول إلى اقتصاد السوق،صندوق النقد الدولي ،واشنطن،ص.85.

تكميليا للبرنامج السابق ، وذلك لتطوير رأس المال البشري من أجل إشراكه في الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتمكينه من استخدام التكنولوجيات الحديثة خاصة في القطاع الصناعي .

ولقد خصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو ميزانية قدرت بـ 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب والآخر خاص بالهضاب العليا بقيمة 432 و 668 مليار على التوالي .

وقد خصص للقطاع الصناعي في هذا البرنامج ما قيمته 13.5 مليار دج وذلك من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية، وتطوير الملكية الصناعية .

وكان من بين أهم الأهداف المسطرة لهذا البرنامج مايلي:

- استكمال المشاريع الصناعية المتبقية من المشروع السابق

- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي وذلك بتأهيل أداة الإنتاج وإصلاح المالي و المصرفي.

- انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية.

- تحفيز الاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير تدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو أجنبي.

ومن خلال الجدولين الآتيين سنتعرف على أهم مؤشرات القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2010

الجدول(10-3): تطور معدلات نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000-2010

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو	1.7	-0.3	1.1	1.1	0.4	1.6	-0.3	0.8	4.3	0.4	-2.6

المصدر: كتاب الملتقى الوطني.(2012).الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم،ص.172.

الجدول(11-3): تطور مؤشر الإنتاج الصناعي للفترة(2000-2010)

مؤشر الأساس: 100 سنة 1989

السنوات / الفروع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصناعة خارج المحرقات	75	74.8	74.8	73.8	73.8	74.5	74.2	72.1	76.2	78.9	76.7
مكانيك،كهربائية، الالكترونيك،حديد	56.6	62.8	67	73	73.6	70.6	71.5	67	57.6	62.9	54.6
الصناعات الصيدلانية والكيمياوية والبلاستيكية	97.2	94.3	88.8	79.4	78	82.3	77.7	62.7	69.1	70.5	63
الصناعات الغذائية،تبغ	85.5	74.8	60.6	48	40.5	34.6	31.9	30.1	34.5	31.3	30.3
النسيج	33.4	28.5	29.6	28.9	24.6	24.6	21.2	17.4	18.2	18.4	16.4
الجلود و الأحذية	15.5	15.4	13	12	13.3	10.9	9.1	7.7	7.3	6.6	6.2
الخشب والفلين والورق	35.6	30.9	31.2	29.3	28.1	23.1	23.8	21	20.4	16.1	18.4
صناعات مختلفة	26.5	27	27.3	24.1	25.3	19	18.8	12.9	10.3	10.3	8.1
المؤشر العام	85.2	85	86.3	87.2	87.3	88.7	88.4	86.9	91.8	92.2	89.8

المصدر:التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي.(2010).بنك الجزائر،ص.162.

المطلب الرابع: المشاكل والتحديات التي تواجه الصناعة الجزائرية في المرحلة الحالية

حيث يواجه القطاع الصناعي الجزائري عدة مشاكل وتحديات على مستوى الهيكل الصناعي، حيث أصبحت هذه المشاكل والتحديات من الخصائص المميزة للصناعة في الجزائر.

أولا: مشاكل التي تواجه القطاع الصناعي الجزائري

- التردد و تضارب القرارات فيما يخص الخصخصة، حيث نجد أنه في أي مشروع خصخصة لمؤسسة معروضة للخصخصة نصادف عدة مشاكل أهمها، تسريح العمال من دون توفير البدائل في ظل غياب الحوار العقلاني ،وعدم احترافية وكفاءة نسبة هامة من رأس المال البشري .
- مشكل ملكية العقار الصناعي ودوره في عرقلة الخصخصة .
- انعدام الحركية في بورصة الجزائر، فغياب سوق مالي يتميز بديناميكية يمثل عقبة في إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية التي تحتاج إلى تمويلات كبيرة لتطوير منتجاتها ومواجهة المنافسة .
- ضعف القدرة على المنافسة وذلك لأن الصناعة الجزائرية نشأت ضمن أسوار من الحماية المطلقة، وعملها في ظل هذه الحماية لفترة طويلة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق

المستهلكين، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته، بسبب عدم وجود المنافسة من مؤسسات أخرى .

– الاعتماد على تصدير المواد الخام وما يترتب عنه من مخاطر نتيجة تقلبات أسعارها في الأسواق الدولية مثل ما حدث في 1986.

– ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية، وتتمثل في النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المداخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات، سواء كانت كمية إنتاج أو القيمة المضافة، وتتصف الصناعة الجزائرية في هذا المجال بالضعف والانخفاض.

– انخفاض القدرات الإنتاجية المستغلة، حيث نلاحظ أن القطاع لا يشتغل إلا بنصف قدراته(48% سنة 2002 و50% سنة 2005).

– عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فنجد في الصناعة الجزائرية أنها تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة ،وبالتالي عدم القدرة على التكيف مع التغيرات و التطورات الحاصلة سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتوج.

– ضعف العلاقات التشابكية الصناعية، وخاصة التشابكات الخلفية، مما يؤدي إلى توجه النشاط الصناعي المحلي نحو التزود من الخارج خاصة في مجال الصناعات نصف مصنعة.

– الوضعية المالية الصعبة لغالبية مؤسسات القطاع العام، والتي تظهر من خلال الديون المتراكمة على هذه المؤسسات والمقدرة حسب الإحصائيات الصادرة في مارس 2003 بحوالي 1200 مليار دج، من بينها 1090مليار دج قصيرة الأجل، أما في سنة 2005 فقد ارتفعت هذه الديون إلى 1321.95 مليار دج[1].

ثانيا: تحديات القطاع الصناعي الجزائري

– بناء استراتيجية صناعية على أساس نسيج متنوع تلعب فيه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة دورا رائدا.

– وضع استراتيجية صناعية تضمن التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتنويع الاقتصاد لإحداث تنمية اقتصادية شاملة وقابلة للحياة.

– التوجه الجديد للنظام الدولي والذي يتجه نحو التكتلات الاقتصادية ،مما يؤدي تأجيج درجة المنافسة بين تلك التكتلات التي تتميز بكفاءات عالية واقتصاديات تشغيل غير مسبوقة، ما يستوجب على المؤسسات الصناعية الجزائرية تدعيم قدراتها التنافسية بكافة الوسائل الممكنة.

1– Sadi,Nacer.(2005).la privatisation des entreprises publiques en Algérie ,Objectifs ,modalités et enjeux, Office des publication universitaires, Alger, p.205.

– ثورة المعلومات، حيث أصبحت المعلوماتية عنصرا إنتاجيا جديدا والذي سيتفوق على عناصر الإنتاج التقليدية، مما يحتم على القطاع الصناعي الجزائري الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة، بل أن ثورة المعلومات ليست مجرد إضافة جديدة للإنتاج أو إنتاج "أكثر أو أسرع" وإنما أصبحنا بصدد إنتاج أشكال جديدة تعتمد بدرجة أكبر على المعلومات، إنتاجا وتوزيعا واستخداما فلم تعد الآلة تحل محل الإنسان من الناحية البدنية فقط بل أصبحت تحاكي ذكائه[1].

– الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وما ينجر عنه من مخلفات أهمها عدم حماية الصناعة الناشئة وعدم تقديم الدعم ،هذا ما يؤدي إلى احتدام المنافسة في السوق المحلي و الدولي ،ومن هنا نجد أن التحدي الذي يواجه الصناعة الجزائرية يتمثل في تعبئة القاعدة الصناعية، وإعادة هيكلة الجزء الضعيف منها ، والتحول من التوجه الداخلي في عملية التنمية، إلى التوجه الخارجي، للوصول بالصناعة الجزائرية إلى مرحلة المنافسة الدولية.

– غياب البنية المؤسسية الملائمة في الصناعة والتي تتمثل في صعوبة الشراكة الأجنبية وما تحمله من خبرة تقنية وفرص للتسويق، وكذا محدودية السوق الوطنية، وعدم وجود سوق إقليمية واسعة للمنتجات الصناعية الوطنية، وعدم الالتزام بالمواصفات والمقاييس و إجراءات مراقبة الجودة.

[1]– البلاوي، حازم.(1998).*دور الدولة في الاقتصاد*، دار الشروق، القاهرة،مصر،ص.212.

خاتمة الفصل الثالث:

نستخلص من هذه الدراسة أن القطاع الصناعي هو الجهاز الوحيد القادر على تخطي عراقيل المنظمات التي تعمل تحت مظلة العولمة بما يخدم مصالح الدول الغربية، لذا يتوجب على الجزائر الاهتمام وتكثيف الوعي الصناعي لدى المواطنين وتعزيز الجهود لتنمية المعارف الصناعية والتخلص من التبعية للمحروقات، باعتبارها حبل الإنقاذ من التشوهات العالمية الحالية. ومن هذه الدراسة نصل إلى أنه وبالرغم من التحسن الذي طرأ على مستوى مناخ الاستثمار في السنوات الأخيرة بفعل تحسن الوضع الأمني وسعي السلطات إلى تشجيع الاستثمار سوءا المحلي أو الأجنبي من خلال وضع الأطر القانونية المشجعة له، إلا أن هذا يبقى غير كاف في نظر المستثمرين الذين لا يزالون يواجهون عدة عراقيل تحول دون تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع والمتمثلة أساسا في التمويل، منافسة الاقتصاد الموازي، مشكلة الحصول على العقار، وكذا الإجراءات الإدارية المعقدة، حيث أن الاستثمار في الجزائر وخاصة في القطاع الصناعي لا يزال بعيدا عن مستوى التطلعات.

خاتمة

خاتمة:

يمثل الاقتصاد الصناعي طبقا لإستراتيجية الأمم المتحدة أحد أهم جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على التخلف الاقتصادي، حيث تخصص نسب متزايدة من الموارد القومية لتنمية وتطوير تنافسية قطاع الصناعة بشقيها صناعة وسائل الإنتاج وصناعة المواد الاستهلاكية، بحيث يصبح هذا القطاع قادرا على المساهمة في الوصول إلى معدلات مرتفعة لرفاهية المجتمعات. ومن هنا فأنه من الأهمية بمكان أن تسعى الجزائر إلى إيجاد منهج معرفي إصلاحي حديث من أجل تحقيق مؤشرات تنافسية متقدمة في الصناعة خاصة التحويلية منها، وهذا ما نسعى إليه من خلال هذا البحث وذلك بعدما نحاول ايجاد العقبات التي تحد من مؤشرات الصناعة التحويلية التي تعاني من ضعف شديد في مؤشرات تنافسيتها.

ويواجه قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر العديد من التحديات خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، ويرجع ذلك إلى المشاكل التي تواجه الصناعات، والتي تتنوع بين مشاكل من واقع الصناعات التحويلية نفسها، ومشاكل تعود إلى البيئة الاقتصادية التي تعمل فيه هذه الصناعات.

إن هيكل الصناعة التحويلية في الجزائر تعتمد إنتاج الصناعات التي تعتمد على توافر الموارد الخام مثل الصناعات الغذائية مواد البناء...الخ أما الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع فان مساهمتها في هيكل الصناعة التحويلية ضعيفة جدا مما يؤكد أن هنا اختلال في هيكل هذه الصناعات أدى إلى ضعف المزايا التنافسية، فرغم الجهود المبذولة في ترقية المنتجات من خلال الرفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، فإن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات غير كافي، وبالتالي يجب بذل الجهود أكثر لمواكبة هذا الانفتاح.

هناك أهمية كبيرة في تنويع اقتصاديات الدول محل مقارنة وصادراتها عن طريق الاتجاه إلى الصناعات التحويلية، وهذا ليس بالاعتماد فقط على كثافة الموارد الطبيعية، وإنما كذلك بمواكبة التقنيات الجديدة وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي لتطوير الصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة والتشجيع على الإبداع والابتكار.بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع الصناعي التحويلي.

من خلال عرض وضع أداء وواقع الصناعات التحويلية في الجزائر، تم التوصل إلى النتائج التالية:

– تعاني الصناعات التحويلية في الجزائر من مشكل التمويل، فهذه الصناعات تحتاج إلى موارد مالية ضخمة يصعب الحصول عليها.

– ضعف الاستخدام التكنولوجي في قطاع الصناعات التحويلية، وانخفاض الإنفاق على البحث والتطوير وضعف برامج التعليم والتدريب والتأهيل.
– تدني الأهمية النسبية لمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي و في الصادرات الإجمالية خاصة بالنسبة للجزائر.

– أظهرت نتائج قياس الميزة التنافسية للصناعات التحويلية الجزائرية عدم تمتع الجزائر بمزايا تنافسية حقيقية.

– اظهر التحليل تحقيق الجزائر لوضع تنافسي منخفض مع دول المقارنة، في حين حققت تونس والمغرب أوضاعا تنافسية تصديرية ممتازة نسبيا وقدرة كبيرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية للمنتجات التحويلية مقارنة مع الجزائر.

– حققت الجزائر قيمة منخفضة في الإنتاجية المتوسطة للعامل مقارنة بالمنافسين الآخرين، الأمر الذي يؤكد أن الأداء التصديري للمنتجات التحويلية الجزائرية يعتمد على المزايا النسبية الموفرة محليا وليس على العناصر التنافسية الهيكلية التي تعتبر محددات أساسية لبناء المزايا التنافسية المتقدمة.

– أضحى امتلاك القدرات التنافسية من أحد السمات الرئيسية لاقتصاد السوق، فأصبح من الضروري على المؤسسات الصناعية الراغبة في البقاء أن تبحث عن رؤية جديدة ومنهج حديث يمكنها من التزود بالمعلومات التي تؤهلها لمواجهة المنافسة بشكل أحسن، والتقدم نحو الأمام بشرط أن تطبق بكفاءة وجدية.

– إن توجه المؤسسات الصناعية الجزائرية نحو التنافسية على جميع الأصعدة بما تمتلكه من مؤهلات، سوف يمكنها ذلك من غزو أسواق دولية كان من الصعب ولوجها من قبل، لما تتسم به هذه الأسواق من درجة المخاطرة والتعقيد، فبفضل امتلاك القدرة التنافسية فتحت أبواب هذه الأسواق وجعلت هذه المؤسسات في صفوة المؤسسات المنافسة واحتلالها لمواقع جيدة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي كما هو مشاهد في مؤسسات جنوب شرق آسيا.

– توجه المؤسسات الصناعية الجزائرية إلى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الدولية من شأنه أن يطور أداء هذه المؤسسات، والجزائر عليها أن تحول الكثير من مزاياها النسبية إلى مزايا تنافسية تعزز بها القدرة

التصديرية لصناعتها وهذا من خلال انتهاجها للمسار السليم، وهذا لن يتم إلا ببناء مؤسسات قوية تكون قادرة على مواجهة المنافسة الخارجية.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم المقترحات التالية:

- تنمية تنافسية الصناعات التحويلية من حيث الجودة والسعر والخدمة.

- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير من أجل زيادة القدرة التنافسية للصناعات التحويلية، وتدريب العاملين لمواكبة التطور الحاصل في العالم.

- التوجه نحو الصناعات التي تحقق قيمة مضافة عالية كالصناعات المرتكزة على التكنولوجيا والاتصالات.

- الاهتمام بالقطاع الخاص وإعطاءه الامتيازات اللازمة من أجل المساهمة أكثر في رفع القدرات التصديرية للصناعات التحويلية.

قائمة المراجع

الكتب:

1. احمد الكواز ، السياسات الصناعية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2002 .
2. أحمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة، دار زهران، جدة السعودية، 1994.
3. انطوان قسيس ، "تاريخ الفكر الاقتصادي" ، جامعة حلب ، سوريا، 1969 .
4. توني،باريت .(1992). علم الاجتماع والتنمية ، دار المعرفة ، القاهرة، مصر. [1]
5. جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى التنمية، دار الشروق للنشروالتوزيع، عمان الأردن 2009
6. حربي محمد موسى عريقات ، مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن الطبعة الثانية ، 1997 .
7. حسين خليل ، السياسات العامة في الدول النامية ، دار المنهل اللبناني ، لبنان 2007 .
8. حسين،عبد الحميد رشوان. (1996). المجتمع والتصنيع ، المكتب الجامعي الحديث ، اسكندرية، مصر .
9. السيد،الحسين.(1996). التنمية والتخلف، دار المعرفة، القاهرة، مصر.
10. طلال البابا ، قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث في المنهج دار النشر و الطباعة ، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1983.
11. عادل احمد حشيش ،" تاريخ الفكر الاقتصادي "، دار النهضة ، بيروت(لبنان)، 1974.
12. عبلة عبد الحميد بخاري ،" التنمية والتخطيط الاقتصادي :نظريات النمو والتنمية الاقتصادية"، الجزء الثالث.
13. عصام عمر مندور ، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية المنهج النظرية القياس ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية 2011 .
14. فتيحة منيعي ،" النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية" ، مركز الكتاب الاكاديمي ،الأردن ، 2016 .
15. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية ، دار الوفاء ، عمان ، الأردن ،2008.

16. محمد كبداني ،التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية ، كتاب الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر يوما 23و24 افريل 2012، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم .

17. مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات دار وائل للنشر عمان الأردن 2007 .

18. مصطفى احمد حامد رضوان ، التنافسية كآلية من اليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم ، الدار الجمعية الإسكندرية ، 2011.

19. مصطفى احمد حامد رضوان ، الت نافسية كآلية من اليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم ، الدار الجمعية الإسكندرية ، 2011 .

20. مطبعة المعرفة ، ترجمة محمد،محمود عمار، مصر ،ص.10. راجيش، شندرا.(1994). التصنيع والتنمية في العالم الثالث

الرسائل و الأطروحات:

1. عزمي لطفي محمد عبد الرحمان ، الترخيص الصناعي في الضفة الغربية الواقع و الدور المرتقب في احداث تنمية صناعية ، مذكرة ماجستير ،كلية الدراسات العليا نابلس ، فلسطين ، سنة 2001.

2. فكرون السعيد.(2005). إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية: حالة الجزائر ، رسالة دكتورا في علم إجتماع التنمية ، جامعة قسنطينة ،الجزائر،.

3. مختار بن هنية ،" استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية ، حالة البلدان العربية "، اطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008 .

4. ياسمينة زرنوخ ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة تقييمية – رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .

الجرائد و المجلات:

1. بوزيدي عبد الحميد/ "أزمة الصناعة في الجزائر" جريدة الشروق اليومي ، العدد 2050 ، سنة 2000.

2. عبد الرؤوف رهبان، مقومات الصناعة السورية و معوقاتها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد الثاني، سوريا، 2002.

3. زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010.

روابط إلكترونية:

1. www.almrsal.com /
2. www.ar.m.wikipidia.org.le.
3. www.Cemnour.ahlamontada.com.
4. www.djazairess.com/
5. www.andi.dzle

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Elsa Lafaye de Micheaux, « la Malaisie, un modèle de développement souverain ? développement souverain ? », ENS éditions, Lyon, 2012,
2. G DE BERNIS. industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale. revue d'économie appliquée .tom xix. .n°3-4 .1966
3. Gilberto Sarfait, European industrial policy as a non- tariff barrier, date of publication in the : 13/5/1998.
4. Gilberto Sarfati, European industrial policy as a non- tariff barrier, text 1998 -002 : Abstract.
5. gilberto sarfote, European industriel policy as a non tariff benir texte 1998-02 abstract.
6. Helen shapiro,Industrial Policy and Growth,November 2005.
7. industry, industerizl policy, Ahean global, April2004.
8. industry,industriel policy, athean global , April 2004.
9. Jean-louis Thiébault, Op cit .
10. R. HERIZI, O. MOUSSI, « croissance économique et productivité totale des facteurs en Algérie » .
11. Ricardo Hausmann, Dani Rodrik, and Charles, F.Sabel, Reconfiguring Industrial Policy. A Franmework with an Application to South afric, President [1]
- Jean-louis Thiebault, « comment les pays émergents se sont-ils développés

économiquement, la perspective de l'économie politique », revue internationale de politique comparée, n° 18, 2001/3.
12. Ricardo Hausmann, Dani Rodrik, and Charles, F.Sabel, Reconfiguring Industrial Policy. A Franmework with an Application to South afric, President and Fellow of Harvard colleg, May 2008.
13. sarfote, European industriel policy as a non tariff benir texte 1998-02 abstract.